الاثنين 28 أيار 2018
العدد 3477 السنة الثانية عشرة
lundi 28 Mai 2018 no 3477 12ème année

40 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
حقيقة الدين الحكومي القائم

- **رضوان جمول**
من الغالبية الفقيرة إلى الأقلّية المُترفة
- **الأمجد سلامة**
ثورة اجتماعية في دكّان الحيّ الجديد
- **غسان ديبة**
أدوات قسرية لوقف التدهور

القانون رقم 10 في سوريا: مخاوف في الداخل و«مؤامرة» في الخارج [14]

معركة التأليف: 7 عقد أمام الحريري

بري ونصرالله: النسبية إلى الحكومة [4]

بُذر اصرار رئيس الحكومة على تعيين لبنانية في منصب رفيع في «الاتحاد من اجل المتوسط» باندلاع مواجهة سياسية داخلية (أ ف ب)

لبنان و«الاتحاد من أجل المتوسط»

مواجهة سياسية لمواجهة التطبيع

[2 ـ 3]

قضية

محمد صلاح: سأكون حاضراً في روسيا

24

مع العدد

أنتم السيليساو
«مصير البلاد بين أيديكم»

ملحق رياضة

فلسطين

العدو يستدرج «الجهاد» إلى مواجهة؟

17

على الغلاف

ترشيح طربيه للاتحاد من أجل المتوسط
خطأ دبلوماسي أو سياسي؟

رُبّ قائل أن «الاتحاد من أجل المتوسط»، هو أضعف من أن يستحق حبر هذه الكلمات كلها.
لكن بمعزل عن بهتان صورته ووظيفته، حتى عند مؤسسيه الأصليين، يصبح السؤال كبيراً جداً: ما لم يعطه لبنان في زمن قوة الاتحاد، لماذا قرر أن يعطيه اليوم؟
إنه التطبيع بعينه، فالاتحاد هو «الفوروم» الثاني بعد الأمم المتحدة، الذي يقبل لبنان بالجلوس فيه مع إسرائيل من دون أي تماس ثنائي مباشر. في بداياته، انعقد «الاتحاد من أجل المتوسط»، على مستوى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، قبل أن يهزل تدريجاً، خصوصاً، بعد عام 2011، تاريخ اندلاع الأزمة السورية، فيكتفي المشاركون بتمثيل لا يتعدى حدود مندوبي الدول في الاتحاد الأوروبي.
يسري ذلك على لبنان منذ سنوات.

المستجد لا بل المفاجئ لبنانياً، أن الحكومة اللبنانية، ممثلة بوزارة الخارجية، قررت، أولاً، أن تقدم مرشحاً لمنصب نائب الأمين العام (لأمور النقل والتنمية الحضارية) لاتحاد هامشي ومتآكل وضعيف، ولكنه منصب يلزم لبنان، للمرة الأولى، بالتواصل المباشر مع الوفد الإسرائيلي، وثانياً، اختارت شخصية لبنانية ملتبسة جداً، وهي ريما طربيه، التي «لمع» نجمها بعد عام 2005، فأصبحت بين ليلة وضحاها أحد أبرز «كوادر» تيار المستقبل في أوروبا، بدفع استثنائي من قائد «القوات اللبنانية» وجوني عبده وأحد منظري 14 آذار الراحل سمير فرنجية.
هنا يطرح السؤال، لماذا قرر لبنان «اقتحام» هذا المنبر، وهل هناك ما يستحق من ملفات، حتى يقدم على خطوة تقوده تلقائياً إلى التطبيع مع الإسرائيليين، ألا يمكن، لمن تبنى هذا الترشيح، أن يقتدي أقله بمسؤولي تيار المستقبل في بروكسيل وباريس ممن يرفضون «التطبيع» مع طربيه لأسباب متصلة بموقفها من قضايا تمس الصراع العربي - الإسرائيلي؟ فإذا كانت منبوذة من هؤلاء، هل يصح تعويمها لمجرد أن تنال «وظيفة»، تضع بلداً يحتفل بالأمس بالتحرير، على سكة التطبيع؟
عملياً، لم يحصل بعد التقدم بطلب الترشيح إلى الاتحاد، ويتضح لمصادر سياسية في بيروت، أن الأمر بات نقطة خلاف سياسية بين المرجعيات الكبرى في البلاد. وثمة معارضة واضحة لمبدأ الترشيح، وخصوصاً للمنصب، ويفترض أن يتولى الرئيس نبيه بري إثارة الموضوع مع المرجعيات المعنية في البلاد قريباً جداً.
على أن ينتظر موقف وزير الخارجية جبران باسيل، الذي أوحى المقربون منه، أن الترشيح ليس بمبادرة منه، بل بناء لطلب وإلحاح رئيس الحكومة سعد الحريري.

(الأخبار)

الاتحاد من أجل المتوسط
صدّ الفقراء عن قلعة أوروبا... والتطبيع

منذ لحظة تأسيسه، كان التطبيع يسري في شرايين من أشرفوا على الأمانة العامة للاتحاد (أ ف ب)

محمد بلوط ووليد شرارة

ما الغاية من الإصرار على ترشيح لبنانية إلى منصب الأمين العام المساعد للاتحاد المتوسطي في مقره برشلونة، عندما يكون الاتحاد أحد دواوين التطبيع مع إسرائيل؟
السؤال يطرح نفسه كلما استجدت مبادرات أوروبية تضم العرب إلى إسرائيل في تجمع إقليمي واحد سبق إليه 43 بلداً، تغيب عنها دوماً المبررات المقنعة باستثناء تحقيق مكاسب مناصبية لا جدوى منها. لكن السؤال يبدو أكثر إلحاحاً عندما يتعلق بـ«الاتحاد من أجل المتوسط» الذي تقوم فلسفة إنشائه - من بين أهداف أخرى جبو استراتيجية وأمنية أوروبية بالدرجة الأولى -

> ليس مبالغة القول إن لبنان الرسمي يعود مع هذا الترشيح إلى اختبار التطبيع البارد

على الذهاب من دون انتظار أي حل سلمي لن يأتي، إلى التطبيع بين العرب وإسرائيل، تحت شعارات التنمية المستدامة، والتعاون الإقليمي بين الشمال والجنوب، ومكافحة التلوث، وتطوير مشاريع مشتركة كثيرة، من بينها ربط دول الحوض المتوسطي بشبكة من الطرق والسكك الحديدية شرقاً وجنوباً، على اعتبار أن التعاون سيكون كافياً حكماً لحل كل المشاكل السياسية.
وليس مبالغة القول إن لبنان الرسمي يعود مع هذا الترشيح إلى اختبار التطبيع البارد تحت غطاء المشاركة في واحدة من أكثر التجمعات الإقليمية الأوروبية - العربية عملاً على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعرب، واقتراح التعاون بين المحتل، وبعض من الدول التي لا تزال تحتل إسرائيل جزءاً من أراضيها. كان لبنان قد اختير في ذروة الحماسة لفرنسا نيكولا ساركوزي، الاتحاد من أجل المتوسط، في صيف 2008، وكيف تتحول مبادرة دبلوماسية - تقدم بها لبنان مرشحاً في لحظة التأسيس بيروت مقراً لمركز البحوث العلمية المتوسطية - إلى فخ سياسي، بعد أن تبين أن مديره لن يكون سوى الإسرائيلي المساعد للأمين العام للاتحاد. وليس صدفة أنه منذ لحظة تأسيسه، كان التطبيع يسري في شرايين من أشرفوا على أمانته العامة، وقد جاؤوا من بلدان عربية تعقد اتفاقات سلام مع إسرائيل، كالأردن ومصر، أو تقيم علاقات مفتوحة لا حاجة إلى اتفاق حولها كالمغرب، الذي غادر ممثله الأخير فتح الله السجلماسي، أمانة الاتحاد في أذار الماضي.
اعتبارات كثيرة قد تكون أدت في النهاية إلى إبطاء وربما تعطيل آليات التطبيع المرجوة. ولكن ذلك لا يغير شيئاً في وظيفة الاتحاد من أجل المتوسط، من بين وظائف أخرى، كان الرئيس ساركوزي يدفع بها، ومن خلفه بعد عام من دخوله الإليزيه في 2008، مستشاره وكاتب خطبه هنري غينو. وغينو هذا الذي حمل مشروع التعاون المفترض بين ضفتي المتوسط، كاتب ذلك الخطاب الفضيحة، الذي عرف بخطاب «داكار» وضمنه فيه عبارته البائسة «عن عجز الإنسان الأفريقي عن دخول التاريخ»، لكن الاعتبارين الرئيسيين اللذين حكما مسيرة الاتحاد الذي يرجو لبنان اليوم أمانته العامة قبول مرشحته مساعدة للأمين العام للنقل والتنمية الحضرية، يعود أولهما إلى محاولة فرنسا استخدام الاتحاد لإنشاء كتلة جنوب أوروبية ومتوسطية، توازن الثقل الألماني كما توجُّه ألمانيا نحو شرق أوروبا، مجالها الحيوي تاريخياً، وإلى دول البلطيق.
كان طموح الرئيس ساركوزي، وهو يستقبل رؤساء القمة المتوسطية الأولى في القصر الباريسي الكبير في الثالث عشر من تموز 2008، أن يغدو هؤلاء كتلة تعكس النفوذ الفرنسي في مواجهة الهيمنة الألمانية في قلب الاتحاد الأوروبي نفسه. لكن حقائق قصر ذات اليد لتمويل التجمع - يزعم مد دول المتوسط على ضفافه الشرقية والجنوبية بجسور التواصل والشراكة المباشرة اقتصادياً وسياسياً - أنزلت الرئيس الفرنسي إلى أرض الواقع، ووافق على إدخال أنجيلا ميركل إلى الاتحاد، التي اشترطت لتمويله أن يضم حتى دول البلطيق، في أقصى الشمال الأوروبي، ومعها دول الاتحاد الأوروبي باسره، وحولت ما كان حلماً بريادة كتلة متوسطية في مواجهة ألمانيا، إلى ناد فضفاض يرتاده سواء بسواء، ومن دون تمييز من وضع قدماً في المتوسط الدافئ أو جليد البلطيق.
أما الاعتبار الثاني فمرتبط بالزعم الأوروبي أنه لا بد من تعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني في دول المتوسط الجنوبية والشرقية، باعتبارها منطقة عازلة مع فضاءات الفقر المدقع، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكشف الكاتب جان كريستوف روفان، عام 1995، في مؤلفه «الامبراطورية والبرابرة الجدد»، عن الرؤية الغربية السائدة لواقع العالم اليوم. قسّم روفان العالم إلى ثلاثة أقسام: الامبراطورية، أي دول الاتحاد الأوروبي ومناطق الرخاء الاقتصادي والغرب عامة، تليها التخوم العازلة في شمال أفريقيا، والبرابرة أي جمهرة الشعوب الفقيرة جنوب الصحراء. خص «روفان» بلدان التخوم بوظيفة الحاجز الذي يمنع تدفق جحافل الفقر نحو جزر الثراء الفاحش في الامبراطورية. جاء الاتحاد من أجل المتوسط، ترجمة لرؤيا هذا الكاتب الذي عينه ساركوزي سفيراً له في السنغال آنذاك. سعى الاتحاد إلى التعاون مع دول التخوم، لا سيما ليبيا، لاحتواء موجات الفقراء المتدفقة من قلب أفريقيا عبر طرق الصحراء إلى مياه المتوسط، وأساطيل الزوارق إلى شواطئ إيطاليا واليونان، ومنها إلى بقية الدول الأوروبية. لكن تلك المقاربة لم تعمر أكثر من عام واحد، إذ تحولت السياسة الأوروبية نفسها، خصوصاً الفرنسية منها، إلى سياسة عدوانية وهجومية بعد عام واحد تماماً من مؤتمر «القصر الكبير». وقاد الفرنسيون عملية فجر الأوديسا، التي افتتحت تدمير ليبيا، وزعزعة التخوم، وإسقاط الحاجز ما بين الصحراء وأوروبا.
سوال آخر يحضر في معنى الترشيح اللبناني من خارج السلك الدبلوماسي أو جهاز الدولة إلى تجمع إقليمي ملتبس ومعقد، في أن اختيار الترشيح من أفراد داخل نخبة معولمة يدفع إلى السؤال عما إذا كان المرشح سيمثل بلاده أم أنه سيكون وديعة الآخرين لدينا، كما حال الكثيرين من أبناء تلك النخبة.

ابراهيم الأمين

حزب الله والفساد: مكافحة النظام لا الظواهر

تحدي معركة الفساد ليس بنداً عادياً على جدول أعمال القوى السياسية الكبرى، خصوصاً صاحبة البرامج التي تتضمّن أجوبة أو تصوّرات حول معالجة أمور الدولة والناس. وهذه حال جهة مثل حزب الله الذي أكد أمينه العام السيد حسن نصرالله خلال الانتخابات النيابية، ويوم الجمعة الماضي في مناسبة عيد التحرير، مضيّ أكبر قوة سياسية وشعبية لبنانية في هذه المعركة، ما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في مواجهة الشأن العام.
طبعاً، الحزب يتوقع أن يكون تحت المجهر من الآن فصاعداً. وسيضطر، من أمينه العام الى أصغر مسؤول خلية فيه، إلى الإجابة عن أسئلة الناس، ليس فقط حول النتائج المتوخاة، بل حول الوسائل والادوات والعناوين. ومن المفيد تحذير الناس قبل الحزب، وقبل اللجنة المكلفة برئاسة نائب مجتهد ومحترم وموثوق هو حسن فضل الله، من أن العنوان الأهم يجب ألا يقع تحت عنوان مكافحة مظاهر الفساد في لبنان، وهي تحتاج الى مكافحة. لكن الأهم العودة الى أصل الحكاية، والى مواجهة الحقيقة التي يهرب منها اللبنانيون عقداً بعد عقد، وحرباً بعد حرب، وعهداً بعد عهد، وتتعلّق بأصل بنية هذا النظام، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
قد يكون حزب الله أدخل نفسه في مغامرة كبيرة. وفيه من المسؤولين، كما من الاصدقاء والحلفاء، من لا يريدون له التورط في لعبة لن تؤتي ثمارها في ظل النظام النتن القائم. وربما يتطوع كثيرون، من الفاسدين أولاً، ليطلبوا من الحزب، بخبث متجذر في عقولهم، بأن لا يدخل نفسه في هذه المتاهة، ثم يغرقونه بمديح المقاومة والمقاومين والأخلاق والترفع، تماماً كما سبق ذات مرة لنائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام أن قال، إثر انتخابات عام 1996، إنه ليس مطلوباً من حزب الله الدخول في إدارة الدولة. لكنه قدّم الأمر من زاوية فيها ذروة الخبث: ما لكم وبئر الفساد هذه، ترفّعوا عنها، واتركوها لحفنة من السياسيين الفاسدين، وتفرغوا للعمل الشريف في

> أمام المقاومة تحدي التشارك مع آخرين في بناء الدولة عبر بدائل حقيقية وواقعية

المقاومة ضد الاحتلال!
لم يكن حزب الله في حينه يفكر أبداً في التورط باللعبة الداخلية، ولم يكن خدام يقصد تنزيه الحزب عن الفاسدين من السياسيين الذين أتوا بدعمه الى مراكز النفوذ الأرفع في الدولة. لكن لسان حاله يومها هو لسان حال الفاسدين اليوم، الذي باشروا معركة تيئيس الناس من أي محاولة إصلاحية، من خلال القول إن حزب الله سيسيء لنفسه إن دخل هذه المغامرة.
لكن، بالعودة الى التحذير الضروري، فهو يتصل أولاً بأن حزب الله يملك من الخبراء والخبرات، والمعرفة المباشرة وغير المباشرة بأحوال الدولة، ما يجعله قارئاً دقيقاً للأزمة في لبنان. وهو، ومن منطلقه العقائدي، القائم على الفصل بين الخير والشر، وبين العدالة والظلم، يعرف أن النظام القائم في لبنان هو أساس المشكلة، وأن الفساد له أهله، في السياسة والاقتصاد والاجتماع.
إن قبول حزب الله مهمة مكافحة الفساد يعني قبوله مهمة التشارك مع آخرين في إعادة بناء الدولة بطريقة مختلفة عن السائد. وهذا يعني أن أمام الحزب مسؤولية اقتراح بدائل واقعية لطبيعة النظام القائم. من قانون الانتخابات النيابية نفسه، الذي يحتاج الى تطوير يسقط التصويت الطائفي والمذهبي فيه، الى السياسات الاقتصادية التي تقوم على تحويل البلاد من منظومة استهلاك عشوائي الى منظومة إنتاج، وعلى تغيير جوهري للسياسات المالية والنقدية، التي تتيح توازناً منطقيا بين مداخيل الناس وواجباتهم تجاه الدولة، ما يقود الى إعادة الاعتبار الى دور الدولة، من دون إغفال الدور الريادي الممكن للقطاع الخاص، لكن القطاع الخاص الساعي الى نمو حقيقي في البلاد وليس الى نمو ودائع قلة قليلة تسيطر على غالبية الاموال والخيرات لدينا.
لذلك، فإن العناوين الاساسية تتعلق بإعادة تنظيم دور المؤسسات، من المجلس النيابي الى الحكومة الى الادارات العامة، وبتحديد واضح لدور المؤسسات البارزة، لا سيما العسكرية منها، وتأهيل القطاعات الاساسية في تطور البلدان من قطاعات الخدمات والصحة والتعليم، من دون إغفال دور الهيئات الرقابية كمجلس الخدمة المدنية، وإعادة الاعتبار إلى نصوص تتيح للموظفين أن يدخلوا إلى الدولة على أساس الكفاءة أولاً، وليس وفق المعيار الطائفي والمذهبي، باستثناء الفئة الأولى منهم. وهذا لا يمكن إنجاز حمايته من دون قضاء، لا يهم إن كان مستقلاً أو لا، بل المهم أن يكون نظيفاً، لا يحتاج المواطن الى وسيط معه.
ماذا عن بقية الناس؟
منذ توقف الحرب الاهلية، عاودت قوى كثيرة في البلاد تقديم أولوية بناء الدولة على الشعارات الوطنية الكبرى. وبرزت خلال 25 سنة قوى وتيارات ومجموعات، تضع ملف مكافحة الفساد في رأس اهتماماتها. وهذه الجماعات لم تعد توجد في إطار سياسي واحد، كما كانت حال اليسار الراديكالي أو يسار الوسط سابقاً، بل شهدنا تراجعاً لأحزاب اليسار، وتوزع الكوادر بين الالتصاق بقوى الحكم من جهة، أو مؤسسات القطاع الخاص من جهة ثانية، ثم اجتاحتنا جمعيات «المجتمع المدني» أو «المنظمات غير الحكومية» المموّلة من جهات خارجية، مشبوهة الأهداف، حتى صرنا أمام خليط مثير للغثيان، وما إن أتت الانتخابات النيابية الاخيرة، حتى ظهر الحجم «شبه» الحقيقي لهذه المجموعات، التي لا مبالغة في القول إنها تمثل مجتمعة أقل من خمسة في المئة من مجموع المقترعين في لبنان. وحتى لا يغشنا أهل السلطة ومعارضوهم، فإن المقترعين في لبنان يمثلون غالبية ساحقة من الناخبين المقيمين في لبنان، وربما في إحصاء دقيق، يظهر معنا أن أكثر من 85 في المئة من المقيمين هم من اقترعوا.
وتبين أن هؤلاء، لا يعارضون الاستماع الى آراء ومواقف من ينسبون لأنفسهم صفة المعارضة الناطقة باسم الصامتين أو معارضي حكم الفاسدين وغيرها من العناوين الباهتة. وعلى هؤلاء التيقن من أن أبرز أسباب الامتناع عن التصويت لهم، ليس النقص في برامجهم أو وسامة خصومهم، بل في النقص الحاد في تصورهم السياسي والاقتصادي الاجمالي، وهو ما جعلهم فقراء بالمعنى الواقعي أمام المقترعين، الذين عادوا مرة جديدة وبايعوا من يعتقدون أنه يمثل شبكة الأمان السياسي والاقتصادي والمعيشي لهم، ولو عن طرق موازية لطريق الدولة الرئيسي.
أمام هذه المجموعة اليوم، ليس اختبار استعدادهم للانخراط في معركة حقيقية لمواجهة الفساد العام فقط، بل اختبار مصداقيتهم في السعي الى بناء مختلف للدولة، يقوم على احترام استقلال الدولة، وعدم تبعية الفرد لطائفة أو مجموعة. وهذا يفرض عليهم واحداً من أمرين:
ـ من يثق منهم بحزب الله ولا يعارض بقوة خياراته الكبرى، عليه أن يظهر جدية في التفاعل مع هذه الدعوة، أو استغلالها لإطلاق حركة إصلاحية حقيقية حتى من دون التنسيق مع حزب الله.
ـ من لا يثق بحزب الله وينظر اليه على أنه جزء من النظام الحاكم، عليه المبادرة الى طروحات متكاملة، تجعل جمهور حزب الله يستمع اليه أولاً، وتجعل بقية الجمهور الراغب في الاصلاح يقبل به فاعلاً في مواجهة كل أنواع الفساد، بما في ذلك فساد الارتماء في أحضان مؤسسات الاستعمار والسفارات.
الجميع أمام التحدي الكبير، لكن الأكيد أن توقيف دركي مرتش أو موظف متكاسل، أو متهرب من دفع اشتراك المياه، أو ضريبة البلدية، لن يساوي شيئاً إذا لم تُعد أموال الدولة المنهوبة بقانون واضح، وأن يجري تعديل جذري للسياسات العامة، تتقلص معها الى الحد الممكن الفروقات بين الناس، وتستعيد ثقة الناس بمؤسسات الدولة.

قضية اليوم

لقاء بري ونصرالله: التمثيل الوزاري بـ«النسبية»!

هو اللقاء الأول من نوعه بينهما منذ حوالى خمس سنوات. لم يدم الإعداد له سوى ساعات قليلة. ما إن انتهى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله من إطلالته التلفزيونية، يوم الجمعة المنصرم، لمناسبة عيد التحرير، حتى كان يستعد لموعده مع رئيس مجلس النواب نبيه بري. لقاء يتبدّى الجزء العاطفي منه في عناق الرجلين والثقة العالية التي صارت تحكم علاقتهما، بحضور «الأمينين» على العلاقة بكل أسرارها وخفاياها، المعاون السياسي للرئيس بري الوزير علي حسن خليل والمعاون

> **الحريري ارتكب «فاولاً» سياسياً بقوله إن حزب الله لن يسمّي وزيراً ممن شملتهم العقوبات**

السياسي للسيد نصرالله الحاج حسين الخليل.

استمر اللقاء من قرابة التاسعة من مساء يوم الجمعة الماضي حتى قبيل منتصف ليل الجمعة ـ السبت، ودشّنه السيد نصرالله بمقاربة واسعة للمشهد الإقليمي، من بوابته السورية، إلى العراق واليمن وإيران وصولاً إلى فلسطين. قبل أن يلاقيه الرئيس بري بقراءة تقاطعت في الكثير من عناوينها، خصوصاً أن الجانبين، وإن بنسب متفاوتة، يطلان على عدد من الملفات، بينها الملف العراقي.

لا قلق من التهديدات الأميركية أو الإسرائيلية، خصوصاً في مرحلة ما بعد خروج الأميركيين من الاتفاق النووي. توقف الرجلان عند أبعاد «ليلة الصواريخ» (بين العدو الإسرائيلي والجيش السوري) وما تحمله من أبعاد استراتيجية غير مسبوقة، فضلاً عن احتمالات ما بعد إنجاز معركة تحرير دمشق من كل البؤر المسلحة التي كانت تهددها، ولا سيما الوجهة الحتمية للنظام باتجاه الجنوب السوري. كذلك قاربا ملف النزوح السوري من زاوية ضرورة عودة النازحين إلى المناطق التي سيطر عليها الجيش السوري وباتت آمنة. بعد قراءة نتائج الانتخابات النيابية، خصوصاً في ظل ما حققه «الثنائي» في معظم الدوائر، ومن ثم انتخابات رئاسة المجلس النيابي وهيئة مكتب المجلس وتكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة، لم تحتج مقاربة بري ونصرالله لموضوع الحصة الشيعية في الحكومة لأكثر من دقائق، وعنوانها تمسك الجانبين هذه المرة بالحصول على المقاعد الشيعية الستة في الحكومة الثلاثينية، مناصفة (3 وزراء لأمل و3 وزراء لحزب الله ونقطة على السطر)، فضلاً عن حسم موضوع المالية الذي لم يجادل به أصلاً لا رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة المكلف. وترك الجانبان للرئيس بري مهمة إدارة ما يخصّهما من ملف التأليف الحكومي، على أن يقدم الحزب اقتراحاته بخصوص الأسماء، وقال السيد نصرالله لبري: «عندما تنجز مهمة تحديد الحقائب، لن نختلف على الباقي»، في إشارة واضحة إلى أن الطرفين سيتفاهمان لاحقاً على توزيع الحقائب وتحديد الأسماء، خصوصاً أن الحزب قرر الفصل بين الوزارة والنيابة.

وفي هذا السياق، تبدى بشكل واضح أن رئيس الحكومة المكلف ارتكب «فاولاً» سياسياً، عندما استعجل خلال جولته على رؤساء الحكومات السابقين القول إن حزب الله وفق معلوماته لن يسمّي وزيراً ممن شملتهم العقوبات الأميركية أو السعودية (...)، فالحزب لم يحدد خياراته الوزارية، وكان الحريّ برئيس الحكومة أن ينأى بنفسه وبمهمته من هذه الإشكالية. ففضلاً عن أن الحزب لم يقل كلمته بعد، ماذا يمنع مثلاً أن يبادر الأميركيون والسعوديون إلى وضع اسم أي وزير يسميه الحزب في الحكومة المقبلة على لائحة الإرهاب، فهل سيطلب الحريري من الحزب تسمية بديل له في اليوم التالي؟

توقف بري ونصرالله مطولاً عند معاني وأبعاد اللقاء الذي عقد بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس غداة الانتخابات النيابية، وما يمكن أن يرتّب من أثر مستقبلي على العلاقة بين هاتين المرجعيتين، خصوصاً في ظل المقاربة الجديدة على مستوى عدد من الملفات الاستراتيجية. في هذا السياق أيضاً، فوّض السيد نصرالله الرئيس بري أن يتولى إدارة ملف الاستراتيجية الدفاعية عندما يطرح مجدداً على طاولة الحوار الوطني برئاسة رئيس الجمهورية، وخصوصاً أن العهد بدأ يتعرض لضغوط دولية في اتجاه إعادة وضعها على جدول الأعمال السياسي اللبناني في المرحلة المقبلة.

واتفق الجانبان في اللقاء على وجوب أن تكون حكومة الوحدة الوطنية الجديدة «موسعة وتعكس إلى حدّ كبير صحة التمثيل النيابي في ضوء نتائج الانتخابات النيابية، وما أفرزته في جميع البيئات (ضمناً وجود عشرة نواب من خارج بيئة المستقبل)»، ما يعني تقسيم المقاعد الوزارية وفق آلية «نسبية».

ناقش الجانبان مطولاً الملف الاقتصادي والمالي والاجتماعي (قدم وزير المالية علي حسن خليل مداخلة مطولة في هذا السياق)، واتفقا على «مقاربة شاملة ومعمقة للملفات الاقتصادية والمالية والإدارية، حيث تم التأكيد على العمل الجاد لمحاربة الفساد، وتم الاتفاق على الآليات المناسبة لمتابعة هذه الملفات»، ومن بين هذه الآليات وجوب تفعيل المؤسسات الرقابية، مثل هيئة التفتيش وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة وإدارة المناقصات، فضلاً عن احترام آلية التعيينات التي أقرّها مجلس الوزراء سابقاً باقتراح من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية محمد فنيش، وذلك وفق آلية تعطي دوراً محورياً لمجلس الخدمة المدنية بما يؤدي إلى إفراز الكفاءات والحدّ من المداخلات السياسية والطائفية، حتى إن بري ونصرالله اتفقا على أنهما سيحترمان هما أولاً على مستوى بيئتهما تطبيق هذه الآلية على مستوى وظائف الفئة الأولى في الدولة.

ووفق مصادر الطرفين، فإن كل مفردة تضمّنها البيان الصادر عن الاجتماع تعكس المضمون الدقيق للاجتماع، وخصوصاً في الشق السياسي (الحكومي) والاقتصادي والاجتماعي.

ووفق البيان الذي وزعه حزب الله عن اللقاء، فقد استعرض الطرفان «الأوضاع العامة في المنطقة وما يجري على الساحة الفلسطينية بشكل خاص، مؤكدين على الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله الوطني بكافة الوسائل. كذلك جرى نقاش معمق في الملفات الداخلية، حيث أبدى الطرفان تقييمهما الإيجابي لنتائج الانتخابات النيابية والمشاركة الشعبية الواسعة التي أكدت الالتزام بخيار المقاومة وبناء الدولة ومؤسساتها والمشروع السياسي الذي يحمله حزب الله وحركة أمل وحلفاؤهما».

(الأخبار)

فوّض السيد نصرالله الرئيس بري أن يتولى إدارة ملف الاستراتيجية الدفاعية

بري لـ«الأخبار»: استعجال التأليف الحكومي

وصف رئيس مجلس النواب نبيه بري اللقاء الذي عقد بينه وبين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، «بعد طول غيبة»، بأنه «كان ممتازاً جداً». وقال لـ«الأخبار» أنا والسيد حسن نصرالله متفقان إلى حد التطابق في غالبية العناوين التي تطرقنا إليها، سواء الإقليمية أو المحلية، وفي الأولوية منها وجوب الاستعجال في تأليف الحكومة الجديدة.

ورداً على سؤال، قال بري أنا في الأساس من أكثر المتحمسين والمنادين بوجوب محاربة الفساد وعدم التهاون في هذه القضية، خصوصاً أننا أمام مخاطر تهدد الجميع من دون استثناء.

وإذ شدد على تجذر ورسوخ العلاقة بين حركة أمل وحزب الله، جدّد بري القول: «أنا والسيد حسن نصرالله جسدان في قلب واحد».

المشهد السياسي

تأليف الحكومة: العُقد السبع

في الشكل، يبدأ اليوم الحراك الحكومي مع البرنامج الطويل للمشاورات النيابية غير الملزمة، بين رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري وجميع الكتل والنواب المستقلين في مجلس النواب. في المضمون، يصح القول إن الحراك الحكومي بدأ حتى من قبل تكليف الحريري الذي يُتوقع منه أن يتجاوز سريع عُقد تواجه التأليف، مع تأكيد غالبية المعنيين أن الحكومة ستُبصر النور في غضون أسابيع قليلة

في اليومين الماضيين، رُميَت تشكيلات وزارية كثيرة، كما رُميَت صيغ للحصص السياسية لمعظم الكتل النيابية، فضلاً عن «العهد». إذا وُضعت كلها جانباً، وإذا نأى المتشائمون بأنفسهم عن التأليف، أين يمكن أن تبرز بعض «العُقد السياسية» التي يمكن أن تعرقل مسار التأليف؟

أولاً، العقدة المسيحية: يصح القول فيها إنها الأبرز، لاعتبارات عدة، منها تنوع التمثيل المسيحي وعدم حصريته، فضلاً عن حصة العهد، وعمرها من عمر كل حكومات ما بعد الاستقلال، ولا سيما حكومات الجمهورية الثانية.

إذا كانت الحكومة المرتجاة هي حكومة وحدة وطنية، فإن ذلك يقود حتماً إلى البحث عن أوسع تمثيل مسيحي، بحيث تكون معظم الكتل التي فازت في الانتخابات ممثلة حكومياً. وإذا تم اعتماد معيار الثلاثة نواب، قاعدة للتمثيل الوزاري، فإن هذه المعادلة تسري مسيحياً على أحزاب التيار الوطني الحر (18 نائباً حزبياً و11 للعهد بينهم ثلاثة نواب يمثلون الطاشناق)، القوات اللبنانية (15 نائباً)، الكتائب (ثلاثة نواب)، المردة (ثلاثة نواب)، الحزب السوري القومي الاجتماعي (ثلاثة نواب مسيحيين هم المرة)، كتلة المستقبل (ثلاثة نواب مسيحيين هم هادي حبيش وهنري شديد وزيه نجم).

إذا قرر رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري شطب كل مكوّن يقل عن أربعة نواب، يكون قد حرر نفسه، أولاً من تسمية وزير مسيحي، وبالتالي، قطع الطريق أمام تمثيل القوميين والكتائب، أما المردة، فلا يمكنه تجاوزهم لأنهم بانضمام فريد هيكل الخازن، صاروا يمثلون كتلة من أربعة نواب مسيحيين، بالإضافة إلى تحالفهم مع ثلاثة نواب آخرين هم فيصل كرامي وجهاد الصمد ومصطفى الحسيني.

يمكن كسر هذه المعادلة إذا قرر رئيس الحكومة أن يستثني نفسه منها، بإصراره على أن يتمثل بوزير مسيحي على الأقل، باعتبار ذلك حقاً من حقوق رئيس الحكومة المكلف، فيكون قد قطع الطريق على الكتائب التي لن تجد إلا الرئيس نبيه بري يتضامن معها، ومن بعدها الحزب القومي الذي سيستنجد، في حالة كهذه، بحلفائه جميعاً، ولا سيما حزب الله، للفوز بمقعد وزاري، وعندها، سيكون حزب الله محكوماً على عدم إعطاء القوات اللبنانية أكثر من «حجمها الطبيعي»، أي ثلاثة وزراء في الحد الأقصى، وليس بينهم بطبيعة الحال موقع نائب رئيس الحكومة (المحسوم على الأرجح للنائب إلياس بو صعب)، والكتائب وبشروط الحد الأدنى، قد تجعله يصرف النظر عن مشاركة القوميين في الحكومة؟

تبقى هناك عدة نقاط مرتبطة بما يسمى «العقد المسيحية»، أولاها، ماذا إذا قرر سليمان فرنجية أن يسمي فريد هيكل الخازن وزيراً مارونياً عن «التكتل الوطني» وليس وزيراً ينتمي إلى تيار المردة، هل يوقّع رئيس الجمهورية مرسوماً حكومياً كهذا؟

ثانية العقد، متصلة بالنسب والتناسب، بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية: إذا كان التيار يرى أن من حقه أن يتمثل بستة وزراء (الكتلة الأكبر مسيحياً)، ويصرّ على عدم إعطاء القوات اللبنانية أكثر من «حجمها الطبيعي»، أي ثلاثة وزراء في الحد الأقصى، وليس بينهم بطبيعة الحال موقع نائب رئيس الحكومة (المحسوم على الأرجح للنائب إلياس بو صعب)، ولا أي حقيبة سيادية (لا الدفاع ولا الخارجية على قاعدة أن الداخلية ستبقى في عهدة تيار المستقبل)، هل يمكن أن يمضي رئيس الحكومة بحكومة إذا قررت القوات أن لا تشارك فيها احتجاجاً على الحصة التي ستعطى لها (مقاعد وحقائب)؟

ثالثة العقد مرتبطة بحصة التيار الوطني الحر والعهد: من يضع الحد الفاصل بين الحصتين، خصوصاً أن العهد يتمثل عملياً بالكتلة النيابية للتيار، لا بل إننا للمرة الأولى منذ الطائف حتى الآن أمام معادلة «رئيس الجمهورية القوي»، أي الرئيس الذي يمتلك كتلة نيابية وازنة وأساسية. فهل ما يسري على الياس الهراوي وإميل لحود وميشال سليمان يسري أيضاً على ميشال عون، أم أنه صار للرئاسة مضمونها المختلف الآن؟ وهل يمكن أن تتعدى حصة العهد المقاعد المسيحية (استنساخ تجربة ميشال سليمان أيضاً)؟

رابعاً، العقدة الدرزية: إذا صحت فرضية أن «تركيب» كتلة للنائب طلال أرسلان هدفها ضمان توزيره في الحكومة الجديدة، من ضمن حصة رئيس الجمهورية، فإن ذلك سيثير إشكالية مفتوحة أصلاً: هل هناك من يريد اللعب بـ«البيت الدرزي»، وبالتالي الإخلال بتوازنات الجبل؟ وماذا لو قرر وليد جنبلاط أن لا يتمثل في الحكومة إذا حُرم من حق تسمية الوزراء الدروز الثلاثة؟ وهل يملك العهد فائضاً من المقاعد المسيحية، حتى يعرض على جنبلاط مقعداً وزارياً مسيحياً؟

خامساً، العقدة الشيعية: لا عقدة شيعية حقيقية في ظل توافق حزب الله وحركة أمل على اقتسام المقاعد مناصفة، لكن ما يصح هنا، ويسري على باقي المكونات، سيكون مرتبطاً بطبيعة الحقائب التي سيحصل عليها الطرفان، خصوصاً في ظل مطالبة حزب الله بأن يتمثل هذه المرة بشكل مختلف عن السابق، حتى إن الحديث عن قبول الحزب بجوائز ترضية من نوع وزارة دولة لشؤون مكافحة الفساد أو وزارة دولة لشؤون التخطيط، يبدو حتى الآن، في معرض الاجتهاد أكثر منه تعبيراً عن موقف الحزب الحقيقي. طبعاً، أسهم في تذليل العقدة الشيعية، بشكل مبكر، التسليم للرئيس نبيه بري ببقاء وزارة المال ضمن حصة الطائفة الشيعية.

سادساً، العقدة السنية: بطبيعة الحال، سيكون للرئيس الحريري أن يسمي أغلبية الوزراء السنّة، لكنه يواجه معضلة عشرة نواب سنة أفرزتهم الانتخابات النيابية من خارج لوائحه، إلا إذا استثنينا منهم النائب الاشتراكي بلال عبدالله حليف تيار المستقبل انتخابياً. هؤلاء يحق لهم نظرياً أن يتمثلوا بوزيرين في الحد الأقصى، وبوزير في الحد الأدنى، فهل سيقبل رئيس الحكومة بذلك؟ وماذا إذا اشترط رئيس الجمهورية أن يكون له الحق في تسمية وزير سنّي من خارج هذا الفريق الذي فاز في الانتخابات النيابية؟

سابعاً، عقدة «الفيتوات»: في الحكومة السابقة، أدى «الفيتو» على الوزير علي حسن خليل إلى تثبيته في وزارة المالية. لذلك، لم يتجرّأ التيار الوطني الحر على وضع «فيتو» على اي اسم في العلن. يسري ذلك أيضاً على العهد، لكن ثمة سؤال، ماذا إذا صحت فرضية «الفيتوات»، وأخرها تهديد الوزير الياس بو صعب المبطّن للوزير ملحم رياشي بوضع «فيتو» على ترشيحه للحكومة، من خلال تغريدته التي قال فيها «كان أفضل لو صام الشاطر عن الكلام حفاظاً على نجاحه بملف مهم، لكن وبعد ما قرأناه اليوم أقول غلطة الشاطر بالف». تسري عقدة «الفيتوات» أيضاً على الحريري، خصوصاً في ضوء ما نقل عنه قبل أربعة أيام من أنه لن يضع تشكيلة وزارية فيها وزير ينتمي إلى «سنّة 8 آذار»!

انتقلت إلى رحمته تعالى
الهام شحادة رييز
زوجها عبدو سعد (مدير مركز بيروت للأبحاث والمعلومات)
بناتها: أمل وسلوى
أشقاؤها: إيلي، سمير، إدوار، ونخلة
ووريت في الثرى في روضة الشهديين أمس
تقبل التعازي بوفاتها غداً الثلاثاء في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب مبنى أمن الدولة، من الساعة الواحدة بعد الظهر وحتى السادسة والنصف.

تقرير

صرف موظفي سرادار: نيّات مبيّتة أم إعادة هيكلة؟

ينفّذ بنك سرادار عملية صرف واسعة للموظفين. اللائحة تضم 70 اسماً بينهم 50 تبلغوا صرفهم تعسفياً. الموظفون يشتبهون في ان الإدارة لديها سوء نيّة مبيّت من سنتين، فيما تبرّر الإدارة هذا الأمر برغبتها في الانتقال إلى الصيرفة الرقمية التي تفرض عليها إعادة الهيكلة

محمد وهبة

حتى مساء يوم الجمعة الماضي، كانت إدارة بنك سرادار قد أبلغت 50 موظفاً صرفهم تعسفياً، غالبيتهم تجاوزوا سن الخمسين، أي أن فرصة إيجاد عمل جديد تكاد تكون معدومة، والأفدح أن من بينهم عدداً من الموظفين المصابين بمرض السرطان. لائحة الصرف لا تشمل هؤلاء فقط، بل هناك 20 اسماً جديداً ينتظرون تبلّغهم، بين يوم وآخر.

يجزم أحد كبار الموظفين أن هذه العملية تنطوي على سوء نيّة واضح. فهي تأتي بعد نحو سنتين على نشوء بنك سرادار من عملية دمج بين مصرفي «الصناعة والعمل» (BIT) و«الشرق الأدنى التجاري» (NECB) والتي حصلت بموجبها المجموعة الناشئة على قرض لتغطية

> **إدارة سرادار استفادت من قرض مدعوم من مصرف لبنان ووظفته في سندات خزينة بدل تغطية عملية الصرف**

كلفة الدمج بقيمة 87 مليون دولار بفائدة صفر في المئة لتغطية كلفة الدمج بما فيها عمليات الصرف. يومها كانت نيّة إدارة المجموعة الناشئة عن عملية الدمج مكشوفة لجهة صرف عدد كبير من موظفي بنك الصناعة والعمل بذريعة أنهم تقدموا في العمر أو لا مكان لهم في البنك الجديد. لم تتمكن الإدارة من ترجمة نواياها. الموظفون انتفضوا بوجه القرار الجائر. طالبوا بأن يكون الصرف وفق بروتوكول محدّد ومتعارف عليه في القطاع المصرفي لمعالجة مثل هذه الحالات.

هكذا انطلقت المفاوضات بين الموظفين والإدارة. كان الأمر شاقاً لكنه ضرورياً لتأمين مستحقات تضمن للمصروفين معيشة لائقة، لا سيما أن العدد الأكبر منهم لن يجد عملاً بعد الإنهاء القسري لعملهم. بعد أشهر، اتفق على بنود «بروتوكول الصرف» برعاية وزارة العمل. تم تحديد التعويضات للمصروفين على أساس معايير متعددة منها أقدمية الموظف ومركزه... كذلك حدّدت مدة سريان البروتوكول حتى 20 نيسان 2017.

فلسفة وجود البروتوكول أن صرف الموظفين وإعادة هيكلة المصرف مدعومة من مصرف لبنان. فبموجب الدمج حصل المصرف الناشئ على قرض قيمته 87 مليون دولار بفائدة صفر. قسم من هذه الأموال يخصص لتأمين خروج منطقي ومعقول للمصروفين الذين ترتأي الإدارة الجديدة أن لا حاجة لهم. من الطبيعي بعد عملية الدمج، ليس التقليص وحسب، بل تمسّك المصرف الناشئ بموظفين يريدهم حصراً في مواقع محددة كانت مشغولة من موظفين في أحد المصرفين.

غير أن سوء النيّة ظهر مع نهاية مدّة البروتوكول. في ذلك الوقت، لم تصرف الإدارة الجديدة أكثر من 20 موظفاً على رغم أنها قد حدّدت لائحة تشمل أضعاف هذا الرقم. ولكن لم تكد تمضي ثلاثة أشهر، حتى قرّرت الإدارة الجديدة صرف 12 موظفاً من دون سابق إنذار وبلا أي مبرر اقتصادي. مذاك، ارتفع العدد إلى 50 وتبيّن أن لائحة الإدارة تضم 70 اسماً. خمسون شهيداً مصرفياً وعشرون ينتظرون. لم يستفد أي منهم من البروتوكول. عرضت عليهم الإدارة مستحقات الصرف التعسفي المتعارف عليه الذي يشمل أشهر الإنذار وتعويضات تتراوح بين شهر و12 شهراً كحد أقصى. "هذه التعويضات لا تساوي ثلث ما كان يمكن أن يحصلوا عليها لو صرفوا على أساس البروتوكول" يقول أحد الموظفين. ويضيف أن الإدارة قامت بما هو أسوأ إذ لم تبرّر عملية الصرف أمام وزارة العمل، ولم تلجأ إلى استخدام المادة 50 من قانون العمل التي تتيح لها القيام بالصرف الاقتصادي. لماذا لم يصرف هؤلاء على أساس البروتوكول إذا كانت العملية مجرّد إعادة هيكلة. عملية إعادة الهيكلة مخطّط لها منذ الدمج، لكن الصرف يتم اليوم. هناك سوء نيّة مبيّت تجاه الموظفين، لا سيما أن الإدارة استفادت من القرض المدعوم من مصرف لبنان ووظّفته في سندات خزينة بدل الصرف.

في المقابل، تقول مصادر في إدارة بنك سرادار، إنها كلّفت شركة ماكينزي للاستشارة في مجال النهوض بالمصرف وتمكينه من المنافسة. خرجت هذه الشركة بتوصيات تشير إلى ضرورة الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة. هذا الأمر يعني أنه يجب تقليص عدد ومساحات الفروع المصرفية، وتقليص عدد الموظفين وتغيير بعضهم بما يتلاءم مع قدراتهم التقنية المطلوبة. الموظفون الذين هم فوق الخمسين عاماً لم يعودوا قادرين على مواكبة التطورات المطلوبة في هذا المجال، ولا إمكانية للاستمرار "بالصيرفة التقليدية إذا كان المصرف يسعى إلى المنافسة وتحقيق الأرباح".

بالنسبة لإدارة المصرف، فإن المسار واضح، وهو يفرض عليها صرف نحو 70 موظفاً بينهم من لا حاجة له بشكل نهائي، وبينهم من ليس لديهم القدرة ولا الإمكانية على مواكبة التطورات التكنولوجية في المصرف. "للأسف إن هذا التطور الجاري في المصرف يؤدي إلى صرف موظفين، لكنه في المقابل يخلق فرص عمل. إعادة الهيكلة تشمل 40 وظيفة جديدة في المصرف".

الموظفون ليسوا معنيين بمبرّرات الإدارة التي كان لديها الفرص لصرفهم على أساس بروتوكول الصرف، إلا أنها قرّرت انتظار نهاية مدّته لتقوم بعملية صرف واسعة بكلفة الحدّ الأدنى. الأمر لا يتعلق بأهداف الإدارة وحقها في تنفيذ هذا الأمر، بل بأنها تحاول تحقيق الأهداف على حساب التعويضات التي يجب أن يحصل عليها من صرفوا، وبينهم من هو مصاب بأمراض مستعصية لن يجد شركة تأمين تغطي طبابته وأدويته، عدا أنهم لن يجدوا من يوظفهم هم وغيرهم من المصروفين.

خمسون شهيدا مصرفيا في سرادار وعشرون ينتظرون (الوكالة الوطنية للإعلام)

تقرير

مراجعة «القومي» الانتخابية: فشلنا لا يعني نهايتنا كحزب

«ليس العار أن نفشل بل العار أن يحولنا فشلنا الى أشخاص ضعفاء»، قول لمؤسّس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة، استحضره رئيس الحزب حنا الناشف ليسهل عملية هضم نتائج حزبه الانتخابية التي جاءت مخيبة لتوقعاته: «قد نكون فشلنا ولم نأت بالعدد الذي كنا نطمح اليه، لكن هذا لا يعني أننا انتهينا»، واعداً بمحاسبة المسؤولين

غادة حلاوي

قبل الانتخابات، أعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي أن ترشيحاته ستكون على مستوى كل الدوائر، وأنه في صدد إحداث زوبعة تغيير على المستوى النيابي، ليرسو في ما بعد على سبعة مرشحين فقط، فاز منهم ثلاثة (أسعد حردان، سليم سعادة والبير منصور) نتيجة أصوات «مزرية»، كما يصفها أحد الحزبيين ممن ترشحوا الى الانتخابات. أثبتت النتائج أن الحزب القومي ليس في أحسن حالاته، وأن توقعات قياداته في واد وما أفرزته صناديق الاقتراع في واد آخر.

كان أغلب الظن أن قانون الانتخاب على أساس النسبية سيؤمن للأحزاب العلمانية حضوراً برلمانياً يظهر حجماً تمثيلياً جماهيرياً أكثر من القانون الأكثري، إلا أن المفاجأة كانت في انكفاء حضور هذه الأحزاب بشكل جلي لمصلحة الأحزاب الطائفية.

في عملية تقييم سريعة، يرى رئيس «القومي» حنا الناشف أن الحزب حصد نتيجة «تحالفاته، وخطأ تقدير ماكينته الانتخابية، وضعفه الإعلامي». يقول: «كنا نتوقع نتائج أفضل من التي حصدناها، ولكن الإحصاءات ما قبل الصوت التفضيلي اختلفت عمّا بعده، وهنا كان الخلل. مثلاً في عكار قدّرنا أن أرقامنا تناهز 10 آلاف صوت، فإذا بها أقل من 5 آلاف». إلا أن المطلعين على عمل الماكينة الانتخابية في عكار يربطوا هذا التقدير «الصحيح» بالتحالفات، إذ إن «الأرقام التي توقعتها الماكينة كان يجب أن تفرزها الصناديق لولا بعض التحالفات التي كانت سبباً في الخسارة».

يوافق الناشف على هذه الاستنتاجات، ويزيد عليها: «وقعنا ضحية مجاملات ضيّعت علينا فرصاً لحصد نتائج مغايرة، أفدنا الآخرين ولم نستفد منهم». منتقداً القائلين إن فوز نوابه جاء نتيجة تصويت الحلفاء، وإنما «هي أصوات القوميين صافية»، من دون أن يغفل وجود فيما كانت تقديراته تتعدى المئة ألف؟ في الشوف ـ عاليه، وبعد أن سحب مرشحه في عاليه «إكراماً للحلفاء»، لم تزد حصة مرشحه سمير عون في الشوف على 770 صوتاً، فيما الأصوات المتوقعة لم تكن أقلّ من 3000 صوت. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن مناصري القومي لم يشعروا بأنهم معنيون بمرشحي حزبهم، من دون أن نسقط التحالفات التي كانت سبباً إضافياً في إخفاقه. حسب التقديرات، لو خاض القومي معركته الى جانب وئام وهاب لحصد مقعداً إضافياً. لكن انسحابه من عاليه وتحالفه مع التيار الوطني الحر وطلال أرسلان تسبّب في إحجام الكثيرين عن الانتخاب اعتراضاً، فيما تشتتت الأصوات المتبقية بين لائحتي وهاب وأرسلان.

> **يشكو القومي من الحلفاء قبل الخصوم لانهم اخذوا من الحزب ولم يعطوه**

«إحباط عند القوميين» أسبابه متعددة: الجو الطائفي الذي طغى على الانتخابات، الخلافات في وجهات النظر والحملات التي شنّت ضدنا على مواقع التواصل، وبعض الترهل داخل الحزب الذي نتج عنه ترهل إداري.

كيف يمكن الانطلاق من هذه الانتقادات لفهم سبب حصول القومي على 25 الف صوت فقط في مجمل الدوائر التي خاض فيها الانتخابات، الداخلي على الترشيحات. لم تتجاوز أصوات الأشقر 2757 صوتاً، وهي لا تعكس حجم القومي في المنطقة، من الدوائر، إذ حصد مرشح القومي إميل عبود 4915 صوتاً، ولكنه لم ينجح لعدم بلوغ الأشقر مرشحة على اللائحة ذاتها، وإصرار ميلاد السبعلي على إكمال ترشحه حاصداً 500 صوت فقط، ما شتّت أصوات القوميين، فضلاً عن وجود الياس أبو صعب على اللائحة، والذي نال في بلدته ضهور شوير، التي هي بلدته لكنها بلدة أنطون سعادة أيضاً، 1200 صوت مقابل 200 صوت لغسان الأشقر.

أما في دائرة زحلة، فلم يكن ترشيح ناصيف التيني موفقاً، حيث لم يحصد إلا 522 صوتاً، وفي بيروت الثانية «تقدمت اعتبارات التحالف الاستراتيجي مع حزب الله على مصلحة كحزب»، فتخلى القومي عن مقعد الاقليات بعد تمنّي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله غياب طويل عن الساحة لم يكن موفقاً، وإن كان هدفه حسم الخلاف ساحباً مرشحه فارس سعد لحساب مرشح التيار.

وتختلف النظرة الى عكار عن غيرها من الدوائر، إذ حصد مرشح القومي إميل عبود 4915 صوتاً، ولكنه لم ينجح لعدم بلوغ اللائحة الحاصل الانتخابي. «حمل الحزب لائحة «القرار لعكار» على اكتافه، وبدل أن يستفيد من مرشحيها أفادهم». توصيف يوافق عليه الناشف ضمناً ليقول: «بناءً على نصيحة الحلفاء، سرنا في خيار التحالف مع وجيه البعريني، وحصل الخلل في تأييدهم لنا»، فضلاً عن «تشتت الصوت العلوي»، رافضاً تحديد من المقصود بالحلفاء.

ولم تكن أصوات الفائزين أفضل رغم دخولهم البرلمان، إذ جاءت نسبة الاصوات مخيّبة. ففي دائرة البقاع الثالثة لا يُعدّ فوز النائب البير منصور (5881 صوتاً) هو الفوز المرتجى، خصوصاً أن اختياره جاء بناءً على قدرته على تجيير أصوات تفضيلية، فضلاً عن أصوات المحازبين، لتأتي النتيجة مخيّبة على المستويين. فمنصور لم يحصد في بلدته راس بعلبك أكثر من 500 صوت، فيما أصوات القوميين لم تكن بالزخم المتوقع لمصلحته.

وفي الجنوب الثالثة، ورغم فوزه بـ3321 صوتاً، إلا أنه فوز أقلّ من متوقع لمرشح القومي النائب أسعد حردان. وجود مرشح للقوات وآخر للتيار الوطني الحر سحب من رصيد القومي. يشكو الأخير هنا سوء توزيع الأصوات التفضيلية، «لكن المسألة مع الحلفاء لا تقاس وفق هذا المنحى». أما في دائرة الشمال الثالثة، ففاز سليم سعادة بنسبة 20 في المئة من الاصوات (5263 صوتاً) هي قوة الحزب في الكورة.

يشكو الحزب من الحلفاء قبل الخصوم، وفي مقدمهم التيار الوطني الحر الذي أخذ منه ولم يعطه، و«مونة» حزب الله ولو على حساب مصلحته: «حركة أمل وحزب الله لم يعطيا القومي أصواتاً تفضيلية، لا في الجنوب الثالثة ولا في البقاع الشمالي، ولا في الكورة ولا في المتن الشمالي.

لكن كل هذا «لا يقود الى الحديث عن نهاية القومي»، لأن «الانتخابات لا تنهي حزباً مساحة انتشاره تتعدى لبنان»، حسب الناشف الذي يحتسب نتائج حزبه على عكس ما يحسبها الآخرون: «ربحنا مقعداً إضافياً ولم نخسر، وفزنا بفضل أصوات الحزبيين القوميين». يرفض تحميله مسؤولية كل ما تقدم: «أنا أسأل عن فترة تسلّمي رئاسة الحزب، أي قبل 5 أشهر، وقد تسلمت في فترة الاستعداد للانتخابات». يعلن الانتهاء قريباً «من إعداد تقرير مفصل عن مكامن الخلل ونقاط الضعف في العملية التي حصلت لرفعه الى المجلس الاعلى، ليصار الى تصويب الموضوع. وإذا لم يتم إقصاء المسؤولين عن الخلل، فعلى الأقل محاسبتهم».

متعطّا من تجربة الانتخابات المريرة، ينوي الناشف «العودة الى الخارطة السياسية بعد أن ابتعدنا عن المطالب الاجتماعية والقانونية. لن أقبل بمقعد وزاري من دون حقيبة، حتى وإن قبل المجلس الاعلى».

حين يعزز قانون الانتخاب الاصطفاف الطائفي يتراجع حضور العلمانيين، ليغدو الحزب القومي، وفق تعبير الناشف، «مثل الخروف الأبيض داخل مجلس الذئاب، العلماني الوحيد الذي يختلف لوننا عن لونهم».

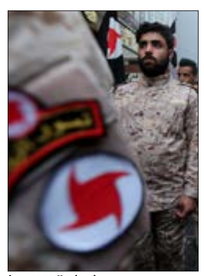
(هيثم الموسوي)

مقالة

ماذا يريد المسيحيون؟ ماذا يريد الموارنة؟

إدمون صعب

ماذا يريد أولئك الذين قال فيهم الزعيم كمال جنبلاط: اعطوهم سلاحاً فيقتل بعضهم بعضاً أولاً قبل أن يصوبوه إلى الأعداء؟

وهم أنفسهم الذين قال فيهم وليد، ابن كمال، إنهم «جنس عاطل» ويعني بذلك جماعات مسلحة منهم غامرت بالجبل ـ وطنهم الأساسي وملجأهم وصانع هويتهم ـ وقد صعدوا إليه وراء العدو الإسرائيلي، وانتهت بهم جولات القتال مهجّرين بعشرات الآلاف، ولاجئين في ظل الحراب الإسرائيلية في دير القمر مع قائدهم سمير جعجع الذي حاول إنقاذهم. وقد صُدم عندما اكتشف أن معركة الجبل كانت فخاً إسرائيلياً نصب للمسيحيين من أجل كسر شوكتهم برصيد موجع: 500 ألف مهجّر، وأكثر من 1500 ضحية، وتدمير 250 قرية و380 مركزاً دينياً و60 ألف مسكن.

وقال فيهم وليد جنبلاط هذا الكلام الموجع، والمرفوض من أكثريتهم، بعدما شاهدهم يتقاتلون في ما بينهم، بعد تلك المحنة، ويدمّرون ما كان سلم في مناطقهم في وقت عض الدروز على جرحهم وتوحدوا.

لم يتعلموا حرفاً واحداً

لعل ما دفع جنبلاط الابن إلى إطلاق عبارة «جنس عاطل» وعلى فريق من المسيحيين ومجتمعهم ـ وحتى مرجعياتهم ـ هو أنهم لم يتعلموا حرفاً واحداً من دروس التاريخ. لا سيما تقديس أرض الجبل التي جاؤوها خائفين مذعورين، مع أقليات أخرى بينها الدروز، باحثين عن ملجأ وطعام وأمان. وقد وفّرت لهم هذه الأرض كل ما احتاجوا إليه. كما أنتج التزاوج بين الأرض والحريّة الهوية التي كانوا في حاجة إليها، وهم الذين قدموا إلى جبل لبنان من إنطاكية وقورش، حيث محبسة مار مارون ومكان تنسكه، بهوية تركية، ليكتسبوا في ما بعد الهوية السورية باعتبارهم رعايا سوريا الكبرى، لتحل عليهم بعد الاستقلال نعمة الهوية اللبنانية، بعدما أصبحوا داخل كيان معترف به عربياً ودولياً. مع أنهم لم يفكروا يوماً في إنشاء دولة، ولا يزالون إلى الآن يصارعون فكرة الدولة مكتفين بإقامة سلطة وتقاسم الغنائم مع الآخرين.

ولولا تدخل الدول الكبرى بعد أحداث 1860 لبقي المسيحيون في الجبل يتقاتلون مع شركائهم الدروز الذين تعلموا من التاريخ أكثر من سواهم.

الأرض: الوطن والكيان والهوية

ويشمل الحديث عن «الجنس العاطل» استهانة المسيحيين بالأرض التي رواها أجدادهم، على فترات، بدمائهم، ثم أودعوها رفات أهلهم فأصبحت مقدسة، كما جعلوها أساس «الوطن النهائي». الشعار - التحدي الذي رفعوه في وجه المسلمين عموماً، سواء المطالبين منهم بالوحدة مع سوريا أو بالوحدة العربية. وكان الآباتي بولس نعمان اختصر المسيحية اللبنانية، في مذكراته، بأنها «إنسان وأرض وحرية». في حين قال البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، في ذكرى مرور 1600 سنة على وفاة مار مارون، إن «المارونية كتبت تاريخها الحقيقي الأول، لا في كتب من ورق، بل في كتاب أرضها إذ جعلتها أرضاً للعطاء والعبادة». وإن الموارنة «مهما فعلوا في العالم يبقون في حاجة إلى الأرض التي تجسّد هويتهم الخاصة التي تربطهم بتاريخهم العريق»، وهي في نظرهم «الوطن والكيان (...) والذين يتخلون عن أرضهم من طريق بيعها، خصوصاً من غير اللبنانيين، إنما ينتهكون حرمة وطنهم وبخاصة أرواح الذين يرقدون في طبقاتها».

وآخر من نبّه المسيحيين إلى خطورة إضاعتهم البوصلة الأرضية كان العماد ميشال عون في كلمة وجهها إلى «مؤتمر الطاقة الاغترابية» السنة الماضية، وحذّر فيها من بيع اللبنانيين أراضيهم وسلوك طريق الهجرة «بحثاً عن وطن جديد»، وقال: «هذا ناقوس خطر يدق». وتساءل: «لماذا يسعى أبناؤنا إلى وطن بديل، ويضحون بهويتهم ويتوسلون هوية أخرى لا يربطهم بها شيء؟»، وقال: «إن الإجابات الصادقة عن هذه التساؤلات تبدأ ببناء الدولة».

هل الرئيس القوي هو المطلوب اليوم؟

والسؤال الآن هو: هل الرئيس المسيحي القوي، «الجمهورية القوية»، «لبنان القوي» هو المثال الذي من شأنه أن يجعل المسيحي يتمسك بأرضه، ويرفض أي هوية أو جنسية أخرى؟

لقد طالب المسيحيون برئيس قوي، وقانون للانتخاب يحقق لهم التمثيل الصحيح، فكان لهم ما أرادوا. والآن ماذا يريد «الأقوياء» من المسيحيين؟ لقد شبعوا «قتلاً» إبان المعارك الانتخابية، ولو امتلكوا سلاحاً لكان «الدم بلغ الركب».

ألا يكفيهم النظر اليوم إلى التضامن والتوافق القائمين داخل الطائفة الشيعية التي تحولت من رمز للمحرومين إلى جيش مقاوم هزم واحداً من أعتى جيوش العالم، وحركة أسسها الأمام موسى الصدر قبل أربعة عقود يتربّع رئيسها منذ عام 1992 على واحدة من أهم المؤسسات الدستورية، وأعني بها مجلس النواب، وقد انتخب قائد الحركة قبل أيام رئيساً له وللمرة السادسة؟

لقد رفع الرئيس ميشال عون شعار الدولة القوية، وهذه يحتاج بناؤها إلى تكاتف وتضامن لا إلى تناتش وتقاسم. والمسيحيون، وخصوصاً الأقوياء منهم، مدعوون إلى دعم هذا المشروع عن اقتناع وليس في مقابل أثمان وأسلاب ومغانم، بحيث يشكّل رسالة إلى الذين يفكرون في بيع الأرض والبحث عن هوية بديلة لعدم ثقتهم بالحكم، وليأسهم من إمكان قيام دولة يحكمها القانون وتسودها المساواة ويتحقق فيها الاستقرار الذي يجذب الاستثمار الذي ينتج بدوره فرص عمل للشباب، ويكون جواباً عن تساؤل الرئيس عون: لماذا يبيع المسيحيون الأرض ويبحثون عن هوية جديدة، بعدما تحولوا مثل لوح ثلج، يتناقصون يومياً وقد باتوا دون الثلث بين اللبنانيين.

فهل يكون تأليف الحكومة حقل اختبار للأنانيات المسيحية فتتقدم المصلحة العامة ومشروع بناء الدولة القوية، على الشهوات والأطماع وتقاسم السلطة حصصاً وكأنها رزق سائب؟

إننا في انتظار أن يقدم المسيحيون، و«الجمهوريون» منهم في الدرجة الأولى لأنهم أصحاب ذاكرة طافحة بالشهادة والتضحية، المثال الذي يقتدى في العمل لبناء دولة قوية، مستقلة، سيدة، متحررة من إملاءات الخارج، تحل مكان السلطة - المزرعة التي أقامها اللبنانيون، مسيحيين ومسلمين، منذ أنشأ الفرنسيون لنا «دولة لبنان الكبير». هذه السلطة التي أفقرت البلد وأرهقته بالديون بعدما أغرقته بالفساد.

علماً أن المسيحيين كانوا اتهموا المسلمين بالخروج على الميثاق الوطني، «لا شرق ولا غرب»، عندما ارتبط فريق منهم بالسعودية وآخر بإيران، في حين تخلّى المسيحيون عن الاعتماد على الغرب.

ويُخشى اليوم أن يقوم بين المسيحيين من يتذرّع بالخروج الإسلامي على الميثاق لينسج علاقات من خارج سلطة الدولة مع مرجعيات خارجية وتحديداً سعودية وخليجية خدمة لمصالح هذه الدول على حساب المصلحة اللبنانية في مقابل دعم مالي وامتيازات.

قضية

قتيل و«أرانب» ونانسي... وحنبل عبد السلام!

عن رجال أمن يقتلون خطأً ويصمتون رعباً

هم أنفسهم الذين يقتلون شاباً عابراً على الشبهة. لظنّهم أنّه من طبقة «تحت»... يُصيبهم الخرس أمام مَن تُشعرهم أنّها من «فوق» وتمسح بكرامتهم الأرض. مشهدان ظهرا في وقت واحد لعناصر من قوى الأمن. يُلخّصان شكل المنظومة التي تحكم عيشنا في هذه البلاد

محمد نزال

برودة عناصر قوى الأمن، لحظة تحلّقهم حول الجثّة الممدّدة أرضاً، كانت قاتلة. لم يظهر عليهم الذعر. ربّما كانوا يظنّون أنّهم إمام انجاز سيُكافأون عليه. أحدهم («فشخ» فوق الجثّة نحو السيّارة، التي كان يقودها القتيل، لتفتيشها. لم يجد شيئاً «ممنوعاً». أدركوا، عندها، أنّهم قتلوا شخصاً «عن طريق الخطأ». عرفوا لاحقاً أنّهم قتلوا شاباً بريئاً لديه أربعة أطفال. الشرطي الذي أطلق النار موقوف الآن. سيُنال عقابه، بحسب القانون، كما يؤكّد مسؤول أمني في قوى الأمن الداخلي. لن يعود نزيه حمّود إلى الحياة، رغم أنّ سعد الحريري، بنفسه، اتصل بوالد الشاب وقال له: «لن أترك الموضوع». ربّما تحمّس ذاك الشرطي («أكثر من اللازم»). ربّما ظنّ، بعد أن انطلق الشاب مسرعاً بسيارته، أنّه «أحد الإرهابيين». هذه فرضيّات التحقيق إلى الآن. أطلق النار عليه مباشرة، لا على إطارات السيارة، ولا حتّى في الهواء تحذيراً. مرعب أن تعيش في مدينة يتبادر إلى ذهن رجال الأمن فيها، عند أيّ مخالفة، أنّك من «الإرهابيين»... وأنّك، بالتالي، تستحقّ أن تُقتَل. لن نسمع لاحقاً عن محاسبة لمسؤولين وضعوا ذاك الشرطي في تلك الأجواء، الحذرة، فوجد أنّه بإطلاقه النار، قتلاً، إنّما يفعل الصواب. لن نسمع عن محاسبة مَن لم يؤهّله، مجتمعيّاً، كما يجب. هو، غالباً، لم يدخل «السلك» إلا ليتمتّع بوظيفة، بمعاش شهري وضمان صحّي، وبالتالي ليحفظ أمنه الاجتماعي الشخصي. هو، في مكان ما، ربّما يكون ضحيّة لكلّ المنظومة التي تحكمنا. أن تعيش في ظل ما يشبه «إعلان حال الطوارئ»... إلى الأبد. مفارقة عجيبة أن يكون حمّود مكرّساً من القوى الأمنيّة، قبل مدّة، وهو المشهور بنشاطه الجميل في جولات الدرّاجات النارية الكبيرة... هو نفسه المقتول، من القوى الأمنيّة، بتلك الطريقة الباردة.

شاءت الصدف أن يُشاهد الناس ذاك المشهد، الذي نقلته كاميرا مراقبة هناك، بالتزامن مع حدث آخر، شاهده الناس أيضاً، إنّما في موقع آخر... ووضعيّة (أمنيّة) أخرى. هنا مطار بيروت الدولي، امرأة تعترض على رجل أمن قرّر أن يُحرّر بحقها محضر ضبط نتيجة «مخالفة». امرأة برفقة رجل، تطلب منه، منفعلة، أن يتصل بضابط من جهاز أمني وبضابط آخر من جهاز أمني آخر، بغية «تربية» هذا العنصر الواقف أمامها ويبدو دفتر المحاضر لا يحتاج أحد إلى كثير ذكاء ليعرف أنّها «مدعومة» (من فوق). لا أحد يتجاسر، غالباً، على عناصر الأمن إلا إن كان «صديقاً» لأسيادهم. تركب سيارتها الضخمة السوداء، بعد أن «تُشرشح» العناصر، بأعلى صوتها، وتصف أحدهم، بالإنكليزيّة، بالـ «أس هول»، على الأرجح أنّ الشرطي لم يفهم ما تقول، لذا لم يُسمع إن ردّ عليها: ماذا تقولين يا امرأة! كان صامتاً. تركب وهي تصرخ: «فاكينغ ليبانون». تعود وتنزل، طالبة من الرجل الذي يرافقها أن يحصل على اسم ذاك الشرطي، والكلّ في حالة صمت. تذهب إلى شرطي آخر وتسأله عن اسم زميله، فيقول لها: «حنبل عبد السلام». تردّ عليه: «عم تتسخرا». ثمّ يردّ بدوره: «هيك اسمه، وحياة ترابات خالي هيك اسمه». هكذا، حنبل عبد السلام. ربّما كان الشرطي يحاول أن يسخر منها بهذه الطريقة «النيّة». هذا سقفه هنا. وجد أن يعطيها اسماً مثل حنبل، لأنّه، على غرابته، يكفي لتبريد رأسها الحامي. يعرف أنّه لو أعطاها الاسم الحقيقي فهذه ستكون نهاية زميله. إنّه حنبل، وفقط. هذه أسماء ليست مألوفة للمرأة، اللبنانيّة، التي كانت أكثر شتائمها بالإنكليزيّة. تقول لهم، لعناصر الأمن: «أنت أكثر من عشرة». تشير إليهم بيدها. نجحت في إخراسهم. بدوا كما لو أنّهم «أرانب» أمامها. هؤلاء هم، أنفسهم، الذين يُمكن في مكان آخر، في ظرف آخر، أن يُطلقوا النار على أحدهم بكلّ هدوء وقتله. في المطار، تحديداً، لو كان المخالف سائق سيّارة عموميّة، أو مواطنا «غلبان» لا تشمل لائحة معارفه ضبّاطاً من مختلف الأجهزة الأمنيّة، وبالتالي لا يُجيد ممارسة «الفجور» الصوتي... ألم تكن عظامه لتتكسّر لو فعل ما فعلته تلك المرأة؟ تبيّن أنّ هذه الحادثة، المسجّلة بكاميرا هاتف، حصلت في الشهر الأخير من العام الماضي، تكهّن كثيرون بهويّة تلك «الواصلة»، إشاعات كثيرة. في النهاية تبيّن أنّ اسمها نانسي ناجي عون.

انتشر فيديو آخر، لامرأة أخرى، في المطار أيضاً، تصرخ بعناصر الأمن وتقول لهم «يا كلاب». هدّدتهم بوزير الداخلية نهاد المشنوق. «أنا بفرجيكم إذا ما بحبسكم». هنا تخرس الشرطة مرّة أخرى. مسؤول أمني يقول إنّ الحادثة الثانية تسبق، زمنيّاً، الحادثة الأولى. الثانية، وعنوانها «يا كلاب»، جرى تحرير محضر ضبط بحقّ الفاعلة وجرت «استضافتها» في مكتب الضابط، ثم غادرت. أمّا صاحبة مقولة «أس هول»، إيّاها، فاكتفى «الأمن» بتحرير ضبط المخالفة فقط من دون «استضافتها»... ولو قليلاً. هذه بدت «أعتى» من تلك. مَن يجرؤ عليها وهي تتوغّد، واثقة، بأسماء أشهر الضبّاط في لبنان! أين القضايا التي تقام، باستمرار، ضد مَن هم «تحت» بعناوين مثل «مقاومة رجل أمن» أو «معاملة رجل أمن بالشدّة»؟ كلّ ذلك يتبخّر أمام نانسي. فجأة، لا يعود لقوى الأمن «كرامة» يجب أن تُحفظ!

يحار مَن يرى هذه المشهديات كيف يشعر تجاه عناصر قوى الأمن. أيسخر منهم أم يشفق عليهم أم يشمت بهم. ألا يحق لهم أن يخافوا على مستقبلهم، أمام التهديد بالواسطات، وهم يعرفون، أكثر من غيرهم، طبيعة المنظومة التي يخدمون وفقها؟ «أرانب» هنا لكنّهم «سباع» هناك. هؤلاء هم أنفسهم الذين لا يتركون فرصة إذلال، بحق ضعيف عابر، أو مَن يبدو كذلك، إلا ويستفيدون منها. هم أنفسهم، الذين قتلوا نزيه حمّود، ويتّموا أربعة أطفال (جاد ويارا ودانا وتيا)، سيظهرون دائماً بمنتهى الانسحاق أمام نانسي ومثيلاتها، من الذكور والإناث على حدّ سواء، إذ تقفز «الواسطة» هنا فوق كلّ التوصيفات «الجندريّة».

يحار هنا يرى هذه المشهديات ايسخر منه رجال الامن ام يشفق عليهم ام يشمت بهم؟ (مروان طحطح)

> **فجاة لا يعود لقوى الأمن «كرامة» يجب ان تُحفظ!**

على الحافة

كيف اهدر وزير البيئة الوقت والفرص؟

حبيب معلوف

مع نهاية عهد الحكومة الاولى للعهد، صار واجباً القيام بجردة حساب بيئية. لكي لا تتكرر التجربة الفاشلة في حكومة العهد الثانية (الاولى). أهدر وزير البيئة في الحكومة المنتهية ولايتها، طارق الخطيب، 16 شهراً خرّب فيها كل ملفات البيئة. لم يستطع، بداية، أن ينجز الاستراتيجية الشاملة الموعودة لإدارة النفايات، ولا قانون تنظيم المقالع والكسارات والمرامل وعمل هذا القطاع، ولا ضبط الاعمال في ملف شركات الاسمنت. «الإنجاز» الوحيد الذي سُجّل له انه استقوى على الطيور وفتح موسم الصيد البري، بعدما تحفظ عن ذلك كل من سبقه من وزراء منذ بداية التسعينيات!

لم يتمكّن الخطيب، طيلة 16 شهراً، من إنجاز استراتيجية لادارة النفايات رغم أن المساعدة المجانية التي عرضت عليه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعلى سلطة بيئية متخصصة في العالم، لم يحظَ بها وزير قبله. إلا أنه تأخر طويلاً في تسمية ممثلين عن الوزارة للمشاركة في إعداد الاستراتيجية... ثم عاد وطلب من أكثر من طرف، في الوزارة وخارجها، تقديم «رؤية» و«سياسات» و«ملخصات»، من دون أن يخبر فريق الامم المتحدة للبيئة بما يضمر، ومن دون أن يجمع الجميع في فريق واحد للاسراع في انجاز ما هو مطلوب... رغم موافقته الشكلية (في كتاب رسمي) بأن يدير البرنامج الأممي الفريق!

أهدر الوزير فرصة تدخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولم ينجح في إنجاز البدائل. أضاع اشهراً عدة، ليرسل الى مجلس الوزراء كل الأوراق التي تراكمت عنده كـ«أفكار وآراء» غير منسجمة استراتيجياً، وغير شاملة لجميع انواع النفايات، ولا تستوفي الشروط الضرورية لتصنّف استراتيجية! مستدركاً بوضعه داخل ما سماه «ملخص السياسات» فقرة تقول بأنه سيتم وضع الاستراتيجية لاحقاً!

لا نستطيع أن نجز ما اذا كان تصرف الوزير مقصوداً لتضييع الوقت وتمرير مشاريع مثل اعتماد المحارق قبل إقرار الاستراتيجية، ام بسبب قلة الخبرة وسوء الإدارة لهذا الملف (وغيره من الملفات الحساسة)، او بسبب تدخل التيار السياسي الذي يمثله معه في كل شاردة وواردة، مما زاده إرباكا.

في أي من هذه الحالات، التي يجزم كبار الخبراء في الوزارة بأنها كلها واردة، هناك فشل كبير في ادارة هذا الملف. لا بل تمت اضاعة الوقت وهدر الكثير من المال، لنعود الى ما دون الصفر، حين تنتهي مفاعيل ومواعيد الخطة الطارئة (الممددة) ونعود بعد أشهر الى الازمة نفسها ببقاء النفايات في الشوارع، او وضع الجميع امام خيار وحيد: تمديد الخطة الطارئة مجددا وتوسيع مطامر الشاطئ أكثر واكثر، وزيادة حصص البلديات المحسوبة على الأطراف السياسية السيطرة (على البلديات والحكومة ومفاصل الدولة) وتكبير المساحات المردومة، تمهيدا للاستثمار فيها... وكل ذلك على حساب سلامة البيئة البحرية، وعلى حساب الأملاك العامة التي ستتحول الى «خاصة» جداً!

لم ينجز الوزير الاستراتيجية اذاً. لا بل وافق على توسيع الخطة الطارئة من دون أن يراجع دفاتر شروطها ومخالفاتها التي طالما كتبنا عنها. وقد تراجع عن كل ملاحظاته الأولية عليها، وتغاضى عن كل الملاحظات التي قدمها «مجهول» في الوزارة على دفاتر شروط المحارق، فعاد ووافق عليه في مجلس الوزراء! وختم «انجازاته» في هذا الملف بتعيين لجنة فولكلورية، كانت مقترحة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنما ضمن برنامج مختلف ولأهداف مختلفة... ناهيك عن استعراضات وورش عمل كان أخطرها مع البلديات التي وزع عليها استمارات وطالبها بتحديد ما اذا كانت تريد أن تدير نفاياتها بنفسها او تعلن عجزها وتطالب بالانضمام الى الخطط التي اعدتها الحكومة (اي مطامر الشاطىء حالياً والمحارق لاحقاً). وكأن هناك من يريد أن يفشّل هذه البلديات ليرغمها على الانضمام الى الخطط المركزية البالغة السوء... وكل ذلك من دون استراتيجية تحدد المبادئ والافضليات والخيارات والأولويات والأهداف، على أن تترجم هذه الاستراتيجية بقانون ينظم هذا القطاع والصلاحيات، ويحدد المسؤوليات والمهام، لناحية التجهيز والتشغيل والإشراف، بالإضافة إلى تحديد الأدوار المركزية واللامركزية للبلديات... وبعد كل ذلك يتم مفاوضة الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الادارية للتوقف عن صرف الاموال في المشاريع الصغيرة الفاشلة غير المكتملة بسلسلة من المعالجات المكتملة... وان تصب مشاريعها ضمن الاستراتيجية المرسومة والخطط التي تقرها الحكومة ويضبطها القانون، تمهيدا لالغاء دور هذه الوزارة في هذا الملف، خلافا لطبيعة مهمة هذه الوزارة كما نبهنا، منذ أن وقع اول اتفاقية حول ادارة النفايات مع الاتحاد الاوروبي وزير التنمية الإدارية كريم بقرادوني العام 2004!

فهل تتدارك الكتل النيابية هذه الاخفاقات اثناء تشكيل الحكومة وتسمية وزير البيئة الجديد؟ للحديث صلة.

بنك بلوم للتنمية ش م ل
مصرف إسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الشرعي عن أعمال بنك بلوم للتنمية ش.م.ل
عن السنة المنتهية بـ ٢٠١٧/١٢/٣١ م الموافق لـ١٣ ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ.

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
الى السادة مساهمي بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

وفقاً لخطاب التكليف نقدم التقرير الشرعي السنوي التالي:

لقد اطّلعنا على المبادئ المستخدمة والعقود والوثائق المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك لغاية ٢٠١٧/١٢/٣١م، ولقد قمنا مباشرة او عن طريق إدارة التدقيق الشرعي بالمراقبة اللازمة لإبداء الرأي، عمّا اذا كانت المؤسسة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والتوصيات المحددة التي تم اصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية التأكد من انّ البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك.

قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص وتوثيق الإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات والوثائق.

قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لتزويدنا بالأدلة الكافية لإعطائنا التأكيد اللازم بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
في رأينا:

١. انّ العقود والوثائق والعمليّات والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المنتهية بـ ٢٠١٧/١٢/٣١م والتي اطّلعنا عليها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. انّ توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الاساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لاحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. لقد تم تجنيب المكاسب المحصلة من العمليات غير المتوافقة مع الشريعة وتم اتخاذ الإجراءات لصرفها في اوجه البرّ.

٤. انّ مسؤولية إخراج الزكاة هي على عاتق المساهمين وبلغ نصيب زكاة السهم الواحد مائة وثمانين ليرة لبنانية وسبعةً وعشرين قرشا فقط لا غير، وعلى كل مساهم ضرب عدد أسهمه بنسبة زكاة السهم الواحد لمعرفة مبلغ الزكاة الواجب على أسهمه.

تشكر هيئة الرقابة الشرعية، ادارة البنك والعاملين فيه على حرصهم والتزامهم تطبيق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، داعين لهم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بيروت في ١٩/رجب/١٤٣٩هـ الموافق لـ ٢٠١٨/٠٤/٠٥م.

توقيع أعضاء الهيئة الشرعية

عضو الهيئة
الشيخ أمين الكردي

عضو الهيئة
الشيخ حسين الخشن

رئيس الهيئة
الدكتور عبد الستار أبو غدة

بنك بلوم للتنمية ش م ل
مصرف إسلامي

البيانات المالية المدققة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقارنة مع ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

(القيم بملايين ل.ل.)

بيان المركز المالي المدقق	كما في ٢٠١٧/١٢/٣١	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١
الموجودات		
الصندوق ومؤسسة الإصدار	١٤٧,٥٠٢	١١٤,٨٩٥
المصارف والمؤسسات المالية	٣٧,٩٠٤	١١٩
المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الأم والشقيقة والتابعة في الخارج	١١٢,٠١٣	١٦٤,٣٦٤
مرابحات - زبائن	٣٩,٧٤٦	٣٩,٢٢٢
مدينون بموجب قبولات	٧٦١	٣١
أصول ثابتة مادية	١٢,٥٢٤	١١,١٨١
أصول ثابتة غير مادية	١٧	٢١
موجودات أخرى	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠
حسابات التسوية وحسابات مدينة أخرى	٣٦٣	٣٥١
مجموع الموجودات	**٣٥٥,٣٣٠**	**٣٣٤,١٩٩**
المطلوبات وحقوق المساهمين		
المطلوبات		
حسابات العملاء	٢٣,٤٤١	٢٠,١٨٠
تعهدات بموجب قبولات	٧٦١	٣١
مطلوبات أخرى	١,٨٠٥	١,٠٥٥
حسابات التسوية وحسابات دائنة أخرى	٨٥٨	٥٦١
متوجبات منافع التقاعد للموظفين	٩١٠	٩٩٢
مجموع المطلوبات	**٢٧,٧٨٠**	**٢٣,٣١٩**
حسابات الاستثمار المطلقة	**٢٥٧,٨٩٧**	**٢٤٩,١٨٠**
احتياطي مخاطر الاستثمار	**١,٤٢٧**	**٨٧١**
ودائع منشؤها عقود إتمانية	**٢,٤١١**	**-**
حقوق المساهمين		
رأس المال	٥٢,٥٠٠	٥٢,٥٠٠
احتياطي قانوني	٨٤٩	٥٨١
احتياطي مخاطر مصرفية غير محددة	٢,٣٩٧	٢,٠٢٨
إحتياطي عام محتسب على اساس محفظة قروض التجزئة	٥٦	٤٠
نتائج سابقة مدورة – أرباح (خسائر)	٥,٠٢٧	٣,٠٠٢
نتائج الدورة المالية - أرباح	٤,٩٨١	٢,١٧٨
مجموع حقوق المساهمين	**٦٥,٨١٥**	**٦٠,٨٢٩**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**٣٥٥,٣٣٠**	**٣٣٤,١٩٩**

خارج بيان المركز المالي	كما في ٢٠١٧/١٢/٣١	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١
توظيفات الاموال - عمليات مرابحة	١٤,٧٩٥	١٤,٥٢٨
اعتمادات مستندية مفتوحة غير قابلة للنقد	١,٦٢٧	٣,٢٨٥
تعهدات لتنفيذ عمليات مرابحة للزبائن	٢,١٤٥	٩٢٧
كفالات و تكفلات على سندات	٦٠٣	٢,٦١٨
كفالات شخصية	٣١٢,١٥٣	٣١٢,١٤٣
كفالات عينية	٣٨,٠٢٢	٣٧,٣٥٠
كفالات نقدية	٤,٥١٨	٤,٦١٧

(القيم بملايين ل.ل.)

بيان الدخل المدقق	للفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١	للفترة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١
ايرادات ومكاسب الاستثمارات الممولة بالتضامن او ذاتيا	**١٧,٢٨٨**	**١٦,٢٣١**
إيرادات البيوع المؤجلة والتمويلات (زبائن) - عمليات المرابحة والتورق	٢,٩٦٠	٣,١٨٥
إيرادات البيوع المؤجلة والتمويلات (مصارف) - عمليات وكالة ومرابحة	١٤,٣٢٨	١٣,٠٤٦
مصاريف عائدات الاستثمارات المطلقة المدفوعة للزبائن	**(٨,١٩٥)**	**(٨,٧٣٩)**
اجمالي عائدات استثمارات مطلقة للزبائن	(١٢,٩٤٥)	(١٢,٩٧٧)
نصيب المصرف من ادارة حسابات الاستثمارات المطلقة بصفته مضارب	٤,٢٥٠	٤,٢٣٨
صافي ايرادات ومكاسب الاستثمارات الممولة بالتضامن او ذاتيا	**٨,٥٩٣**	**٧,٤٩٢**
الإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر من أنشطة أخرى	**٥١٣**	**٤٧١**
إيرادات الخدمات المصرفية	٤٧٣	٤٧٠
إيرادات اخرى	٤٠	١
إجمالي إيرادات المصرف	**٩,١٠٦**	**٧,٩١٣**
الأعباء الإدارية والعمومية	**(٤,١٩٠)**	**(٤,١٩١)**
الرواتب و الأجور و ملحقاتها	(٣,٠٣٠)	(٢,٩٥٢)
النفقات التشغيلية العامة	(١,١٦٠)	(١,٢٣٩)
مخصصات إستهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية وغير المادية	**(٢٨٧)**	**(٣٢٣)**
ارباح / (خسائر) بيع اصول ثابتة مادية	**(٣)**	**(١)**
النتائج قبل المؤونات	**٤,٦٢١**	**٣,٤٤٨**
مؤونة خاصة على ذمم البيوع المؤجلة / زبائن	**(١٠)**	**(٢١٠)**
مؤونة عامة على ذمم البيوع المؤجلة / زبائن	**(٦)**	**(٨٠)**
إستردادات - مؤونة خاصة على ذمم البيوع المؤجلة / زبائن	**١,٢٩٠**	**-**
إستردادات - مؤونة عامة على ذمم البيوع المؤجلة / زبائن	**١**	**٨**
النتائج العادية قبل الضريبة	**٥,٩٠١**	**٣,١٦٦**
الضريبة على الأرباح	(٩١٥)	(٤٨٨)
نتائج الدورة المالية - أرباح	**٤,٩٨٦**	**٢,٦٧٨**

الإدارة العامة – الحمرا
شارع عبد العزيز- بناية ضاهر - بيروت- لبنان
هاتف: ٣ /١/٢ ٧٥١٠٩٠ (١-٩٦١) - فاكس: ٧٥١٠٩٤ (١-٩٦١) - لمزيد من التوضيح مراجعة: www.blomdevelopment.com

مفوض المراقبة: أرنست و يونغ - BDO سمعان غلام وشركاه

بيروت الإدارة العامة

تقرير

«الحس النقابي» يضخّم وفد لبنان الى مؤتمر العمل الدولي

راجانا حميّة

187 دولة تشارك، اليوم، في أعمال الدورة السابعة بعد المئة لمؤتمر «بناء المستقبل بالعمل اللائق» الذي تنظمه منظمة العمل الدولية في جنيف. تشارك المانيا في المؤتمر بوفد من 29 شخصاً، ومثلها كندا وإيران وسويسرا. سنغافورة ترسل 26 شخصاً، وتشارك كل من تونس وروسيا بـ 25 شخصاً، وتنتدب قطر 19 شخصاً، فيما يمثل إسرائيل 11 شخصاً. وحده لبنان، تفوق على الجميع بوفد من 31 شخصاً: سبعة ممثلين عن وزارة العمل و8 عن أرباب العمل و15 عن العمال. وهذه الفئة الأخيرة تضم رئيس الإتحاد العمالي العام ونائبه و9 مستشارين تقنيين و4 مستشارين آخرين أرفقوا في «الملحق»، وخامس لم يضف إلى اللائحة حتى الآن.

هؤلاء هم من ترد أسماؤهم في اللائحة «الأولية» التي تعرضها «أجندة» المؤتمر الدولي على صفحته الإلكترونية. ما يعني أنها ليست نهائية، وقد «تلحقها تعديلات وإضافات»، على ما يقول أحد المنظمين. فيما دستور منظمة العمل الدولية يتحدث عن مشاركات أقل عدداً وأكثر فاعلية. ويشير إلى أن «الوفود التي تشارك في المؤتمر تتألف من 4 أشخاص: ممثلَين عن الحكومة وآخر عن أرباب العمل ورابع عن العمال، إضافة إلى عدد من المستشارين الذين يفترض أن يشاركوا في جلسات العمل الخمس في المؤتمر».

في الحالة اللبنانية، ثمة 26 مستشاراً دفعة واحدة. وإذا ما كانت الجلسات تنحصر بخمس، فقد نص دستور المنظمة على أن يكون هناك مستشاران لكل جلسة، أي 10 مستشارين. من هم البقية؟

يقول رئيس الإتحاد العمالي العام، بشارة الأسمر إن «وفد العمال مؤلف من أربعة أشخاص فقط، أما بقية المشاركين، فمنهم مستشارون وآخرون مشاركون من منطلق نقابي وبحبوا يشاركوا بالجلسات ومصاريفهم تقع على عاتقهم».

كلام الأسمر الذي لا يشبه تماماً ما حملته لائحة الأسماء، لا يشبه أيضاً ما يقوله أحد المنظمين الفاعلين في المؤتمر. فالأخير يلفت إلى أن «الشباب عادة في لبنان يتعاطون مع المؤتمر باعتباره من أدوات الإغراء أو لشراء سكوت أحدهم».

> **الوفد اللبناني الى المؤتمر بين الاكبر ضمن الوفود المشاركة**

يعرف هذا الأخير الذي خبر الوفود اللبنانية على مدى أكثر من 17 عاماً كيف يصرف هؤلاء «أوراقهم» في جنيف: «في يوم واحد، ينتهي كل شيء. يتسابقون لتسجيل كلمة في الجلسة العامة الافتتاحية ومن ثم ينصرف كل في سبيله». ويضيف «الخبير» في شؤون الوفود بأن «لا أحد يشارك في اللجان، وإن شاركوا فبلا قيمة، إذ لا أوراق يحضرونها. ونبقى مشاركتهم في المؤتمر ككل في إطار الكزدورة».

ثمة أيضاً، من «أهل بيت» الإتحاد العمالي العام، من يؤكد أنه «يجري التعامل مع هذا المؤتمر وغيره على أساس أنه تنفيعة، ويوزّع وفق كوتا للأحزاب الممثلة في الإتحاد ومن موازنته». وهو ما ينفيه الأسمر، لافتاً إلى أن «الوفد الرسمي وحده يذهب على حساب الحكومة، أما ما عدا ذلك، فبمصاريف شخصية أو من نقاباتهم». لكن، بعيداً عن العدد المشارك في المؤتمر والمدفوع بـ«حسّه النقابي»، ثمة ما يمكن الإطمئنان اليه: ورقة العمل التي يحملها الوفد، بحسب الأسمر، تتحدّث «عن واقع العمل اللائق والحماية الاجتماعية». ويشير إلى «أننا وضعنا خطة عمل تتحدث عن واقع العمل وضرورة أن يكون هناك أجر لائق وتحديد ساعات للعمل، إضافة إلى العمل على تفنيد حقائق التقديمات الاجتماعية التي تساهم بتحسين العمل اللائق وتحديد سوق العمل وتقسيمه وتوزيع الأعمال كي لا نصل إلى البطالة».

ورقة «مبكّلة»، على حد قول أحد أعضاء الإتحاد، ولكنها «تأتي في إطار العمل المتدرّج». عمل قد يستمر سنوات أو يبقى مجرّد ورقة، فيما «الأدلّة الحسية» على العمل... غير اللائق، في الحالة اللبنانية، لا تحتاج لأوراق وإنما لحلول. والاتحاد العمالي يطلب هذه الحلول ولو في ... جنيف.

أكد الاسمر ان «مصاريف» بعض اعضاء الوفد تقع على عاتقهم (هروان بو حيدر)

استحقاق

«القضية الفلسطينية» في الامتحانات الرسمية

إعادة إدراج محور القضية الفلسطينية في منهج مادة التاريخ وبالتالي في الامتحانات الرسمية لهذا العام بقيت مثار تساؤل في صفوف مرشحي الشهادة المتوسطة (البريفيه) حتى الأيام الأخيرة التي تفصلهم عن انطلاقة الاستحقاق بعد غد الأربعاء.

ورغم تظليل المركز التربوي على موقعه الالكتروني التعديل المتعلق بإعادة العمل بمحور القضية الفلسطينية باللون الأحمر http://www.crdp.org/project-details?id=ar&25975، فقد استمر حذف المحور في كثير من المدارس وفوجئ الطلاب بأنه لن يجري إسقاطه من أسئلة الامتحان الرسمي كما كان يحدث في السنوات السابقة.

وكان المركز التربوي قد أجرى التعديل بناء على قرار وزير التربية مروان حمادة الرقم 556/ م/2017 بتاريخ 2017/6/19 المتعلق بإلغاء جميع القرارات والتعاميم المتضمنة تعليق العمل بمحور القضية الفلسطينية وإعادة العمل بهذا المحور للصف التاسع أساسي - العام الدراسي 2017 - 2018.

يومها، دفع تقرير «الأخبار» عن «شطب القضية الفلسطينية من المناهج التعليمية»، في 29 أيار 2017، حمادة إلى توجيه كتاب رسمي إلى رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف، ندى عويجان، يطلب فيه إعادة محور القضية الفلسطينية إلى منهج التاريخ. وجاء في كتاب حمادة، «إن موجبات لبنان التعليمية والوطنية تفرض إعادة محور القضية الفلسطينية إلى منهج التاريخ للعام الدراسي 2017 - 2018، وإلغاء كل قرار مخالف صدر في بداية العام الدراسي 2016 - 2017، بحذف هذا المحور، واعتبار القرارات التي نصت على ذلك والتعديلات المتعلقة به في مشروع ما سمي التخفيف لاغية وكأنها لم تكن». وكلف وزير التربية المركز إفادته بالإجراءات المتخذة لتنفيذ مضمون الكتاب، إلا انه لم يجر التثبت من الإجراءات المنوي اتخاذها ليصبح القرار نافذاً.

> **فوجئ الطلاب بعدم إسقاط هذا المحور من اسئلة الامتحان الرسمي**

وكانت صفحة طلاب لبنان على موقع «فايسبوك» قد أوضحت مراراً لطلاب الشهادة المتوسطة أن درسيّ «القضية الفلسطينية» و«الأردن» في مادة التاريخ مطلوبان للإمتحان الرسمي بحسب التوصيف الجديد للمادة الصادر عن وزارة التربية لهذا العام، وأن ما يتم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي عن إلغاء هذين الدرسين يعود للعام السابق. ودعا الناشطون في الصفحة الطلاب إلى عدم الاهتمام للشائعات التي من شأنها تشتيت انتباههم وإضعاف قدرتهم على التحضير الجيد للامتحانات.

(الأخبار)

متابعة

تلامذة الليسيه الكبرى يعودون إلى الصفوف

يتوقع أن يعود تلامذة الليسيه الفرنسية الكبرى، اليوم، إلى المقاعد الدراسية بعد التعليق الأخير القسري للدروس، والذي دام أسبوعاً، بسبب احتجاج المعلمين على عدم تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46. وبذلك يكون عدد أيام الإضراب قد ارتفع إلى 11 يوماً.

وكان المعلمون تلقوا في الأيام القليلة الماضية رسالة من إدارة البعثة العلمانية الفرنسية، والمشرف المباشر برايس ليتيه، تعترف بحقوقهم المكتسبة وتؤكد لهم أنها ستكون مضمونة. كذلك وافقت لجنة الأهل على فك جزئي للزيادة على الأقساط المجمدة بقرار قضائي، بهدف تغطية قيمة السلسلة للمعلمين من دون الدرجات الست، على أن لا يعد ذلك حقاً مكتسباً باعتبار أن المجلس التحكيمي التربوي هو من يحدد الحقوق المكتسبة، وخصوصاً أن موازنة المدرسة لا تزال في عهدته. وقد تم التوقيع على التنازل الخطي بتحرير جزء من الزيادة في مكتب قاضية الأمور المستعجلة في بيروت هلا نجا. وعلمت «الأخبار» أن هناك توجهاً لتقسيط الدرجات.

وبناء عليه، أوضحت لجنة الأساتذة، في كتاب وجهته إلى المدير، أنها ستقدم مبادرة حسن نية بناء على هذه المعطيات المستجدة لا سيما لجهة تعليق الإضراب والعودة إلى الصفوف، على أن تجتمع اليوم به في مكتبه للوقوف على كل الحيثيات المتعلقة بحقوق الأساتذة المكتسبة وخصوصاً الدرجات وعدم حسم أيام الإضراب وعلاوة الأقدمية وغيرها.

إعلان
من البنك اللبناني العربي ش.م.ل. (قيد التصفية)

إن **المؤسسة الوطنية لضمان الودائع** الآيلة إليها مهمة متابعة أعمال تصفية البنك اللبناني العربي ش.م.ل. تعلن عن طرحها للبيع عن طريق المزايدة العلنية العقار رقم ٦٦٠/ منطقة بلاط العقارية.

على الراغبين بالإشتراك التقدم إلى مركز المؤسسة الوطنية لضمان الودائع في الحمراء – سنتر بيكاديللي الطابق الثالث للإطلاع واستلام دفتر الشروط أثناء دوام العمل الرسمي وحتى نهار الأربعاء الواقع في ٢٠١٨/٦/١٣ قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً. **هاتف : ٠١/٣٥١١١١**

إن المؤسسة الوطنية للضمان الودائع،
بصفتها المشرفة على أعمال تصفية
الشركة المصرفية للشرق الأوسط ش.م.ل. (بنك مبكو)

تعلن عن رغبتها في بيع العقار رقم ٤٢٣/منطقة بحفوا العقارية عن طريق إجراء مزايدة علنية، على من يرغب بالإشتراك الحضور إلى مركز المؤسسة الكائن في بيروت، منطقة الحمراء، بناية البيكاديللي، الطابق الثالث لاستلام دفتر الشروط وذلك أثناء دوام العمل الرسمي وحتى نهار الأربعاء الواقع في ٢٠١٨/٦/١٣ قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً.

هاتف : ٠١/٣٥١١١١

مفكرة

ليالي صيدا الرمضانية

افتتحت بلدية صيدا مهرجان «ليالي صيدا الرمضانية»، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرعاية والكشاف المسلم وتجمع المؤسسات الأهلية وجمعية التنمية للإنسان والبيئة. وتخللت الليلة الأولى عروض تراثية ومعزوفات موسيقية لفرقة الكشاف المسلم والمسحراتي، إضافة إلى خيم للمأكولات الشعبية والحلويات الرمضانية وجولة تعريفية على معالم صيدا القديمة. (تصوير **علي حشيشو**)

وثائقي لمتحف AUB

احتفل المتحف الأركيولوجي في الجامعة الأميركية بإطلاق معرض وفيلم وثائقي يسلطان الضوء على تاريخ المتحف، احتفالا بمرور 150 عاماً على تأسيسه. ويروي المعرض، على شكل لوحة جدارية، قصة المتحف منذ تأسيسه عام 1868، ويعرض أولى مقتنياته الأثرية والجيولوجية والطبيعية. فيما يروي الفيلم تاريخ المتحف بأسلوب مبتكر ومسلٍ. يمكن للمهتمين زيارة المعرض ومشاهدة الفيلم حتى 24 تموز 2018.

هيئة إدارية جديدة للجنة جبران

عقد أعضاء «لجنة جبران الوطنية» الذين يمثلون كل عائلات بشري، جلسة لإنتخاب الهيئة الإدارية الجديدة، ترأسها أكبر الأعضاء سنا جوزيف فنيانوس، وفاز بالتزكية كل من فنيانوس رئيساً، دنيا طوق نائب الرئيس، إيلي كيروز أمين الصندوق، نضال طوق جحجح مراقبة. وحُسم مركز أمين السر بالإنتخاب بعدما ترشح لشغله سعيد سكر وأمية طوق، وبعد الإقتراع فاز سكر بـ11 صوتا مقابل ثلاثة أصوات لطوق، ووجدت ورقة بيضاء.

شاعر الميناء الشعبي

أقامت «الرابطة الثقافية» و«جمعية الوفاق الثقافية» في طرابلس، ندوة حول ديوان بعنوان «غنوميات» لشاعر الميناء الشعبي مصطفى غنوم، في قاعة المؤتمرات في مقر الرابطة، في حضور شخصيات ثقافية وأدبية واجتماعية. شارك في الندوة الدكتور جان توما، الشاعر سعد الدين شلق، الاديبة لونا قصير، وكانت مداخلات للشعراء فاطمة العتك، روجيلا عيتاوي والطفلة سيدرا، وأدارت الندوة الاعلامية فاطمة العبد الله. ثم وقع غنوم ديوانه للحضور.

تعقد الثانية بعد ظهر غد ندوة بعنوان «دور اقتصاد المعرفة في تنمية الرأسمال البشري في لبنان»، مع النائب الاول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، بدعوة من كلية ادارة الاعمال في جامعة المعارف، طريق المطار، بيروت.

■■■

يلقي رئيس قسم جراحة التجميل والترميم في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور غسان أبو ستة

محاضرة بعنوان «طبيب في غزة» الثانية عشرة ظهر اليوم، بدعوة من مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في قاعة «غرين أوفل» في الجامعة الأميركية، موضوع المحاضرة الحصار الخانق على قطاع غزة والوضع الطبي في القطاع.

■■■

اختتمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع «الترشيد البيئي المستدام لإدارة

مياه الري والاستخدام المنزلي في منطقة دير الأحمر» والذي يندرج ضمن برنامج «أفكار 3»، الممول من الاتحاد الأوروبي.

■■■

نفذت بلدية القاع اعتصاماً أمام كنيسة مار إلياس للمطالبة بحل جذري لمشكلة مياه الشفة والري في البلدة. ووضع رئيس البلدية بشير مطر انقطاع مياه الري عن البساتين برسم الأحزاب، لافتاً إلى «ضرورة إيجاد حل لمسألة ضعف التيار الكهربائي»، ودعا الأهالي إلى «عدم دفع فواتير المياه حتى تقوم مؤسسة المياه بتأمينها».

■■■

«صوت لنا ـ قصص ناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي» هو عنوان مؤتمر يعقد العاشرة صباح غد في جامعة الليوزة، بدعوة من الجامعة، بالشراكة مع جمعية fe - male ومؤسسة «أبعاد»، وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

عن الذين عَوّلوا على أميركا

جعفر البكلي *

نظر جمال عبد الناصر إلى سفيره لدى واشنطن، وقال له، وكأنه يقرأ من الغيب: «أيّ تعويل على أميركا هو وهم مش ح ينوبنا منّه غير الخيبة الكبيرة». هزّ السفير المصري أحمد حسين برأسه دلالة على عدم موافقته على رأي عبد الناصر، وقال: «لا يا ريّس، مشكلتنا مش مع الحكومة الأميركية. مشكلتنا مع الكونغرس. وإذا إحنا واقفنا على شروط الإتفاق، فانا واثق إن الأميركان حيلتزموا بكلمتهم معانا». ضحك عبد الناصر، ونظر إلى أمواج بحر الإسكندرية أمامه، ثم التفت إلى مخاطبه وقال: «انت واهم يا أحمد. ما تحطش ثقتك في الأميركان خالص. الناس دول هيوَدّوك البحر ويرجعوك عطشان. وهتشوف». لم يقتنع السفير المصري، وظل يجادل رئيسه لمدة ساعة كاملة. واستمع عبد الناصر بصبر إلى جميع حجج الرجل. ثم قام من مقعده، وفرد ذراعيه أمامه، وحركهما يميناً ويساراً. كان جمال عبد الناصر يرتدي الشورت القصير، وقميصاً رياضياً. وبدا واضحاً للرجال الذين كانوا متحلقين حول مائدة، في «كابينة» شاطئ مصيف برج العرب، أنّ الرئيس ملّ من مناقشة سفيره العنيد. وساد الصمت برهة من الوقت، ثم التفت عبد الناصر إلى أحمد حسين، وقال له: «أنا هربَحك ع الآخر يا أحمد. روح لجون فوستر دالاس، وقل له إنّ مصر قبلت كل شروط أمريكا. وشوف بنفسك هو هيقول لك إيه؟!». دهش أحمد حسين بشدة من انقلاب موقف عبد الناصر فجأة، وقال له متعجباً: «إنت قبلت يا ريّس كل شروط الأمريكان. مش لازم نفاوضهم في الشروط دي؟!». قال عبد الناصر بحسم: «لأ. روح عند صاحبك الأمريكاني، وقل له إنّ مصر تقبل كل اللي عايزاه امريكا». ثم استدرك عبد الناصر قائلاً: «بس ما تعملش بقى، وما تقول بقى حاجة قدّامه تمسّ من كرامتنا. عشان لا هو ولا غيره من الأمريكيين حيدّوك حاجة. هم، م الأول، ما كانوش ناويين يدّونا. وطول الوقت كانوا يعشّمونا بالفلوس، ويبضحكوا علينا. لكن ما دمت انت لسة متعشّم فيهم. فأنا قابل تمشي معاهم لآخر المشوار». صمت السفير المصري ثم قال: «طيب، خلينا نحاول بس». أجابه عبد الناصر: «براحتك. حاول زي ما انت عايز. بس أنا عارف إن السكة دي مقفولة في الآخر. ومتاكد إن الأمريكان هـ ينسحبوا م المشروع كله». صمت الرئيس قليلاً، ثم سأل سفيره: «انت راجع امتى لواشنطن؟». قال السفير: «بُكره». نظر عبد الناصر إليه ملياً، وقال له: «قبل ما ترجع لأمريكا. اشتري لك من أي مكتبة كتاب عن قناة السويس، واقراه». لم يفهم السفير مغزى كلام رئيسه، فقال: «اش معنى عن قناة السويس، يا ريّس؟!». ارتسمت ابتسامة غامضة على وجه عبد الناصر، وتمتم: «بعدين هتفهم».

ان يكون إصبعك تحت ضرس امريكا

حدث هذا الحوار في ظهيرة يوم 8 تموز/ يوليو 1956. وكان النقاش يدور حول مدى صدق الأميركيين في تعهداتهم بتمويل مشروع السد العالي، في أسوان. كانت قضية السد وقتها هي مشروع مصر القومي. وكانت البلاد تحتاج إلى تمويل ضخم كي تنجز حلمها الأكبر. وقدّر الخبراء أنّ السد يحتاج بناؤه إلى مليار دولار، وهو مبلغ بالغ الضخامة، زمنذاك. ولزم المصريين أن يدّبروا أربعمئة مليون من ذلك المبلغ الإجمالي بالعملات الصعبة. ولم يكن أحد وقتها يستطيع أن يقرضهم هذا الكمّ من المال سوى البنك الدولي. وحتى ذلك البنك نفسه عظّم عليه جمع المقدار المطلوب لوحده. وارتأى رئيسه يوجين بلاك أن يتم اللجوء إلى كبار الدول المساهمة في البنك الدولي ليساعدوا في تأمين جزء من تكاليف بناء السد. وكان الأقتراح أن يدفع البنك الدولي مئتي مليون دولار، وأن تدفع بريطانيا والولايات المتحدة النصف الآخر من المبلغ الذي تحتاج له مصر. وكان على عبد الناصر حينئذ أن يتفاوض مع أميركا لكي تُقرض بلاده ما تحتاج له لبناء أكبر مشاريعها الاقتصادية. ولم يتفاءل الرئيس المصري خيراً بدخول إصبعه تحت أضراس دول الغرب، لكن لم يكن بالبد حيلة؛ وبدأت المفاوضات التي قادها، في أول الأمر، السفير المصري في واشنطن أحمد حسين، في منتصف عام 1955. وكان الدبلوماسي المصري يظن أنه يستطيع أن يثير اهتمام جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركي لكي ينظر في مطالب القاهرة المالية الضخمة بجدية، إن هو لوّح أمامه بأنّ حكومة بلاده بإمكانها أن تلجأ إلى الاستدانة من السوفيات كخيار بديل من دول الغرب وبنوكها. ولم يكن دالاس غِرّاً ليبتلع هذه الحيلة الساذجة، فهو يعلم أن الروس لا يستطيعون إقراض مصر كل ذلك المبلغ المالي الذي تحتاج إليه. على أنّ الأميركيين لم يرغبوا في أن يسدوا أبوابهم في وجه المصريين تماماً، فلقد كانوا يراهنون، وقتها، على إمكانية اجتذاب عبد الناصر إليهم، لكي لا ينجرف، أكثر من اللازم، نحو المعسكر الشيوعي. وكانت هناك علامات كثيرة تثير غيظ واشنطن وقلقها من سلوك حكام القاهرة الجدد. ففي شهر أيلول/ سبتمبر 1955، كسرت الحكومة المصرية تقليداً راسخاً في المنطقة تحتكر بموجبه الدولُ الغربية مهمة توريد السلاح وبيعه في منطقة الشرق الأوسط. ولقد كان إعراض عبد الناصر عن الغرب، وتوجهه نحو الروس، وعقده صفقة ضخمة معهم لتسليح الجيش المصري، إنذاراً قوياً هال الأميركيين وقفّه وتبعاته. ولم يكتفِ عبد الناصر بالتوجه نحو الروس، ففي 20 أيار/ مايو 1956، بادر إلى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية التي كانت واشنطن تعتبر حكومتها مارقة وغير شرعية، وتفرض حظراً شاملاً عليها، وتحجر على الدول الأخرى التعامل معها. واعتبرت اميركا أن الاعتراف بحكومة بكين هي «الخطيئة» الثانية التي يرتكبها عبد الناصر في أقل من عام واحد. إذاً، فقد كان على هذا الرجل أن يدفع ثمن استفزازاته غالياً. لكن لا بأس، فها قد أجبرته ظروفه أن يُدخل أهم مشاريع بلاده بين فكّي أنياب أميركا.

لكي تعرفوا من هم أصدقاؤكم الحقيقيون

كانت خطة واشنطن لمعاقبة القاهرة بسيطة وخبيثة: إنّ حلم المصريين بالسد العالي، سيكون هو نفسه الحبل الذي سيلتف حول عنقهم، فإما أن يرؤضهم، وإمّا أن يخنقهم. واستقبل وزير الخارجية الأميركي دالاس وزير المالية المصري عبد المنعم القيسوني وقال له إنّ أميركا تقبل بمساعدة مصر من أجل بناء سدّها. ولم ينس دالاس أن يغلّف موافقة بلاده في غلاف من العبارات الإنشائية، فقال للقيسوني: «إنّ العالم الحر يهب لمصر سلاح الحياة، وأما الشيوعيون فيبيعون لكم أسلحة الموت. وإذا أنتم نظرتم في هذا مليّاً، فستعرفون عندها من هم أصدقاؤكم الحقيقيون». وبعد هذا العرض الأميركي للنوايا الحسنة، دخل دالاس إلى الأمور الجدية، وبدأ يعرض سلسلة الشروط الأميركية. فقال: «إنّ حكومتنا لا تستطيع أن تمنح أموالها لمصر شيكاً على بياض، وهي لا بد أن تأخذ موافقة الكونغرس.

> سقط بند جوهري يتعلق بقبول الصلح مع «إسرائيل» حدده الأميركيون شرطاً أساسياً

والكونغرس لن يوافق على إعطاء دولار واحد للمصريين إن لم يبرهنوا على حسن سلوكهم». وكان هذا الشرط الأول يعني أنّ قرار مصر - من هنا فصاعداً - يجب أن يكون تحت وصاية أميركا. ومضى دالاس للشرط الثاني، فقال: «إننا لا نستطيع أن نمنحكم مبلغ المئتي مليون دفعة واحدة. ولكننا سوف ندفعها على عشرة أقساط. وأنتم تعرفون أنّ القروض الأميركية تندرج ضمن المساعدات التي اجتمع إلى تصويت متجدد عليها من الكونغرس كل عام». وكان الشرط الثاني يعني أنّ مستقبل شعب مصر، طيلة عشرة أعوام، سيكون تحت رحمة حفنة من أعضاء الكونغرس يتبدل بعضهم أكثر من مرة، في فترة بناء السد العالي. وحتى إذا تعهدت هيئة في الكونغرس بتمويل السد، فإنها لا تستطيع أن تلزم الهيئة التي تاتي بعدها بتعهداتها السابقة. ولم تكن هذه كل شروط الصفقة، فلقد أضاف الأميركيون طلباً جديداً: «يتوجب على البنك الدولي أن يكون هو المشرف على ما تستورده القاهرة من الخارج، لكي يتأكد الدائنون من قدرة المصريين على الإيفاء بالتزاماتهم المالية». ولم ينوِّر هربرت هوفر مساعد دالاس في أن يقول للسفير المصري أحمد حسين: «يجب أن تتعهد مصر في بيان رسمي بامتناعها عن عقد صفقات جديدة مع الاتحاد السوفياتي؛ فهذا امر ضروري لكي تتمكن حكومتكم من دفع ديونها لاحقاً، بدل أن ترهن قطنها ثمناً لأسلحة تستوردها من الشيوعيين». وكان هذا الشرط الجديد فظاً ولا يستند إلى أساس، فلم ترهن مصر قطنها لأحد. لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فقد خيّأ الأميركيون شرطهم الأخير ليكون مسك الختام: «إذا رغبتم في عوننا، فيجب أن تعقدوا سلاماً مع إسرائيل. وهذا السلام سوف يكون لصالح مصر، لأنها إن رغبت حكومتها في تعمير البلاد، فيجب عليها أن تزيل كل أسباب التوتر والحروب». وكان هذا الشرط الذي يدخل فيه الأميركيون بند «إسرائيل» ضمن بنود الصفقة، هو بيت القصيد.

ماذا لو استجاب عربي لنداء الطبيعة؟!

فهم جمال عبد الناصر أن كل تلك الشروط التي يضعها الأميركيون أمامه، هدفها النهائي واحد من امرين: فإمّا أن يستطيعوا احتواءه، والسيطرة عليه، وتسييره وفق رغباتهم، وإمّا أن تتورّط مصر في معمعة بالغة التكلفة شديدة الضخامة. ثم تتكشف المكيدة حالما يشرع المصريون في تحويل مجرى النيل، فإذا بالغربيين ينسحبون من المشروع كله، ليغرق جنوب مصر في الماء، ويغوص عبد الناصر في كومة هائلة من الصخور والأتربة والحجارة التي فجّرها لبناء السد. وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر 1955 أرسل الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور مبعوثه الشخصي روبرت أندرسون إلى عبد الناصر ليشجعه على أن ينجز «صفقة القرن» مع الإسرائيليين. وفي اليوم التالي اجتمع أندرسون إلى عبد الناصر في قصر الطاهرة، وأخرج المبعوث الأميركي صورة لبرقيات أذاعتها وكالات الأنباء العالمية تشير إلى أنّ الرئيس إيزنهاور دعا كبار مستشاريه إلى دراسة تمويل السد العالي. وأنه ينوي التقدم، في الأيام القادمة، إلى الكونغرس لطلب الاعتمادات المالية اللازمة له. وقال عبد الناصر إنه يشكر الرئيس إيزنهاور، ويتمنى أن تتحقق هذه الأنباء الجيدة. ووجد أندرسون أن الفرصة مناسبة ليمدح رئيسه، فقال: «إنّ «أيك» (اسم التدليل لدوايت إيزنهاور) رجل يعرف كيف يصل إلى ما يريده. وهو بعد أن قاد الحرب ضد النازيين، يريد أن يقود السلام إلى الأرض المقدسة». واتجه أندرسون نحو هدفه المباشر، فسأل عبد الناصر: «هل يمكن أن تصنع، يا سيادة الرئيس، السلام مع الإسرائيليين؟». وفوجئ عبد الناصر بهذا السؤال، فقال: «إن مسالة فلسطين ليست قضية مصر وحدها، بل هي قضية العرب كلهم. وهو لا يستطيع أن ينفرد فيها برأي. لكن إذا جاز له أن يتحدث باسم الحكومة المصرية، فإنه يقبل شخصياً بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947». وأضاف عبد الناصر: «ويجب أن يدخل في قرار التقسيم تقرير الكونت برنادوت، مبعوث الأمم المتحدة الذي اغتاله الإسرائيليون، وقد جعل صحراء النقب ضمن حدود الدولة الفلسطينية، لأنّ ذلك يضمن وصل البربّ الشرقي والغربي للعالم العربي». وقال أندرسون: «إنّ المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو أمر معقول، وسوف نحاول أن نجد حلاً لمشكلة النقب». صمت روبرت أندرسون قليلاً ثم سأل عبد الناصر: «وهل تقبل بالاجتماع مع بن غوريون، لكي تحلّا مباشرةً هذه المشاكل بينكما؟». وكتم عبد الناصر ضجره، وقال باسلوب حاسم: «هذا مستحيل، فلا الشعب ولا الجيش في مصر يسمحان بهذا الأمر». قال أندرسون: «ولكن القادة يقودون شعوبهم، ولا يتبعونها». وأجاب عبد الناصر: «القادة يقودون شعوبهم إلى ما يحقق آمالهم، لا إلى ما يخيّب آمالهم». صمت المبعوث الأميركي، وبدا عليه الامتعاض من تشدد عبد الناصر، ثم أحب أن يغيّر مسار الحديث بابتداع أفكار يمكن أن تنال قبولاً عند الرئيس المصري، فقال: «قلت لي إن مشكلتكم هي أن إسرائيل تقطع الاتصال الجغرافي بين طرفي العالم العربي. ماذا لو صنعنا جسراً يمتد بقرب حدود مدينة إيلات في جنوب إسرائيل، ويصل بين مصر والأردن. وتكون السيادة فوق الجسر للطرف العربي، والسيادة تحته للإسرائيليين. أليس هذا حلاً مناسباً يحقق لكم الاتصال الجغرافي الذي تشتكون من كونه انقطع عن العالم العربي؟». فكّر عبد الناصر قليلاً، ثم قال: «تقول لي، يا مستر أندرسون، أنّ الجسر العلوي سيكون تحت السيادة العربية، وما تحته سيكون تحت سيادة أعدائهم. حسناً، ماذا لو أن عربياً وقف فوق الطريق العلوي، واستجاب لنداء الطبيعة، فبال على دولة إسرائيل أو على أحد أفراد شعبها؟!». ومضى الرئيس المصري يضحك ساخراً، وقال: «هل ستنشب عندها الحرب بين العرب واليهود؟!». ولم تعجب أندرسون فكاهة عبد الناصر، وشعر أنه يسخر من أفكاره، ولا يريد أن يقبل بحلول خلاقة لحل نزاع الشرق الأوسط. وحينما عاد أندرسون إلى واشنطن أعلم رئيسه إيزنهاور بأن المصريين ليسوا جاهزين الآن للسلام.

خلال وضع حجر الأساس لبناء السد العالي، بحضور جمال عبد الناصر ونيكيتا خروتشوف

وهتشوفوا

سقط بند جوهري، يتعلق بقبول الصلح مع «إسرائيل»، حدده الأميركيون شرطاً أساسياً من أجل تمويل المشروع المصري. وبسقوط ذلك الشرط فترت حماسة الأميركيين الظاهرية للسد العالي برمته. وعرف عبد الناصر أنّ الرهان على أميركا لن يؤتي

> بعض المصريين كانوا ما يزالون يأملون خيراً في وفاء الأميركيين بتعهداتهم

أكلاً، ولكنّ بعض المصريين كانوا ما يزالون يأملون خيراً في وفاء الأميركيين بتعهداتهم. وحينما رجع السفير المصري أحمد حسين إلى واشنطن، أدلى بتصريح إلى وكالات الأنباء أعلن فيه أنّ «مصر تقبل بكل المطالب الغربية لتمويل السد العالي، وأنها ترجو مساعدتها على إتمام ذلك المشروع الضخم، وتعتمد على هذه المساعدة». وغضب عبد الناصر لأن سفيره أعلن قبول المطالب قبل أن يجتمع بجون فوستر دالاس، ويسمع ما لديه. وزاد حنق الرئيس المصري من اللهجة المتوسلة التي اعتمدها سفيره لدى واشنطن.

وفي يوم 18 تموز/ يوليو 1956، وصل أحمد حسين إلى مقر وزارة الخارجية المصرية ليجتمع بدالاس. ولم تمض دقيقة واحدة على دخوله مكتب الوزير حتى كان لنكولن هوايت، المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأميركية، يعلن انسحاب بلاده من مشروع تمويل السد العالي. وفي مكتب دالاس، قال الوزير الأميركي للسفير المصري بلهجة فيها قدر عال من التعالي والجفاء: «نحن لن نساعدكم في بناء سد أسوان». ومضى دالاس يقول لأحمد حسين بكل غلاظة: «إنّ مشروع بناء السد العالي هو فوق طاقتكم على احتمال تكاليفه. وإذا واصلتم فيه فإنّ أعباءه ستسحقكم». ونظر دالاس بخبث في وجه السفير المصري، وذكّره بتلك الحيلة التي أراد أن يستعملها معه، فأضاف وهو يسخر: «وعلى كل حال، فإنّ أميركا تترك متعة بناء السد العالي للاتحاد السوفياتي إن كان يريد مساعدتكم على تحمل أعبائه». ولم يجد السفير المصري ما يصنعه سوى أن فغر فاهه مندهشاً. ثم إنه بعد أن خرج من مكتب دالاس، التقطت له مجموعة من الصور المؤسفة، وهو يضع إصبعه في فمه كالأبله. كان جمال عبدالناصر، في تلك الأثناء، في طريقه عائداً إلى بلاده، بعد أن عقد اجتماعاً مع الماريشال تيتو في يوغسلافيا. وكان الرئيس المصري يجلس بجوار رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، في الطائرة، حينما جلب له أحد مرافقيه ورقة فيها نسخة من بيان دالاس. قرأ عبد الناصر بصمت تبريرات الأميركيين للانسحاب من الاتفاق حول مشروع السد العالي، ثم مدّ الورقة إلى نهرو. ولم يجد الزعيم الهندي الكبير ما يقوله سوى كلمات تمتم بها، باشمئزاز: «يا لصافة هؤلاء الناس». أحس عبد الناصر بضيق شديد: إنّ ما صنعه الأميركيون لم يكن نقضاً لما تعهدوا به فقط، ولا انسحاباً أحادياً من اتفاق دولي، بل كان تحريضاً وقحاً ضد النظام الحاكم في مصر، ودعوة شديد البذاءة للشعب المصري لإسقاط حكومته. وقرّر رئيس مصر أن يردّ على أعداء بلاده بما يجعلهم يندمون ندماً تاريخياً. ولم يطل الردّ كثيراً، فبعد أسبوع واحد فقط، أعلن جمال عبد الناصر تاميم قناة السويس رمز السيطرة الأجنبية في أرض مصر. وبواسطة الدخل المالي الذي وفرته عائدات القناة أمكن تدبير المبالغ الكبيرة بالعملات الصعبة، لبناء السد العالي. وساعد الروس في إنجاز هذا المشروع، وبرهنوا - أيامها - على أنهم أصدقاء حقيقيون.

* كاتب عربي

أفقُ النزاع الأوروبي الأميركي

ورد كاسوحة *

لا يبدو أنّ مهمّة الولايات المتحدة في مجابهة إيران ستكون بالسهولة التي تصوَّرتها. فالاتفاق النووي لم يكن اتفاقاً مع نظام يراد احتواؤه فحسب، بل كان بمثابة إعادة صياغة كاملة للعلاقات الدولية على قاعدة جعل النزاع مع هذه الدولة أو تلك جزءاً من آلية جماعية، تشارك فيها أغلب الدول التي لها مصلحة في إنهاء هذا النزاع. على هذا الأساس، حصلت المفاوضات مع إيران، وتمّ إقرار صيغة للاتفاق تفرض على الدول المشاركة فيه عدم الخروج منه أو الإخلال به من دون الاحتكام إلى الإطار الجماعي لإبداء أسباب الخروج أو موجباته. الدول التي وقّعت، بما في ذلك الولايات المتحدة أيام إدارة باراك أوباما، كانت تعرف أنها عبر الاحتكام إلى هذا الإطار إنما تقيّد جموح البعض لخوض الصراعات بمفرده لمصلحة إدارة أكثر استقراراً، وأكثر تناسباً مع شكل العلاقات الدولية في مرحلة أفول القطبية الواحدة.

بروز الخلاف مع اوروبا

لم يكن ثمّة خيارات أخرى أمام الإدارة السابقة، فروسيا كانت تصعد بقوّة على خلفية حسم النزاع في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والاستعداد للمواجهة المقبلة في أوكرانيا، ومثلها الصين التي كانت تتحضّر لاستقبال ثالث أقوى زعيم في تاريخها، بينما أوروبا الحليفة تزداد ضعفاً وتتهيّأ لمواجهة انهيارات اقتصادية واجتماعية في اليونان وإسبانيا والبرتغال. هذا الصعود لقوى والهبوط لأخرى هو الذي قاد الولايات المتحدة إلى القبول بالإطار الجماعي لحلّ النزاع مع إيران، التزاماً منها بمنهج أكثر واقعية في السياسة وفي إدارة الصراعات الدولية. لكن هذا النوع من القيادة يتراجع الآن على يد إدارة دونالد ترامب، لمصلحة أطر أحادية أو ثنائية، وعلى حساب الشراكة مع الحلفاء في أوروبا. ترامب يعتبر أنّ هذا النوع من القيادة هو الذي أضعف الولايات المتحدة، ليس عسكرياً وسياسياً فحسب، وإنما اقتصادياً أيضاً، ولذلك فانّ التراجع عنه هو في مصلحة الولايات المتحدة وليس العكس. خسارة بعض الشراكات التجارية هنا وهناك، واهتزاز ثقة الحلفاء بواشنطن هو بالنسبة إلى الإدارة الحالية ثمن يتعيّن دفعه لمعاودة إمساك الولايات المتحدة بالقرار الدولي على نحو أفضل. الانسحاب من الاتفاق النووي تزامن مع جملة من التغييرات التي طرأت على شكل انخراط الولايات المتحدة في الجهد الدولي المتعدّد الأطراف. إذ سبقه تعليقٌ لعضوية أميركا في عددٍ من الاتفاقيات التجارية والبيئية التي يُعَدُّ إطارها المتعدّد شرطاً لفاعليتها. تعطيل إدارة ترامب لهذه الشراكات لا يقلّ خطورةً في نظر حلفائها الأوروبيين عن الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ولذلك كان هؤلاء هم الأعلى صوتاً في معارضة الانسحاب من الاتفاق، على اعتبار انه يستكمل مسار هذه الإدارة في تقويض الأطر المتعدّدة التي تعتبر أوروبا أنها كانت فاعلةً في حلّ المسائل الدولية ذات الطابع المعقّد.

شكله المعارضة الاوروبية الممكنة لاميركا

الخلاف مع أوروبا حول هذه الملفّات وسواها تزامن مع بروز قوى سياسية داخل الاتحاد الأوروبي تطالب بشراكة مع الولايات المتحدة على أساس الندّية لا التبعية أو الولاء. أبرزُ الملفّات التي تعتبر هذه القوى أنها تتعارض مع المصلحة الأوروبية على المدى البعيد، والتي كانت مساهَمة أوروبا فيها متناسبة أكثر مع المصلحة الأميركية هو ملفّ العلاقة مع روسيا. فالعقوبات التي شاركت فيها أوروبا على موسكو على خلفية الموقف الغربي الموحّد من أزمة أوكرانيا لم تعد تحظى بالإجماع كما كانت تفعل من قبل، وثمّة بالإضافة إلى القوى الحزبية الصاعدة قطاعات شعبية واقتصادية تعتبر أنها تضرَّرت من العقوبات أكثر من روسيا نفسها. الدفع بهذا الاتجاه يجعل بعض القوى داخل أوروبا تقف على مسافة واحدة من الولايات المتحدة وروسيا. صحيح أنها ليست في موقع القرار بعد، لكنها من موقعها الاعتراضي تستطيع وضع فيتو شعبي على الاستمرار بسياسة العقوبات، وبالتالي تعيد النظر جزئياً في الموقف الجيوسياسي من روسيا، ليس استناداً إلى المصلحة الروسية كما يتهمها خصومها وإنما على ضوء المصلحة الأوروبية نفسها، حيث تبدو هذه الأخيرة في تعارُضٍ متزايد مع السياسة الأميركية الحالية. هذا التعارُض يجعل من الموقف الأوروبي بيضة قبّان فعلية في السياسة الدولية، فالتقاطُع مع الروس حول سياسات الغاز وحول ضرورة مراجعة سياسة العقوبات لا يعني أن ثمّة تحالفاً مع روسيا قيد الإنشاء، بل على العكس من ذلك. ثمّة ثباتٌ في التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ضمن إطار حلف الناتو الذي يضاعف حالياً من نشاطاته - بمباركة أوروبية - في دول البلطيق، على الحدود الغربية لروسيا. أكثر من يعبّر عن هذا التوازن في العلاقة مع روسيا والولايات هي ألمانيا التي تقود الاتحاد الأوروبي اقتصادياً، وتعبّر عن اتجاه متعاظم داخله لمجابهة السياسات الحمائية الأميركية. المصلحة الاقتصادية هي التي تضع برلين على تقاطع مع روسيا لجهة الاستفادة من توريدات الغاز إليها وإلى أوروبا عموماً، وهي أيضاً التي تجمعها بالصين على خلفية الموقف المشترك من حمائية ترامب ومسعاه لتعديل أطر قيادة العولمة.

خاتمة

الموقف الأوروبي عموماً، يذهب في هذا الاتجاه. هو لا يستطيع بحكم بنيته المعقّدة معارَضة الولايات المتحدة سياسياً أو استراتيجياً، ولكن حين يتقاطع الموقفان الجيوسياسي والاقتصادي، كما هي الحال مع إدارة ترامب، يصبح بإمكانهما في ضوء التهديد الذي يمثّله هذا التقاطع على المصلحة الأوروبية التعبير عن معارضة جزئية للسياسة الأميركية. وفي ضوء موازين القوى الحالية، فانّ هذا النوع من المعارَضة هو أفضل ما يمكن توقّعه من أوروبا، في انتظار أن تفضي التغييرات السياسية داخلها إلى وصول قوىً تملك تصوُّرات أكثر جذرية للعلاقة مع الولايات المتحدة.

* كاتب سوري

قضية

القانون رقم 10: أوهام وحقائق

حوّلت المعارضة السورية في الخارج القانون رقم 10 الذي أصدره الرئيس بشار الأسد لتنظيم المناطق العشوائية إلى شرّ مطلق، في محاولة لتحريض دول أوروبا الغربية على سوريا بعد تحوّلات بدأت تطرأ على علاقة هذه الدول بسوريا وهزيمة المعارضة المسلحة. القانون لا يصادر أراضي السوريين بل يحفظ حقوقهم

عدم إثبات الملكية خلال المهل لا يلغي الملكية التي يكفلها الدستور (أ ف ب)

فراس الشوفي

كعادتها، شنّت المعارضة السورية ووسائل الإعلام الغربية والعربية الداعمة لها، حملة تشويه ممنهجة للقانون رقم 10، الذي أصدره الرئيس بشار الأسد مطلع شهر نيسان الماضي، بعد إقراره في مجلس الشعب السوري منتصف آذار. ويقضي القانون بجواز «إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية، وذلك بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية وتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012».

ولم يكن لبنان استثناءً في حملة التشويه، إذ سرعان ما حوّل حزب القوات اللبنانية القانون المذكور إلى فزّاعة للنازحين السوريين في لبنان وللبنانيين خلال الأسبوعين الأخيرين، قبل أن يدخل القانون في مقايضة مع جريدة «كاثيمرني» اليونانية، بأن القانون «يهدف إلى المساعدة في إعادة تنظيم المناطق المدمرة والمناطق العشوائية»، وأن ذلك يكون عبر «الإدارة المحلية والهيئات المنتخبة في المناطق».

وأمام الضجة التي يثيرها القانون، ينبغي إيضاح عدد من النقاط التي تساعد في فهمه وخلفياته، والأهم نيّة الدولة السورية حيال النازحين السوريين في لبنان، واللاجئين في الدول الأخرى.

لا تبقى الدولة حين تسقط في امتحان الحفاظ على الملكيات الفردية وعلى الملك العام. وهذا الصراع بالذات، كان جزءاً أساسياً من الحرب بين الجيش والمسلّحين الذي عملوا على التهجير الممنهج وإحداث شرخ ديموغرافي مذهبي في البلاد، ومصادرة أملاك معارضيهم والتدمير الممنهج لأملاك الدولة والملك العام والخاص، من الحقول والمصانع والإدارات الرسمية، فضلاً عن تنفيذ أعمال سرقة معامل ومصانع حلب لمصلحة الاحتلال التركي في الشمال السوري.

وفيما عمل المسلحون على قطع الخدمات العامة عن السكان وتخريب شبكات الكهرباء والمياه والهاتف، حرصت الدولة طوال فترة الحرب على الإبقاء على خدماتها الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين، وبدأت ورشات تأهيل المناطق المحرّرة حديثاً بما تيسّر للحفاظ على حاجات السكان، وما ورشات إعادة الكهرباء إلى الغوطة سوى دليل على ذلك. وهذا يتواءم مع المساعي التي بذلها المفاوضون السوريون مع أهالي المناطق التي كان يحتلها المسلحون، بحيث سعوا إلى إبقاء العدد الأكبر من الأهالي في بيوتهم، ولم توفّر جهداً في الحوار مع المسلحين وعائلاتهم بغية التقليل من أعداد الخارجين إلى إدلب والمناطق الأخرى في الشمال السوري، بينما سعى المسلحون إلى إجبار البعض على الخروج معهم عنوةً.

وطوال فترة الأزمة، لم تلجأ الدولة إلى سياسة «المصادرة القانونية» لأملاك المعارضين، وما حصل من مصادرة بعض الأملاك لمصلحة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لم يتحوّل إلى مصادرة رسمية على الورق، ولا يزال المعارضون المسلحون، حتى أولئك الذين أدينوا في محكمة الإرهاب، يملكون ممتلكاتهم في السجلات العقارية، والدستور كفيل بحفظ حقوقهم، مع أن القانون يخوّل الدولة حرمان هؤلاء من هذا النوع من الحقوق إذا أدينوا بجرائم الإرهاب وجرائم أخرى. وعلى سبيل المثال، لم تضع الدولة يدها على منزل الإرهابي أحمد الشرع، (أبو محمد الجولاني) أمير «جبهة النصرة» في منطقة المزة، ولا على بقالة والده هناك.

ويمكن القول إن مصادرة الدولة لمنزل الرئيس سعد الحريري، كان استثناءً، والسبب هو قانون تملّك الأجانب، إذ إن الرئيس رفيق الحريري اشترى المنزل بصفته مواطناً سعودياً، ولم يقم الورثة طوال 12 عاماً بالحضور لاتمام إجراءات الميراث، علماً بأنه جرى إبلاغ الحريري الابن قانونياً بذلك. حتى منزل نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدّام، لم تقم الحكومة السورية بمصادرته، إنّما وضعت المصارف يدها عليه، مع تراكم فواتير الكهرباء والضرائب، وهو الآن يخضع لحراسة الحارس القضائي.

رسالة باسيل

انتشرت رسالة وزير الخارجية جبران باسيل إلى نظيره السوري وليد المعلم حول القانون رقم 10 وعرضه هواجس لبنان من المهل الدستورية التي طرحها القانون، في الإعلام اللبناني، قبل وصول الرسالة إلى وزارة الخارجية السورية، عبر السفير اللبناني في سوريا سعد زخيا. رسالة باسيل ولو أنها تحمل تساؤلاً غير مبرّر ضمن حملة التخويف من القانون، من غياب الدراسة القانونية اللبنانية، إلا أنها تؤكّد أن القانون يسهم في إعادة الإعمار وعودة النازحين، وتفتح باباً مهماً لإعادة التواصل الرسمي مع الجمهورية العربية السورية، بما يساعد جدياً على البحث في ملفّ النازحين من دولة إلى دولة. ولعلّ الرسالة الأهم، هي رسالة باسيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، التي حمّل فيها «المجتمع الدولي» مسؤولية بقاء النازحين السوريين في لبنان.

> صادرت الدولة منزل الحريري وفقاً لقانون تملّك الأجانب

> دون دراسة قانونية علمية تسمح بتقييم انعكاسه على النازحين السوريين في لبنان والخارج؟

لكن هؤلاء، وفي ظلّ التعافي الذي بدأ ينعكس على دمشق مع خروج آخر الإرهابيين من محيطها القريب في الحجر الأسود ومخيّم اليرموك، يدركون خلفية الحملة الممنهجة التي تشنها المعارضة وداعميها.

أوّلاً، تزامن صدور القانون مع وصول عمليات الجيش إلى دروتها في الغوطة وإلحاق الهزيمة بمسلّحي الريف الدمشقي. إنها المرّة الأولى التي يسلّم فيها الغرب لحتمية الخسارة، فحوّل «كيميائي دوما» المختلق إلى قضيّة، بدل التركيز على تقدّم الجيش العسكري، ما أوقع المعارضين في إحباط ليس له مثيل منذ بدء الأزمة السورية. ثانياً، يلمس معارضو الخارج التحوّل بالمزاج الأوروبي تحديداً، حيال الدولة السورية والأسد، وارتفاع الأصوات داخل إدارات دول أوروبا الغربية تحديداً، المطالبة بإعادة فتح خطوط الاتصال مع دمشق بعد المكاسب الميدانية للجيش وسقوط الرهانات العسكرية نهائياً، والاستفاقة المتأخرة لانعكاس أزمات اللجوء على هذه الدول. فما إن صدر القانون، حتّى انبرت مجموعة من محرّكي المعارضة إلى «دبّ الصوت» في بعض دوائر قرار أوروبا الغربية، وتصوير القانون على أنه «سرقة لممتلكات اللاجئين وخطة لتغيير ديموغرافي»، ستكون سبباً لبقاء مئات الآف اللاجئين السوريين في أوروبا. في ألمانيا مثلاً، التي تفكر بجدّية حول كيفية إعادة حوالى 200 ألف لاجئ سوري إلى بلادهم، على الأقل في مرحلة أولى، خاض المعارضون فيها حملة تحريض هائلة ضد الحكومة السورية، ما دفع بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى إطلاق تصريحات ضد الحكومة السورية على خلفية القانون. ولدى استفسار الجانب الألماني عبر الخطوط الخلفية عن حقيقة ما تروّجه المعارضة السورية حيال القانون، أوضح السوريون حقيقة الأمر، ثم عاد الأسد وأوضح في مقابلته مع جريدة «كاثيمرني» اليونانية، بأن القانون «يهدف إلى المساعدة في إعادة تنظيم المناطق المدمرة والمناطق العشوائية»، وأن ذلك يكون عبر «الإدارة المحلية والهيئات المنتخبة في المناطق».

> يمكن لهذا القانون أن يطال مناطق مأهولة غير مدمرة

وأمام الضجة التي يثيرها القانون، ينبغي إيضاح عدد من النقاط التي تساعد في فهمه وخلفياته، والأهم نيّة الدولة السورية حيال النازحين السوريين في لبنان، واللاجئين في الدول الأخرى.

لا تبقى الدولة حين تسقط في امتحان الحفاظ على الملكيات الفردية وعلى الملك العام. وهذا الصراع بالذات، كان جزءاً أساسياً من الحرب بين الجيش والمسلّحين الذي عملوا على التهجير الممنهج وإحداث شرخ ديموغرافي مذهبي في البلاد، ومصادرة أملاك معارضيهم والتدمير الممنهج لأملاك الدولة والملك العام والخاص، من الحقول والمصانع والإدارات الرسمية، فضلاً عن تنفيذ أعمال سرقة معامل ومصانع حلب لمصلحة الاحتلال التركي في الشمال السوري.

وفيما عمل المسلحون على قطع الخدمات العامة عن السكان وتخريب شبكات الكهرباء والمياه والهاتف، حرصت الدولة طوال فترة الحرب على الإبقاء على خدماتها الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين، وبدأت ورشات تأهيل المناطق المحرّرة حديثاً بما تيسّر للحفاظ على حاجات السكان، وما ورشات إعادة الكهرباء إلى الغوطة سوى دليل على ذلك. وهذا يتواءم مع المساعي التي بذلها المفاوضون السوريون مع أهالي المناطق التي كان يحتلها المسلحون، بحيث سعوا إلى إبقاء العدد الأكبر من الأهالي في بيوتهم، ولم توفّر جهداً في الحوار مع المسلحين وعائلاتهم بغية التقليل من أعداد الخارجين إلى إدلب والمناطق الأخرى في الشمال السوري، بينما سعى المسلحون إلى إجبار البعض على الخروج معهم عنوةً.

وطوال فترة الأزمة، لم تلجأ الدولة إلى سياسة «المصادرة القانونية» لأملاك المعارضين، وما حصل من مصادرة بعض الأملاك لمصلحة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لم يتحوّل إلى مصادرة رسمية على الورق، ولا يزال المعارضون المسلحون، حتى أولئك الذين أدينوا في محكمة الإرهاب، يملكون ممتلكاتهم في السجلات العقارية، والدستور كفيل بحفظ حقوقهم، مع أن القانون يخوّل الدولة حرمان هؤلاء من هذا النوع من الحقوق إذا أدينوا بجرائم الإرهاب وجرائم أخرى. وعلى سبيل المثال، لم تضع الدولة يدها على منزل الإرهابي أحمد الشرع، (أبو محمد الجولاني) أمير «جبهة النصرة» في منطقة المزة، ولا على بقالة والده هناك.

ويمكن القول إن مصادرة الدولة لمنزل الرئيس سعد الحريري، كان استثناءً، والسبب هو قانون تملّك الأجانب، إذ إن الرئيس رفيق الحريري اشترى المنزل بصفته مواطناً سعودياً، ولم يقم الورثة طوال 12 عاماً بالحضور لاتمام إجراءات الميراث، علماً بأنه جرى إبلاغ الحريري الابن قانونياً بذلك. حتى منزل نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدّام، لم تقم الحكومة السورية بمصادرته، إنّما وضعت المصارف يدها عليه، مع تراكم فواتير الكهرباء والضرائب، وهو الآن يخضع لحراسة الحارس القضائي.

مهل طويلة أمام أصحاب الحقوق

وبالعودة إلى نص القانون، لم ترد ولو لمرّة واحدة كلمتا استملاك أو استيلاء في نص القانون رقم 10. وإن كان ثمّة التباس في القانون، فهو عدم نشر الأسباب الموجبة لإصداره، والتي تعمل الجهات المعنية على نشرها قريباً. وتتمحور روح القانون حول المرسوم التشريعي رقم 66 الصادر في العام 2012، والذي خصص لحلّ أزمة المناطق العشوائية في ما يعرف بـ«خلف مستشفى الرازي». وفيما تتنوع أزمة المناطق العشوائية بين

مختصّون «حائرون» ومُلّاكٌ خائفون

> لغطٌ كبير أثاره «القانون الرقم 10» منذ صدوره في مطلع نيسان الماضي بموجب مرسوم رئاسي. الحديث المستمر عن أن القانون مقدمة لـ«تغيير ديموغرافي» أجّج مخاوف وهواجس عند شرائح من أصحاب العقارات تخشى ضياع حقوقها، فيما تشير مصادر قانونيّة إلى «إرباك وحيرة» بسبب بعض الصياغات داخل القانون نفسه

دمشق ــ نسرين علاء الدين

يبحث ماجد عبيد بين الأوراق التي اصطحبها معه إلى ألمانيا، علّه يجد حُجّة ملكيّة منزله. يتذكر أنه لا يملك ورقة «الطابو الأخضر»، لكن في حوزته ورقة وكالة للبيع تثبت ملكية منزله في منطقة داريا (ريف دمشق). كُثُرٌ من أمثال ماجد لم يعرفوا بعد ما هي الطريقة المثلى لحفظ ممتلكاتهم، رغم مرور أكثر من شهر على صدور «القانون الرقم 10 للعام 2018» الذي خلّف في أذهان المالكين تخبّطاً ومخاوف كبيرة. صدر القانون المذكور بموجب مرسوم رئاسي في مطلع الشهر الماضي، وجاء في نصّ مادته الأولى «يصدر بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية المعرفة بالمرسوم التشريعي الرقم 107 لعام 2011 استناداً إلى دراسات ومخططات عامة وتفصيلية مصدقة وإلى دراسة جدوى اقتصادية معتمدة». وشكّل «القانون 10» مقدّمة لجدل لم ينتهِ حتى اليوم، فهل هو فعلاً «بداية لتغيير ديموغرافي»؟ أم أنه قانون تنظيمي فرضته الحرب؟ أو مجرّد قانون عادي!

حيرة قانونية

يرى المحامي عارف الشعال أنّه «يصعب على المختص السير في ركاب نظرية المؤامرة والاشتراك باللغط الذي أثاره هذا القانون قبل دراسة متأنية له، وهذه الدراسة التي نعكف عليها حالياً تحتاج الى وقت، وإلى أدوات لا نملكها في الواقع». يقول إنه «في ظل سياسة الإحجام عن نشر الأسباب الموجبة للقوانين، وتأخر نشر مناقشات أعضاء مجلس الشعب في الجريدة الرسمية لأشهر طويلة، لا مناص من الاعتماد على التحليل والمقارنة والاستنباط للتكهن بما رمى إليه المشرّع بإصداره هذا القانون أو ذاك». ويضيف «تثير التشريعات العمرانية منها تحديداً، إرباكاً من نوع خاص نظراً إلى تعدّدها ودقتها وتعقيدها وتشابكها، ومن دون الإحاطة بها كلها ومقارنتها ومقاطعتها مع القانون الجديد لفهم أبعاده، يكون التعليق عليه مفتقراً الى المنهجية العلمية المطلوبة». يوضح أن أسباب الإرباك الذي أثاره هذا القانون متعدّدة «لأنه قانون مزدوج، فهو من جهة قانون قائم بحد ذاته يسمح بإعادة تنظيم المناطق الخاضعة للتنظيم سابقاً التي تقع ضمن المخطط التنظيمي العام، ومن جهة أخرى يشمل تعديلاً عميقاً للمرسوم التشريعي 66 للعام 2012، الذي قام بتنظيم المنطقة الممتدة من خلف أوتوستراد المزة بدمشق حتى جنوب دمشق، وهي مناطق سكن عشوائي ومخالفات كما هو معروف». من بين وجوه الإرباك أنّ القانون «لو كان يرمي إلى معالجة مناطق العشوائيات والمخالفات خاصة، لكان القانون الرقم 33 لعام 2008 الخاص بتثبيت الملكية في مناطق السكن العشوائي مناسباً لهذا الغرض، ولو كان غرضه تنظيمياً بحتاً لاكتفى بقانون تنظيم وعمران المدن الرقم 23 لعام 2015. لكن هذا القانون نصّ صراحة في مادته الأولى على إحداث منطقة تنظيمية ضمن المخطط التنظيمي العام؛ أي ضمن المناطق المنظمة والمستقرة أصلاً والتي تعدّ الملكية فيها مصانة بقوة الدستور». ثمة وجوه أخرى للإرباك أيضاً، ومنها أنّ «المعيار الذي اتكأ عليه المشرع بإحداث هذه المنطقة التنظيمية هو دراسات جدوى اقتصادية، ولم يقل صراحة إنه ينصب على المناطق المدمرة أو التي تحتاج الى إعادة إعمار، فضلاً عن أن كل أحكام القانون وبنوده تشير إلى إمكانية انطباقه على مناطق منظّمة تحتاج الى إعادة إعمار، أو مناطق لا تحتاج الى إعادة إعمار، بدليل الآليات التي وضعها لحالات الإخلاء وتعويض المستأجرين والمزارعين وتأمين السكن البديل، وبالتالي يمكن لهذا القانون أن يطال مناطق مأهولة غير مدمرة!».

تنظيم المنظم!

وعن المناطق التي يستهدفها القانون، وهل هي مناطق منظمة أم عشوائيات؟ يقول الشعال «حتى الآن، لا نعلم ما هي المناطق التي قد يشملها هذا القانون، ويجب الانتظار لحين صدور مرسوم رئاسي يحدد هذه المنطقة بدقة وبالخرائط المساحية، بعدها يجب انتظار المحافظة أو البلدية التابع لها العقار حتى تعلن عن وجوب قيام أصحاب الحقوق بالتصريح عن حقوقهم، وهي ستقوم بذلك خلال فترة وجيزة من صدور المرسوم بتنظيم المنطقة». يوضح القانونيّ أنّه «عند هذه المرحلة وخلال شهر واحد فقط من

> يمكن لهذا القانون أن يطال مناطق مأهولة غير مدمرة

الإعلان، يجب على كل من يدّعي حقاً بعقار ضمن هذه المنطقة (حكم محكمة أو وكالة أو عقد) أن يتقدم إلى المحافظة أو البلدية بتصريح عن حقوقه بالعقار، وإذا كان مسافراً أو مطلوباً أمنياً ولا يمكنه القدوم للتصريح فيمكن أن يقوم بذلك نيابة عنه أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة (أي أقاربه حتى أبناء العم والعمة والخال والخالة) وليس شرطاً أن يكون وكيلاً عنه بشكل رسمي، ويكفي أن يبرز بياناً عائلياً يثبت درجة قرابته له». لكن التفصيل الأخير بحد ذاته يبدو كفيلاً بإثارة مخاوف كثير من المالكين الموجودين خارج البلاد، «شلون يعني بلا وكالة؟ وبركي حدا من الأقارب شلّحني البيت بهالطريقة؟»، يقول أبو ماجد، وهو مالك لعدد من العقارات في ريف دمشق، ويقيم منذ عامين خارج سوريا.

تخوف البعض من استغلال اقربائهم القانون للاستيلاء على املاكهم (أ ف ب)

«جزئيات مربكة»

ثمة تساؤلات مطروحة عن سبب وجود تعليمات تنفيذية للقانون، يشرح المحامي الشعال السبب «لأن القانون بكل بساطة لم يكلف أياً من أعضاء السلطة التنفيذية بوضع هذه التعليمات، وبالتالي لا يستطيع وزير في السلطة التنفيذية وضع لوائح تنفيذية لقانون من دون تفويض صريح من المشرّع، وإن فعل يكون تصرفه لغواً غير ذي أثر». ويضيف «كلمة واحدة في غير محلها تسببت بقلق الناس على أملاكها، فتقاطرت إلى السجل العقاري لتثبيت ملكيتها ثانية»، يرى الشعّال أنّ «المشرّع لم يوفّق في نصّ المادة 6 التي تقول: تدعو الوحدة الإدارية خلال شهر من صدور مرسوم إحداث المنطقة، المالكين وأصحاب الحقوق العينية فيه... إلخ». ويوضح أنّ «هذه الجزئيّة زائدة وغير مبرّرة وسببت إرباكاً كبيراً، فالمالكون وأصحاب الحقوق العينية المسجلة حقوقهم مصانة بقوة التسجيل في السجل العقاري ولا حاجة لدعوتهم أبداً». يرى الشعّال أنه كان يفترض بالمشرع أن يكون أكثر دقة ويدعو «أصحاب الحقوق غير المسجلة» فقط، ويشير إلى أن هذه الجزئيّة المربكة التي تضمّنها بالقانون نُقلت تواتراً ومن دون مبرر عن قانون تنظيم المدن القديم الصادر بتاريخ 22 كانون الثاني عام 1933».

من جانبه، يرى المحامي والخبير في الشؤون العقارية عمار يوسف أنه لا بد من الإشارة أولاً إلى أن «هذا المرسوم صدر تعديلاً للمرسوم 66 المتعلق بمنطقة المزة وبساتين الرازي بشكل خاص، إذ تم توسيع تجربة بساتين الرازي والمزة التي تعدّها الحكومة من التجارب الرائدة». كذلك يشير إلى أن «هذا المرسوم لا يطبق إلا بعد إحداث المناطق التنظيمية الوارد ذكرها في هذا المرسوم، بمعنى آخر إنّه ليس مطلوباً من المالكين القيام بأي إجراء حالياً، إذ لم تُحدث مناطق تنظيمية جديدة بعد، وبالتالي لا حاجة إلى إثبات الملكية بأي شكل من الأشكال في الوقت الحالي».

وجهة نظر اقتصادية

يرى الباحث الاقتصادي سامر أبو عمار أنّ صدور هذا القانون بوصفه جزءاً من التشريعات الناظمة لعملية «إعادة الإعمار» جاء في «الوقت غير المناسب، وبشكل متعجّل للإيحاء بأنّ عملية إعادة الإعمار قد بدأت. في حين أنّ عملية إعادة الأعمار تحتاج إلى خطة اقتصادية اجتماعية مبنية على تخطيط ودراسة معمقة لاحتياجات المجتمع السوري وللتطورات الحاصلة في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية». يتوقف أبو عمار عند المادة 1 من المرسوم، ويتساءل «هل العامل الاقتصادي والمؤشرات المالية في دراسة الجدوى الاقتصادية ستلعب دوراً حاسماً في تنظيم وإعادة تنظيم المناطق العقارية، حتى ولو كانت على حساب العامل الاجتماعي والمؤشرات الديموغرافية والقيمة الاجتماعية المضافة ودراسات الأثر البيئي؟». كذلك؛ يشير أبو عمار إلى أنّه «قد تكون هناك خصوصيات لبعض المناطق، ولا سيّما عقارات غوطة دمشق بجهتيها الغربية والشرقية لكونها تتمتع بالخصوبة والتنوع الزراعي، وأخشى ما نخشاه أن يؤدي التنظيم إلى سحق الأراضي الزراعية وتنصيب الأبنية والأبراج على حساب ثروة بلادنا الزراعية والبيئية». ويضيف «لا بدّ من إجراء دراسات اقتصادية وسكانية وبيئية واجتماعية قبل أن يتجه المشرع إلى سنّ هذه القوانين، علماً بأننا نحترم كل قانون صادر لخدمة شعبنا ووطننا الغالي».

اليمن

بعد سيطرته على معسكر العمري أوائل الشهر الجاري، يعمل تحالف العدوان - بإشراف أميركي - على تحويل معسكر العمري الواقع غرب محافظة تعز إلى قاعدة عسكرية مشتركة بين «التحالف» والأميركيين، ضمن مخطط بعيد الأمد يستهدف إحكام السيطرة على مضيق باب المندب

في الطريق إلى باب المندب
قاعدة سعودية أميركية غرب تعز

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

في خلفيات العمليات العسكرية المتجددة التي أطلقها تحالف العدوان، أخيراً، على جبهة الساحل الغربي تاهيله وتحويله إلى قاعدة عسكرية بدعم أميركي، أهداف استراتيجية تتصل مباشرة بمضيق باب المندب. أهداف يتصدرها، بحسب ما تكشف مصادر عسكرية لـ«الأخبار»، تحويل مدارس العمري العسكرية الواقعة قرب باب المندب إلى قاعدة مشتركة لـ«التحالف». وفقاً لهذه المصادر، فإن لجنة سعودية زارت معسكر العمري الأسبوع الماضي للاطلاع على عمليات نزع الألغام داخله وفي الطرق المؤدية إليه، بغرض إعادة وغرفة عمليات، يشرف عليها ضباط سعوديون بمشاركة مستشارين عسكريين أميركيين بذريعة حماية الملاحة البحرية الدولية. وكانت قوات تحالف العدوان دخلت معسكر العمري الاستراتيجي مطلع أيار/ مايو الجاري، بعد انسحاب قوات الجيش واللجان الشعبية منه إلى شرق منطقة كهبوب، بسبب الغارات الكثيفة التي نفذها طيران «التحالف»، وقطع الإمدادات عن القوات الموجودة في المعسكر من مفرق المخا والبرح وموزع.

وعلى رغم عدم وجود أي قوات لـ«التحالف» على الأرض في معسكر العمري حتى الآن، إلا أنه بدأ التخطيط عملياً لإحكام السيطرة الواقع شرق مدينة ذوباب، والذي يبعد 10 كيلومترات عن مركز مديرية باب المندب، ويُعدّ ثاني قاعدة عسكرية بعد معسكر خالد بن الوليد الواقع في مديرية موزع غرب تعز. يقع معسكر العمري في منطقة تربط بين أربع مديريات تابعة لمحافظة تعز، هي: باب المندب وذوباب والوازعية والمخا، وهو محاط بمرتفعات جبلية من اتجاهات الشمال والجنوب والشرق. سبق لتحالف العدوان أن أعلن السيطرة عليه في أيار/ مايو 2016، إلا أن قوات الجيش واللجان سرعان ما استعادته وكافة مرافقه. وقد مثّلت السيطرة على منطقة العمري أولى أهداف عمليات تحالف العدوان على الساحل الغربي والتي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 2015، لكن الرياض وأبو ظبي تكبدتا خسائر بشرية فادحة في محيط المعسكر. خسائر كان أبرزها مقتل عدد من القيادات العسكرية الإماراتية والسعودية في هجوم صاروخي على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

الدور الأميركي

الخبير السياسي، الدكتور أنيس الأصبحي، يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كل تحركات تحالف العدوان على الساحل الغربي تخفي وراءها أجندة أميركية وإسرائيلية»، مضيفاً أن «التوجه لتحويل معسكر العمري إلى قاعدة عسكرية لتحالف العدوان كان متوقعاً، ويُعدّ هدفاً رئيساً من أهداف العدوان على اليمن». ويوضح أن «السيطرة على المدخل الجنوبي لباب المندب تعني السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربي، ومن يسيطر على المحيط الهندي من خلال السيطرة على جزيرة سقطرى سوف يتحكم بمسار التجارة العالمية»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على جزيرة سقطرى من خلال السيطرة على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

الدور الأميركي

الخبير السياسي، الدكتور أنيس الأصبحي، يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كل تحركات تحالف العدوان على الساحل الغربي تخفي وراءها أجندة أميركية وإسرائيلية»، مضيفاً أن «التوجه لتحويل معسكر العمري إلى قاعدة عسكرية لتحالف العدوان كان متوقعاً، ويُعدّ هدفاً رئيساً من أهداف العدوان على اليمن». ويوضح أن «السيطرة على المدخل الجنوبي لباب المندب تعني السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربي، ومن يسيطر على المحيط الهندي من خلال السيطرة على جزيرة سقطرى سوف يتحكم بمسار التجارة العالمية»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على جزيرة سقطرى من خلال السيطرة على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

الدور الأميركي

الخبير السياسي، الدكتور أنيس الأصبحي، يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كل تحركات تحالف العدوان على الساحل الغربي تخفي وراءها أجندة أميركية وإسرائيلية»، مضيفاً أن «التوجه لتحويل معسكر العمري إلى قاعدة عسكرية لتحالف العدوان كان متوقعاً، ويُعدّ هدفاً رئيساً من أهداف العدوان على اليمن». ويوضح أن «السيطرة على المدخل الجنوبي لباب المندب تعني السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربي، ومن يسيطر على المحيط الهندي من خلال السيطرة على جزيرة سقطرى سوف يتحكم بمسار التجارة العالمية»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على جزيرة سقطرى من خلال السيطرة على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

استهدف طيران «التحالف» محطة وقود في العاصمة مساء السبت ما أدى إلى سقوط مدنيين (أ ف ب)

الدور الأميركي

الخبير السياسي، الدكتور أنيس الأصبحي، يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كل تحركات تحالف العدوان على الساحل الغربي تخفي وراءها أجندة أميركية وإسرائيلية»، مضيفاً أن «التوجه لتحويل معسكر العمري إلى قاعدة عسكرية لتحالف العدوان كان متوقعاً، ويُعدّ هدفاً رئيساً من أهداف العدوان على اليمن». ويوضح أن «السيطرة على المدخل الجنوبي لباب المندب تعني السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربي، ومن يسيطر على المحيط الهندي من خلال السيطرة على جزيرة سقطرى سوف يتحكم بمسار التجارة العالمية»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على جزيرة سقطرى من خلال السيطرة على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

تؤكد، لـ«الأخبار»، توقف الإمارات قبل عدة أشهر عن مواصلة إنشاء القاعدة العسكرية لأسباب غير معلومة. أسباب تقول مصادر مقربة من حكومة الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، إنها متصلة بخلاف سعودي - إماراتي على السيطرة على الجزيرة، لافتة إلى أن القوات الإماراتية الرمزية الموجودة في ميون لقيت معارضة واسعة من سكان الجزيرة.

وقد بدا لافتاً يوم الخميس الماضي تطرّق رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في صنعاء، اللواء أبو علي الحاكم، في تصريح إلى صحيفة الجيش اليمني إلى مسألة جزيرة ميون، معتبراً أن محاولات الإمارات إنشاء قاعدة عسكرية فيها «تُعدّ تنفيذاً لأجندة أميركية ولخدمة الكيان الصهيوني». وأكد الحاكم أن «القادم سيكون مؤلماً جداً لقاعدة دييغو غارسيا التي يُطلق عليها أم القواعد العسكرية الأميركية وسط المحيط الهندي»، مشدداً على «ارتباط مطامع تحالف العدوان والأميركيين في إنشاء قاعدة عسكرية في باب المندب بما يحدث في جزيرة سقطرى، التي تحاول واشنطن التواجد فيها عبر الإمارات أو السعودية». ونبّه الأصبحي إلى «وجود ارتباط كبير بين الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب والحرب على اليمن»، مبيّناً أن «هناك مشروع تدويل لموانئ الدول المتشاطئة ومضائقها حتى يضمن الكيان الإسرائيلي التحرك بسهولة».

الصراع على ميون

أواخر عام 2015، سيطرت قوات تحالف العدوان على جزيرة ميون، لتتسلّم الإمارات إدارة شؤونها. أقدمت أبو ظبي على تهجير عشرات الأسر من الجزيرة، وسارعت إلى الشروع في إنشاء قاعدة عسكرية ومطار عسكري فيها، وهو ما أثار قلق تركيا والصين وعدد من دول العالم. لكن مصادر استخباراتية مضيفاً أن «التوجه لتحويل معسكر العمري إلى قاعدة عسكرية لتحالف العدوان كان متوقعاً، ويُعدّ هدفاً رئيساً من أهداف العدوان على اليمن». ويوضح أن «السيطرة على المدخل الجنوبي لباب المندب تعني السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربي، ومن يسيطر على المحيط الهندي من خلال السيطرة على جزيرة سقطرى سوف يتحكم بمسار التجارة العالمية»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على جزيرة سقطرى من خلال السيطرة على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

الدور الأميركي

الخبير السياسي، الدكتور أنيس الأصبحي، يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كل تحركات تحالف العدوان على الساحل الغربي تخفي وراءها أجندة أميركية وإسرائيلية»، مضيفاً أن «التوجه لتحويل معسكر العمري إلى قاعدة عسكرية لتحالف العدوان كان متوقعاً، ويُعدّ هدفاً رئيساً من أهداف العدوان على اليمن». ويوضح أن «السيطرة على المدخل الجنوبي لباب المندب تعني السيطرة على البحر الأحمر والبحر العربي، ومن يسيطر على المحيط الهندي من خلال السيطرة على جزيرة سقطرى سوف يتحكم بمسار التجارة العالمية»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على جزيرة سقطرى من خلال السيطرة على معسكر شعب الجن في كهبوب، ومقتل العقيد في الاستخبارات السعودية عبد الرحمن دحام العنزي و9 ضباط وجنود سعوديين آخرين في عملية للجيش اليمني في محيط معسكر العمري. وهذه الفاتورة هي ما دفعت قيادة «التحالف» إلى تقليل محاولاتها السيطرة على المعسكر، قبل أن تدفع هذا العام بقوات سلفية مظفرة للقتال هناك.

أوقفت الإمارات مشروعها لإنشاء قاعدة عسكرية في ميون

الحوثي: العدو سيفشل في معركة الساحل

في موازاة ترويج وسائل إعلام خليجية لتقدم القوات الموالية للإمارات على جبهة الساحل الغربي، والتهديد بتوسيع المعركة وصولاً إلى مدينة الحديدة، أطلّ قائد حركة «أنصار الله» عبد الملك الحوثي، أمس، في خطاب خصّصه للحديث عن تطورات هذه المعركة، حيث طمأن إلى أنه «لا قلق أبداً»، مؤكداً أن الشعب اليمني «في وضعية أفضل تساعده على الصمود». وأكد أن «العدو يستطيع أن يفتح معركة في الحديدة، لكن يستحيل عليه أن يحسمها»، مضيفاً أن «الاختراقات في الخط الساحلي قابلة للاحتواء والسيطرة عليها وتحويلها إلى تهديد للغزاة». وأصفاً التكتيك العسكري لـ«التحالف» وحلفائه في جبهات الساحل الغربي بأنه «صبيانيّ... وسيفشل». وكان «الإعلام الحربي» اليمني نشر، في وقت سابق، شريطاً مصوراً لعمليات الجيش واللجان في الساحل الغربي، أظهر تكبيد قوات «التحالف» خسائر فادحة في العربات العسكرية، وقتل وأسر عدد كبير من المهاجمين.

(الأخبار)

العراق

«المفوضية» و«الاتحادية» ترفضان إبطال النتائج
خيار «الاستلحاق» يتقدم

تعود الكتل البرلمانية إلى «بيوتها الداخلية» بهدف التباحث في ما استطلعته خلال الحوارات التي أعقبت إجراء الاستحقاق. وفي انتظار ما ستسفر عنه تلك المباحثات، يتصاعد الجدل بشأن مزاعم التزوير والتي رفضت كل من «المفوضية العليا» و«المحكمة الاتحادية» التصديق عليها

تتّسع، يوماً بعد يوم، دائرة الجدل بشأن الخروقات التي تخلّلت الانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في الـ12 من الشهر الجاري، في ظل تطورات أمنية تدقّ جرس الإنذار بتحوّل ذلك الجدل إلى اضطرابات على الأرض. وفيما تواصلت محاولات بعض القوى والشخصيات الخاسرة عقد جلسة لمجلس النواب من أجل اتخاذ قرار بشأن الخروقات المذكورة، دخلت «المفوضية العليا للانتخابات» ومعها المحكمة الاتحادية العليا على خطّ الجدل، مُقلّلتَين من أهمية الدعوات إلى إعادة النظر في النتائج، وهو ما عزّز التوقعات بأن الصخب المتعالي حالياً لن يسفر عن أكثر من عمليات «استلحاق» كانت الدورات البرلمانية السابقة شهدت ما يناظرها.

ورفضت «المفوضية»، أمس، ما كان أعلنه مجلس الوزراء رسمياً من إمكانية اختراق الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالاقتراع، وبالتالي حدوث تزوير في النتائج، مؤكدة، في بيان، أنها تحققت من نتائج التصويت في جميع المحافظات باستثناء كركوك «حيث سيطرت جماهير بعض الأحزاب على مراكز الاقتراع». وأوضحت أن «سيرفرات المفوضية تم فصلها عن الشبكات الخارجية قبل إعلان النتائج، وليس هناك فرصة لأي جهة على الوصول إليها»، مبدية في الوقت نفسه استعدادها لـ«استقبال أي جهة حكومية أو قضائية أو تشريعية يتم تكليفها بشكل قانوني ودستوري، وتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لزيادة الاطمئنان إلى العملية الانتخابية». وتوجهت إلى «الذين لديهم اعتراضات على نتائج الانتخابات باتباع السياقات القانونية والدستورية، من خلال تقديم الطعون إلى الهيئة القضائية للانتخابات» خلال مهلة أقصاها يوم الخميس المقبل. وجاء بيان «المفوضية» على خلفية إعلان الحكومة، الخميس الماضي، تشكيل لجنة برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية للتحقيق في الإشكالات التي رافقت العملية الانتخابية. من جهتها، ردّت المحكمة الاتحادية العليا دعوى تطالبها بعدم المصادقة على نتائج الانتخابات، منتهية إلى أن «الموضوع يخصّ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي هي صاحبة الشأن في قبول الشكاوى والاعتراضات»، مضيفة، في بيان، أن «قرارات المفوضية تخضع للطعن النصاب القانوني للجلسة» بحسب ما أكد أمس في تصريح صحافي. وإزاء تلك الدعوات المتكررة، سُجّل موقف للمتحدث باسم «التيار الصدري»، جعفر الموسوي، أشار فيه إلى أنه ليس من صلاحيات البرلمان تعديل نتائج الانتخابات أو إلغائها، معتبراً «ما يقوم به مجلس النواب أو ما يريد الشروع به زحفاً على صلاحيات السلطات الأخرى». وقال، في بيان، إنه «إذا كان هناك تقصير في عمل المفوضية فلمجلس النواب مساءلتها وفقاً للقانون ومحاسبتها متى ما توفرت الأدلة والقناعة».

وفي ظل المواقف الرافضة لإلغاء نتائج الانتخابات، وتعالي التحذيرات من تأثير مزاعم التزوير على الوضع الأمني، خصوصاً عقب الهجوم الذي استهدف مساء الجمعة مقر «الحزب الشيوعي» وسط العاصمة بغداد، تتقدم احتمالات استرضاء الخاسرين بما يسمى «الاستلحاق». وهو ما يتيحه بالفعل القانون الذي أجريت على أساسه الانتخابات الأخيرة؛ إذ إنه يسمح لكل كتلة برلمانية بأن تعيّن بديلاً لنائبها الذي يتمّ اختياره لمنصب حكومي أو تنفيذي من المرتبة التي تليه مباشرة في عدد الأصوات. مرونة ستتيح لعدد كبير من الشخصيات (ما لا يقلّ عن 15 شخصية) العودة إلى قبة البرلمان، في سيناريو «مغر» يفسّر التشكيك المتصاعد في نتائج التصويت أملاً في استحصال الحدّ الأدنى من «التعويض».

في خضم ذلك، تراجع، خلال اليومين الماضيين، زخم المشاورات السياسية الدائرة بشأن تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر التي ستعود إليها تسمية رئيس الوزراء المقبل. ومع إنهاء الوفدين الكرديين اللذين يمثلان الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني) زيارتهما إلى بغداد حيث أجريا مشاورات مع شخصيات وقوى سياسية، تتجه الأنظار إلى ما ستسفر عنه مناقشاتهما الداخلية، والتي يتوقّع أن تفضي إلى موقف موحد لا يستبعد أن يكون الانضمام إلى زعيمَي ائتلافَي «الفتح» هادي العامري، و«دولة القانون» نوري المالكي، في ظلّ تزايد المؤشرات إلى إمكانية اتحاد الزعيمين المذكورين مع أطراف كردية وأخرى «سنية». لكن مع ذلك، يبقى «ما يجري اليوم في إطار الحوارات العامة السياسية»، بحسب ما أكد أمس مدير المكتب الإعلامي للمالكي، هشام الركابي، الذي نفى «انضمام كتل أخرى إلى دولة القانون»، متوقعاً في الوقت نفسه أن «تفضي الحوارات خلال الأيام المقبلة إلى نتائج فعلية». وبعد تتالي الأنباء عن تزايد الأسماء المرشحة لرئاسة الوزراء، قال المتحدث باسم ائتلاف «النصر»، حسين العادلي، إن رئيس الوزراء حيدر العبادي «هو الأقرب في الوقت الحالي إلى تكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة»، متابعاً أن «الكتل التي تم الالتقاء بها لم ترفض تجديد ولاية العبادي».

(الأخبار)

وجهت رئاسة البرلمان دعوة ثالثة إلى جلسة استثنائية اليوم

أمام جهة قضائية هي الهيئة القضائية في محكمة التمييز الاتحادية».

وجاء بيانا «المفوضية» و«الاتحادية» في وقت دعت فيه رئاسة البرلمان إلى جلسة جديدة لمجلس النواب اليوم الإثنين، بهدف مناقشة الخروقات الانتخابية واتخاذ قرار بشأنها. وهي دعوة تُعدّ الثالثة من نوعها بعد دعوتين سابقتين لم يُكتب لهما النجاح، بفعل عدم اكتمال النصاب القانوني في اليومين اللذين كانا مقرّرين للجلسة الاستثنائية (الخميس والسبت الماضيان). وبحسب مقرر مجلس النواب، نيازي معمار أوغلو، فإن من المرجّح أن يتم تأجيل الجلسة هذه المرة أيضاً إلى يوم الأربعاء، في ظل غياب «أي مؤشرات على اكتمال

إطار جماعي للأرجح عراقيين في مدينة إربيل (أ ف ب)

فلسطين

مشاورات فصائلية بسبب «حالة عباس»
العدو يستدرج «الجهاد» إلى مواجهة؟

استنفرت «الجهاد الإسلامي» عناصرها في الوقت الذي تدرس فيه سبل الرد على اغتيال ثلاثة من كوادرها أمس، بعد يوم على تهديدها بقصف تل أبيب في حال واصل العدو ضرب غزة. توقيت إسرائيلي مقصود للعملية في ظرف حساس فلسطينياً على صعيد القطاع، والمشهد السياسي العام

غزة ـ **هاني إبراهيم**

مرة جديدة يتصاعد العدوان الإسرائيلي في تسلسل يهدف كما يبدو إلى جر المقاومة الفلسطينية نحو مواجهة عسكرية في قطاع غزة، سواء أكانت على صورة مواجهة محدودة أم حرب، تمثل بدورها مخرجاً للعدو من الضغط المتواصل على الحدود. فأمس، اغتال الجيش الإسرائيلي صباحاً ثلاثة من مقاتلي «سرايا القدس»، الجناح العسكري لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، بقصف مدفعي أثناء مرابطتهم في نقطة رصد جنوب القطاع، وهم: نسيم العمور (25 سنة)، وعبد الحليم الناقة (28 سنة)، وحسين العمور (25 سنة).

وهذا الاستهداف يأتي كـ«تحدّ إسرائيلي لـ«الجهاد» التي توعدت قبل يومين بقصف مدينة تل أبيب المحتلة بالصواريخ في حال مواصلة الاحتلال قصفه غزة، وهو ما دفع الحركة أمس إلى تجديد تهديداتها للاحتلال، مؤكدةً أن الأخير «تجاوز الخطوط الحمراء» وأنها «تعرف كيف ترّد على التصعيد العدواني الخطير في غزة... نحن نعرف ما الذي علينا أن نفعله حتى نذكر الإرهاب الإسرائيلي بأن دماء شعبنا ليست رخيصة».

في المقابل، قال المتحدث باسم جيش العدو، رونين منليس، إن «القصف المدفعي على نقطة مراقبة لحماس جاء رداً على وضع عبوة متفجرة على السياج الحدودي صباح اليوم (أمس)»، لكن تهديد «الجهاد» دفعه مجدداً إلى الرد بتهديد جديد ضد الأخيرة نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» مساء أمس، قال فيه إن «من يلعب بالنار يعرض نفسه للخطر». وفي وقت لاحق، قالت مواقع عبرية إن «الجيش نشر بطاريات القبة الحديدية في بعض مستوطنات غلاف غزة تحسباً لرد انتقامي من الجهاد».

في غضون ذلك، أثارت عملية الاغتيال جملة ردود فصائلية مستنكرة ومتوعدة، لكن، كما يبدو، هناك تباين لدى فصائل المقاومة حول الاستمرار في حالة ضبط النفس في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. وبينما يشير بيان «الجهاد» إلى نيتها تنفيذ رد على هذا الخرق الذي كسر قواعد الاشتباك القائمة منذ نهاية الحرب على غزة عام 2014 باغتيال مباشر ومعلن، كان واضحاً صمت «حماس» وعدم إصدارها بياناً رسمياً حول الحادثة، وهو ما يظهر أن الأخيرة تركت تقدير الموقف لـ«الجهاد»، على رغم أن فصائل أخرى ترى أن من المهم «تفويت الفرصة على الاحتلال حتى وضوح الصورة في ما ستفضي إليه الطروحات السياسية الرامية للوصول إلى تهدئة طويلة الأمد في غزة»، وفق مصادر.

وكما علمت «الأخبار»، فإن هذه الطروحات التي وصلت الفصائل وتشاورت فيها «حماس» و«الجهاد» قبل أيام تحظى بموافقة مبدئية مشروطة بعدد من القضايا أبرزها: عدم المساس بسلاح المقاومة ورفع الحصار كلياً بما يعطي سكان القطاع الحرية التجارية وكذلك في التنقل والسفر.

في سياق متصل، وللمرة الأولى منذ بداية الحصار قبل 11 عاماً، أعلنت الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار، أمس، إطلاق «أول رحلة بحرية من غزة نحو العالم»، داعيةً المواطنين للاحتشاد في ميناء غزة الثلاثاء المقبل لدعم هذه الرحلة وذلك في ذكرى حادثة سفينة مرمرة التركية.

وفي الوقت نفسه، أنهت السلطات المصرية عملية إعادة تأهيل معبر رفح كلياً بعد عامين من بدء العمل على توسعته «في ضوء تحديات أمنية صعبة، وبما يليق بسمعة مصر»، كما قالت صحيفة «اليوم السابع» المصرية. ووفق معلومات وصلت «الأخبار» (راجع العدد 3472 في 21 أيار)، أخبرت القاهرة فصائل فلسطينية أنها تدرس فتح المعبر بصورة كلية، وهو ما أعادت «اليوم السابع» نقله على لسان مصادر قالت إن «معبر رفح سيفتح كلياً... هذا يؤكد حرص الدولة المصرية على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتوفير شتى السبل من أجل راحة المسافرين سواء من غزة إلى مصر أو العكس».

من جهة أخرى، يتواصل الغموض حول صحة رئيس السلطة، محمود عباس، الذي تم تأجيل خروجه من المستشفى الاستشاري رام الله للمرة الثالثة على التوالي بعد دخوله قبل أسبوع مصاباً بالتهاب حاد في الرئة، إذ أعلن مكتب الرئاسة أمس تأجيل الخروج من دون إعطاء المزيد من المعلومات، مع أن مدير المستشفى سعيد سراحنة أكد أن صحة عباس «تشهد تحسناً مستمراً وسريعاً». ويثير هذا الغموض تساؤلات لدى الشارع الفلسطيني أبرزها سبب التكتم، وعدم توجّه عباس لتلقي العلاج في الخارج كما كان يفعل.

وعلمت «الأخبار» أن محادثات داخلية أجراها عدد من الفصائل خلال اليومين الماضيين تحسباً لعجز عباس عن القيام بمهامه أو وفاته، وذلك لمواجهة تلاعب قد تقوم به حركة «فتح» في خلافته في رئاسة السلطة. وينص القانون الأساسي الفلسطيني على أنه إذا شغر مركز رئيس السلطة يتولى رئيس المجلس التشريعي (البرلمان) مهام الرئاسة موقتاً لمدة لا تزيد على ستين يوماً تجرى خلالها «انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد»، وهو ما يعني أن عزيز الدويك، النائب عن «حماس»، سيكون الرئيس الموقت، لكن «فتح» قد تعقّد «المجلس المركزي لمنظمة التحرير» باعتبار أن «المركزي هو برلمان الشعب الفلسطيني».

أعلنت إسرائيل بدء بناء الجدار البحري مع حدود القطاع الشمالية

جدار بحري

من ناحية ثانية، تواصل إسرائيل محاصرة نفسها بالجدران العازلة، إذ أعلنت أمس بدء بناء الجزء البحري من الجدار شمال قطاع غزة بهدف «منع تسلل عناصر المقاومة إلى مواقع الجيش عبر البحر». ووفق المصادر العبرية، سيتكون الحاجز من 3 طبقات: حاجز تحت الماء، وكاسر الأمواج، وجدار فوق الماء. وقالت صحيفة «إسرائيل اليوم» إن وزارة الأمن بالتعاون مع «إدارة خطوط التماس» تتولى بناء هذه المنظومة، وذلك بعد استخلاص العبر من حرب 2014. كما قال وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، إن الحديث يدور عن «بناء منظومة فريدة من نوعها في العالم ستمنع التسلل من غزة إلى إسرائيل عبر البحر»، مشيراً إلى أنها «تشكل ضربة لحماس، إذ إنها ستفقد قدرة استراتيجية إضافية استثمرت فيها الكثير من المال والعتاد والتدريبات لقواتها البحرية».

إلى ذلك، أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه فتاة فلسطينية في حي شعفاط في القدس المحتلة وأصابتها بجروح بدعوى محاولتها تنفيذ عملية طعن ضد الجنود الإسرائيليين قرب محطة القطارات في المدينة، فيما قالت الفتاة العاشرة إن الفتاة اعتقلت ولم يعثر بحوزتها على أي شيء، واصفة إصابتها بالمتوسطة.

ارتقى ثلاثة شهداء في قصف إسرائيلي لنقطة تتبع لـ«الجهاد» (أ ي بي ايه)

تقرير تنطلق غداً في باريس قمّة جديدة حول ليبيا بتنظيم فرنسيّ ومحتوى يقوم على خطّة المبعوث الدولي غسان سلامة. وفيما ستحضر 19 دولة، بما فيها دول جوار ليبيا واخرى خليجيّة وغربيّة فاعلة في الملف، اعلنت جهات ليبيّة محليّة مقاطعتها للقمّة وشكّك فاعلون اخرون في نتائجها العمليّة الممكنة

«باريس 2» الليبي: ماكرون يداوي خيبته

تعمل فرنسا على قرب مصر ودولة الإمارات (أ ف ب)

تونس ـ **حبيب الحاج سالم**

بعد فشل اتفاق مبدئيّ كانت قد رعته باريس العام الماضي بين رئيس «حكومة الوفاق الوطنيّ» فايز السراج، والمشير خليفة حفتر، إذ لم يوقّعه أحد منهما وجرى الاكتفاء بالتقاط بعض الصور، تحاول الرئاسة الفرنسيّة حالياً تعويض إخفاقها بتنظيم مبادرة ليبية أكبر وأكثر شمولاً. وفي هذا الصدد، يلتقي غداً في باريس حشد من الفاعلين والمنظمات والدول، لم يسبق لهم أن جلسوا سويّة ووقعوا اتفاقات مشتركة، سواء في ما يخصّ الملف الليبيّ أو غيره.

للمرة الأولى، سوف تجمع «قمّة باريس 2»، رئيس البرلمان (شرق ليبيا) عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة غرب ليبيا) خالد المشري، والسراج وحفتر، إضافة إلى مرافقين ووفود أخرى. ولا ينحصر ركّاب «سفينة نوح الباريسية» في هؤلاء، بل تشمل اللائحة أيضاً الأمم المتحدة، الجامعة العربيّة، الاتحاد الأفريقي، دول جوار ليبيا، أعضاء مجلس الأمن الدائمين، تركيا، ألمانيا، إيطاليا، قطر، السعوديّة، الإمارات، والكويت.

صراع الكل ضدّ الكل؟

تركيبة الاجتماع وحدها، تدعو إلى التأمل. فهي تجمع بين دول تتناقض سياساتها على نحوٍ جذريّ في الملف الليبيّ، فيما تُغيّب مثلاً روسيا التي تسعى لاستعادة حضورها الذي تضرّر عقب سقوط نظام القذافي. زوايا التناقض كثيرة، فبينما تتبادل هذه الدول التأكيدات على السعي إلى حلّ سلميّ يتكرّس في قمة باريس، لم يتوقّف منذ الإعلان عن الحدث في الأيام الماضية القتال الدائر في مدينة درنة في شرق البلاد، الذي تشارك فيه الإمارات ومصر بطائرات ودعم عسكريّ وسياسيّ وإعلاميّ (على رغم وجود حظر دوليّ على توريد الأسلحة)، وتدعم فيه قطر وتركيا توجهات الفاعلين في طرابلس الداعية إلى وقف القتال وفكّ الحصار عن المدينة (قال آمس منصور الحصادي، عضو المجلس الأعلى للدولة، أنّ إيقاف القتال من ثوابت المشاركة في قمّة باريس 2).

في حديثٍ إلى «الأخبار»، يقول جلال حرشاوي، الباحث في الشؤون الليبيّة، إنّ «فرنسا تعمل عن قرب مع مصر والإمارات العربيّة المتحدة، ولم تمارس حتى الآن سوى ضغط محدود على القاهرة، ذلك فيما ينعدم ضغطها على أبو ظبي»، وهو أمر يرى أنّه «لن يتغيّر يوم غد خلال القمّة». ويعتبر الباحث أنّ «حالة قطر أكثر إثارة للاهتمام»، إذ إنّها للائتلاف الحكومي، هو عبد الله بوانو، لكنه لم يُنشر كاملاً في أي يوم، إذ بُترت منه فقرات «تشير إلى أرباح خيالية لشركات محروقات محددة»، كما يُشاع. وهذا ما دفع رئيس اللجنة بوانو، إلى أن يخرج منفرداً بتصريح صحافي، منتصف الشهر الجاري، يفضح فيه «ما خفي في التقرير... ويكشف عن أرباح خيالية لشركات المحروقات»، واصفاً إياها بـ«غير الأخلاقية». وقال إنّ تلك الأرباح «بلغت (ما نسبته) 900 في المئة، حيث وصلت إلى أكثر من

ضرب «العدالة والتنمية» مصالح حليفه «حزب التجمع الوطني للأحرار»

17 مليار درهم في سنة واحدة، هي (من قبل) رجال الأعمال»، مشيراً إلى أنّ هذا الواقع سيدفع بالأخير إلى البحث عن أقرب فرصة لفك تحالفه السياسي مع حزب رئيس الحكومة.

على المستوى الاقتصادي، يقول الخبير نجيب أقصبي، في حديث إلى «الأخبار»، إنّ «رقم 17 مليار درهم الذي حققته شركات المحروقات، ليس ربحاً، بل ريعاً»، شارحاً أنّ الربح «يحدث لو أنّ العملية حدثت في سوق رأسمالي تطبعه التنافسية، لكن 17 مليار درهم تمّ السطو عليها، والتسلط... عن طريق السلطة السياسية التي تحتكر السوق وتفعل ما تريد في إطار غير شرعي». ويعتبر أقصبي أنّه «إذا أرادت الحكومة أن تضفي على نفسها الحد الأدنى من الصدقية بعد الزلات التي وقعت فيها، فهي مطالبة بأن تسترجع هذا المبلغ بضريبة استثنائية، أو بأي طريقة أخرى... المهم أن يشعر المواطن بأن أمواله التي نهبت سيتم إرجاعها إلى خزينة الدولة واستثمارها في مشاريع اجتماعية».

«ضخّت كميّات ضخمة من السلاح لإسلاميّي ليبيا في 2011، لكن منذ ذلك الوقت استمر الدعم العسكريّ في التقلّص، حتى صارت لا تتدخّل في ليبيا عسكريّاً الآن في شكل شبه كامل».

لكن الدعم لا ينحصر في المسائل العسكريّة، حيث يرى حرشاوي أنّ قطر «توفّر على الأرجح دعماً أيديولوجيّاً وماليّاً للإسلاميّين». كما أنّ الرهان اليوم بالنسبة للإمارة كلّي، ولا يرتبط فقط بليبيا، إذ

قطر، السعوديّة، الإمارات، هم بين ركّاب «سفينة نوح الباريسية»

«يرغب القطريّون بلا ريب في دعم فرنسا (للدوحة) في أزمة حصارها من الإمارات والسعوديّة، لذلك فإنّ الدوحة سعيدة لدعم قمّة باريس حول ليبيا».

لا تقتصر التناقضات على القوى الإقليميّة، حيث يشير الباحث الليبيّ بشير الزواوي في حديث إلى «الأخبار»، إلى التنافس بين فرنسا وإيطاليا حول النفوذ في ليبيا، ويقول: «يبدو سفير إيطاليا غير سعيد، فهو لا يريد أن تنفرد فرنسا بالملف الليبيّ، لكنّ موقفه ضعيف بسبب عدم وجود حكومة في روما حالياً». التنافس بين الجارتين الأوروبيّتين حول الملف الليبيّ بدا واضحاً في الأعوام الأخير، فقبل بقي حضور إيطاليا مكثّفاً في غرب البلاد وتجنّبت تعميق تواصلها مع خليفة حفتر، تشددت علاقات الأخير بفرنسا وسرّبت الصحافة الفرنسيّة معلومات تفيد بوجود ضباط من الاستخبارات الفرنسيّة في شرق البلاد لتقديم المشورة والتنسيق.

ما المنتظر من القمّة؟

لم تبقَ مسودّة الاتفاق رهينة الأطراف المشاركة، حيث جرى تسريبها وتداولها على نطاق واسع من دون أن يصدر نفي من السلطات الفرنسيّة. وتحوي الوثيقة 12 بنداً، أهمّها توحيد المصرف المركزيّ المنقسم الآن بين فرعين ورئيسيْن في طرابلس ومدينة البيضاء، يتنازعان الشرعيّة ولكلّ منهما سياسته الماليّة (يتعامل مصرف البيضاء مع شركة روسيّة لطبع العملة)؛ إجراء انتخابات قبل نهاية هذا العام؛ الالتزام بنقاشات توحيد الجيش التي تحتضنها القاهرة (عقدت حتى الآن ستّ جلسات من دون أن تفضي إلى نتائج عمليّة)؛ إجراء استفتاء على الدستور من دون تحديد موعده؛ تُسلّط عقوبات دوليّة على من يخرق الاتفاق بعد توقيعه.

أعلنت الرئاسة الفرنسيّة أنّ جميع الأطراف متفقون على هذه المبادئ، وقال مصدر دبلوماسيّ فرنسيّ لإذاعة «أوروبا 1» إنّه «لم تتبقَ سوى مناقشة التفاصيل الأخيرة معاً يوم الثلاثاء»، مضيفاً أنّه «سيكون من الجيّد أن تُوقّع الوثيقة هذه المرة»، وهو تصريح بعكس الخيبة التي خلّفها اتفاق «باريس 1» المُجهض. مع ذلك، أعلن «المكتب الإعلاميّ للمجلس الأعلى للدولة» أنّ خالد المشري أبلغ الجانب الفرنسيّ بضرورة إجراء استفتاء على الدستور كخطوة لإنجاح الانتخابات «لأنّ الانتخابات من دون دستور تعني الدخول في مرحلة انتقاليّة رابعة ذات نتائج عكسيّة».

موقف المشري الذي يتقاطع مع موقف السفير الإيطاليّ، يعكس تصدّعاً يمكن أن يتوسّع أكثر خلال النقاشات، إذ تشير المسودة إلى إجراء الاستفتاء قبل أو بعد الانتخابات من دون تحديد موعد ثابت. وعلى كلّ حال، ليس هذا الموقف الوحيد الذي يطرح شكوكاً حول «باريس 2»، إذ أعلن وفد مدينة مصراتة، إحدى أهمّ مدن غرب ليبيا من ناحية التأثير السياسيّ والعسكريّ، عن مقاطعته القمّة نظراً إلى إقصائها «عدداً من القوى السياسيّة». كما أعلن أحمد معيتيق، النائب في المجلس الرئاسيّ، ورئيس الوزراء السابق المنحدر من مصراتة، رفضه الدعوة من دون تحديد أسباب واضحة.

جدير بالذكر أنّه ليس من الغريب أن تأتي المعارضة من مدينة مصراتة، التي تبدي رفضاً شديداً لتولي حفتر قيادة الجيش خلال حوارات القاهرة. ووفق بشير الزواوي، فإنّ هذه المبادرة «ستبعد أطرافاً مشاركة في اتفاق الصخيرات وترسّخ حفتر في المشهد في شكل أكبر، كما لا حديث فيها عن إلزام أيّ طرف بوقف التصعيد، خصوصاً مع الحرب المشتعلة في درنة». ولا تبتعد قراءة جلال حرشاوي عن ذلك كثيراً، فعلى رغم التفاؤل الفرنسيّ والنوايا الإيجابيّة المُعلنة، يرى الباحث أنّه «لا يُنتظر من القمّة أيّ تغيير ملموس».

عراقجي: الأوروبيون يراعون الفترة الزمنية التي عينتها إيران (أ ف ب)

الحدث

ارتياح إيراني: المفاوضات مع الأوروبيين تتقدم

لا يزال أمام طهران أسابيع لاختبار مصير الاتفاق النووي وإعلان موقف مغاير منه. موقف سيكون رهن اجتماعات يعقدها خبراء قريباً وتتسم بطابع تقني، يتحدد على ضوئها بقاء الإيرانيين في الاتفاق من عدمه. حتى ذلك الحين، ومع ما تفرضه العقوبات الأميركية من مخاطر، يحافظ الطرف الأوروبي على تمسكه بالاتفاق ومصالحه مع إيران بعيداً من «إدارة السياسة العالمية بالشكل الذي تدير فيه شركتك»، بحسب ما خاطبت به وزيرة خارجية النمسا، كارين كنايسل، آمس، الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في معرض تعليقها على انسحاب الأخير من الاتفاق.

وتتعزز المؤشرات على التقاء طهران مع دول الاتحاد الأوروبي عند البقاء في الاتفاق النووي، وتثبيت إجراءات حمايته أمام العقوبات الأميركية. وسادت اجتماع اللجنة المشتركة للدول الموقعة على الاتفاق في فيينا، الجمعة، أجواءً إيجابية، وفق ما أكد الوفد الإيراني. ومن المتوقع أن تترجم هذه الأجواء اليوم في اجتماع بروكسل على مستوى وزراء الخارجية في دول الاتحاد الأوروبي، والذي سيناقش فيه المجتمعون السياسة التي سيعتمدها الاتحاد حيال طهران والاتفاق النووي. وفي إشارة إلى مناخ اجتماع اليوم، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان، أن «الاتحاد الأوروبي عازم على حفظ مصالح الشركات والمستثمرين الذين ستطالهم إجراءات الحظر الأميركية العابرة للحدود».

وربط مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، قرار طهران بالبقاء في الاتفاق أو الانسحاب «بالفاوضات الجارية مع أطراف الاتفاق خلال الأسابيع القليلة المقبلة». وأشار رئيس المفاوضين الإيرانيين، آمس، إلى أن وفد بلاده طلب في اجتماع فيينا أن «تُلبى مطالب إيران في الاتفاق النووي بعيداً من الولايات المتحدة، وأن تقدم الضمانات الكافية والحلول العملية لكي نتمكن من اتخاذ القرار المناسب». ولفت عراقجي، في الوقت نفسه، إلى أن المباحثات مع الأوروبيين تسير في الطريق الصحيح «وهم يراعون الفترة الزمنية التي عينتها إيران».

فرنسا: عازمون على حفظ مصالح الشركات والمستثمرين

وأكد الرئيس الإيراني، حسن روحاني، آمس، أن الأوروبيين «أعلنوا التزامهم ودعمهم للاتفاق على رغم الضغوط الأميركية، وقال: «الأميركيون يمارسون الضغوط على الأوروبيين؛ إما أن يختاروا أميركا أو إيران، لكن الأوروبيين أعلنوا أنهم يختارون الاتفاق النووي». وأضاف روحاني: «لا أريد القول إن جميع القضايا تمت تسويتها، لكن معظم الدول تعتقد بأن طريق إيران كان صائباً، وأن أميركا أخطأت، وهذا يُعدّ نجاحاً كبيراً»، مؤكداً أن بلاده «تسعى جاهدة للبقاء في الاتفاق النووي إن تمكنت من استيفاء حقوقها».

وتطرق الرئيس الإيراني إلى المفاوضات مع الأوروبيين عقب الانسحاب من الاتفاق، ولفت إلى أن «المدة التي انقضت من المهلة المحددة تشجعنا على تحقيق أهدافنا»، مشيراً إلى أنه «إذا ما حدثت مشكلة سنتجاوزها من خلال تواجد الشعب ودعمه». وفي خطاب آخر له، ولدى استقباله مجموعة من الاقتصاديين الإيرانيين، رأى روحاني أن القطاع الخاص في إيران قادر على إفشال العقوبات الأميركية، متهماً واشنطن باستهداف الشعب الإيراني عبر هذه العقوبات. وكشف عن وجود خطط حكومية لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري مع باقي الدول، خصوصاً دول الجوار، مؤكداً أن «العقود التي أبرمت مع الاتحادات الإقليمية، والتعاون التجاري مع الدول المختلفة بالعملة الوطنية، قد يسهل الكثير من القضايا». وبشأن أثر العقوبات الأميركية على إيران، طمأن مساعد وزير النفط الإيراني، حميد رضا عراقي، إلى أن صادرات الغاز لم تنخفض بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي، «بل من المقرر أن ترتفع قريباً بالتزامن مع البدء بتصدير الغاز إلى البصرة العراقية».

من جهته، أشار وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، في اجتماع مع لجنة برلمانية، إلى أنه «وعلى رغم انسحاب أميركا (من الاتفاق النووي) هناك فقط ثلاثة بلدان عربية في منطقة الخليج الفارسي والكيان الصهيوني عارضت الاتفاق»، مؤكداً أنه لا يزال هناك «إجماع دولي يدعم الاتفاق دون أن ينجح ترامب في تغيير هذه الظروف». واعتبر ظريف أن بقاء أوروبا في الاتفاق النووي ودعمها الاتفاق عائد إلى مصالح دول الاتحاد الأوروبي، مضيفاً أن «إيران أيضاً إذا ما حصلت على مصالحها وتلقت الضمانات الوافية ستبقى في الاتفاق أيضاً». ورد ظريف على إعلان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، استراتيجية جديدة ضد إيران، واصفاً الشروط التي ذكرها بومبيو بأنها «لا تتسم بالحكمة... وستزيد من عزلة أميركا».

(الأخبار)

المغرب

«المحروقات» تهدد بنسف الائتلاف الحكومي

الرباط ـ **عبيد أعبيد**

بشق الأنفس وبمفاوضات مضنية، خرجت حكومة سعد الدين العثماني، من أزمة «حرب التصريحات» الأخيرة ومن معارك التراشق الكلامي. لكنّ السلم لم يطل عمره، إذ بعد ساعات قليلة من ذلك، دخلت في خندق آخر، يقول متابعون عن كثب للوضع السياسي في المغرب إنّه يُمثّل «بداية نهاية الائتلاف الحكومي».

ما تسبب بهذه الأزمة الأخيرة قبل أيام، هو تقرير كانت قد أعدّته لجنة برلمانية تدرس أسباب استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في المملكة. وظلت اللجنة تتكتم على محتواه لمدة أربعة أشهر ونيّف، إلى غاية اندلاع سجالات حملة المقاطعة الشعبية التي شنها ناشطون عبر «فايسبوك» قبل أسابيع. تداعيات السجال حول «حقيقة ما يحتويه التقرير»، وصلت إلى حد التراشق بالاتهامات والأوصاف النابية، بين فرقاء الائتلاف الحكومي المدبر لشؤون البلاد، ما جعل التساؤل مشروعاً حول مستقبل هذا التحالف الحكومي، وحول ما إذا كان «تقرير المحروقات» سيقود نحو نسف ائتلاف الحكومة المغربية؟

في التفاصيل، فإنّ هذا التقرير حول أسعار المحروقات في المغرب، أعدته لجنة برلمانية، ترأسها قيادي في حزب «العدالة والتنمية» القائد

بوصف حزب عزيز أخنوش بأنه «حزب رجال الأعمال» (عن الويب)

العالم

مصر

نية حكومية لإقرار العلاوات قبل رفع الأسعار

القاهرة ـ **جلال خيرت**

تتجه الحكومة المصرية إلى إقرار حزمة الحوافز الخاصة ببرامج الحماية الاجتماعية قبل البدء في تحريك أسعار المحروقات وكذلك الكهرباء والمياه خلال الأسابيع المقبلة، وذلك قبل الحصول على الشريحة الجديدة من قرض «صندوق النقد الدولي» المقرر صرفها أواخر الشهر المقبل أو مطلع تموز على أقصى تقدير. وكانت الحكومة قد أعلنت تحديد العلاوة السنوية بنسبة 7 في المئة للخاضعين لقانون الخدمة المدنية، و10 في المئة لغير الخاضعين (المعاشات)، بحد أدنى يقدر بـ65 جنيهاً مصرياً شهرياً، إضافة إلى اتجاه لصرف 10 في المئة علاوة غلاء معيشة ستعلن في وقت لاحق لكن رصدت موازنة لها في الموازنة الخاصة بالأجور، إذ تعول عليها الحكومة لتخفيف آثار الإجراءات الاقتصادية المقبلة التي سترفع معدلات التضخم مجدداً.

وتقول مصادر حكومية إن العلاوة والزيادات الجديدة سيستفيد منها نحو 15 مليون مصري ما بين أكثر من 5 ملايين موظف و10 ملايين من أصحاب المعاشات (تقاعد)، فيما وضعت وزارة المالية 27 مليار جنيه زيادة بموازنة الأجور في العام المالي الجديد، كما سيعلن رئيس الوزراء شريف اسماعيل

(صفحة الويب)

زيادة في الدعم التمويني المخصص للسلع للفرد. وتواجه القاهرة إشكالية مرتبطة بسعر صرف الوقود خصوصاً في ظل الارتفاع العالمي في أسعار المحروقات، وهنا تدرس الحكومة تطبيق الزيادة المقررة أولاً في أقرب فرصة على أن يعقبها زيادة جديدة بعدها بأشهر في حال استمرار الأسعار بمعدلاتها الحالية، لكنه مقترح لا يجد توافقاً بين أجهزة الدولة السيادية التي تطلب أن يكون التحريك دفعة واحدة غير مقسمة. أما المالية، فترى صعوبة في التعامل مع هذا الأمر لأن موازنة العام المقبل موجودة في مجلس النواب بالفعل ولا يمكن تعديلها.

وبينما قدّرت الموازنة الحكومية متوسط سعر برميل النفط في العام المالي المقبل عند 67 دولاراً للبرميل، ومتوسط صرف الدولار عند 17,25 جنيه، فإن كل دولار إضافي في أسعار برميل النفط يؤدي إلى رفع فاتورة دعم المواد البترولية بنحو 4 مليارات جنيه، فضلاً على أن كل 10 قروش زيادة في قيمة الدولار مقابل الجنيه تكلف للسلع نحو 2,5 مليار جنيه إضافية مرتبطة بسعر صرف الوقود خصوصاً في ظل الارتفاع العالمي في أسعار المحروقات، وهنا تدرس الحكومة تطبيق الزيادة المقررة أولاً في أقرب فرصة على أن يعقبها زيادة جديدة بعدها بأشهر في حال استمرار الأسعار بمعدلاتها الحالية، لكنه مقترح لا يجد توافقاً بين أجهزة الدولة السيادية التي تطلب أن يكون التحريك دفعة واحدة غير مقسمة. أما المالية، فترى صعوبة في التعامل مع هذا الأمر لأن موازنة العام المقبل موجودة في مجلس النواب بالفعل ولا يمكن تعديلها.

وبينما قدّرت الموازنة الحكومية متوسط سعر برميل النفط في العام المالي المقبل عند 67 دولاراً للبرميل، ومتوسط صرف الدولار عند 17,25 جنيه، فإن كل دولار إضافي في أسعار برميل النفط يؤدي إلى رفع فاتورة دعم المواد البترولية بنحو 4 مليارات جنيه، فضلاً على أن كل 10 قروش زيادة

تقرير

سيول تتوسط بين ترامب وكيم: «القمة» تستعيد عافيتها

قراراتٌ متناقضة ومتتالية، تتخذها الولايات المتحدة... هدوء ومشاعر ودية تارة، وعودة إلى التصعيد وعدائية في اللهجة تارة أخرى، في مشهد يترك العالم أمام مزاجية ترامب في شأن «قمة سنغافورة»

بعدما خرج الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يوم الخميس الماضي، ليعلن إلغاء القمة المرتقبة في 12 حزيران المقبل، في سنغافورة، مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، عاد ليتراجع عن قراره. فبعد أقل من 24 ساعة، أعلن أن اللقاء لا يزال ممكناً انعقاده بعد «محادثات مثمرة جداً مع كوريا الشمالية من أجل عقد القمة». وبعد 24 ساعة على ذلك، أي أول من أمس، وجهت الصحيفة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز، رسالة متفائلة أخرى عندما قالت إن «فريق استطلاع من البيت الأبيض سيغادر إلى سنغافورة كما هو مبرمج من أجل القيام بالتحضيرات اللازمة في حال إجراء القمة».

على هامش التضارب الذي بدا يخرج من الإدارة الأميركية حول أي حدث، نظراً إلى الفوضى البادية في عملها في ظل رئاسة ترامب، فإنّ التطور الملموس الوحيد الذي استجدّ في الساعات الأخيرة عقب إعلان ترامب إلغاء القمة، تمثّل في لقاء مفاجئ، عقد أول من أمس، بين الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن، وكيم جونغ أون، في المنطقة المنزوعة السلاح بين الدولتين. وفي أعقاب هذا الحدث الدبلوماسي قال الرئيس «الجنوبي»، إنّ كيم «أعرب عن أمله في وضع حد لتاريخ من الحرب والمواجهة من خلال نجاح القمة الكورية الشمالية - الأميركية والتعاون في سبيل السلام والازدهار»، مشيراً إلى أنه اتفق والزعيم الكوري الشمالي على الالتقاء مجدداً «إذا اقتضى الأمر». وفي تصريحه للصحافيين، أوضح الرئيس الكوري الجنوبي أنّه حضّ الطرفين الأميركي والكوري الشمالي على «إزالة سوء التفاهم من خلال الاتصال المباشر، وعلى إجراء حوار كاف مسبقاً من خلال مفاوضات على مستوى العمل في شأن جداول الأعمال التي سيتم الاتفاق عليها في القمة»، مضيفاً أنّ «الزعيم كيم وافق على ذلك»، ومؤكداً في الوقت نفسه أن كيم أعاد التأكيد على التزامه التخلي عن أسلحته النووية ولكنه أبدى في الوقت نفسه مخاوف تتعلق بـ«أمن نظامه» إذا ما اتخذ مثل هذه الخطوة.

> وصل وفد دبلوماسي أميركي أمس إلى كوريا الشمالية

وكانت كوريا الشمالية أعلنت، عبر وكالة أنبائها الرسمية، أنّ «كيم جونغ اون شكر مون جاي إن على الجهود الكبيرة التي بذلها في سبيل القمة المقررة في 12 حزيران بين جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والولايات المتحدة، وعبّر عن رغبته الثابتة في انعقاد هذه القمة التاريخية».

في السياق، اعتبر الأستاذ في جامعة «دونغوك» في سيول، كوه يو هوان، أنّ لقاء أول من أمس يزيد من احتمال انعقاد القمة بين واشنطن وبيونغ يانغ، موضحاً أنّ ما جرى «يهدف إلى تسوية سوء التفاهم الناجم عن مشاكل المفاوضات التي ستتم بين واشنطن وبيونغ يانغ.

ومساء أمس، ذكرت وزارة الخارجية الأميركية أنّ الوفد يجري محادثات مع مسؤولين كوريين شماليين في المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين. وقالت المتحدثة باسم الخارجية هيذر نويرت، في بيان: «تواصل التحضير لاجتماع بين الرئيس (دونالد ترامب) وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون». بدورها أوضحت «واشنطن بوست» أنّ سونغ كيم كان سفير واشنطن لدى سيول ومفاوضاً سابقاً في الملف النووي مع كوريا الشمالية، مضيفةً أنّ الوفد الأميركي التقى بنائبة وزير خارجية كوريا الشمالية تشوي سون هوي.

إزاء هذا الجو المتفائل، ثمة وجهة نظر أخرى، عبّر عنها مثلاً المحلل السياسي الروسي فاسيلي كاشين، الذي كتب مقالة في صحيفة «إيزفيستيا»، يقول فيها إن خبراء، بمن فيهم أميركيون، توقعوا منذ البداية «عدم انعقاد لقاء القمة في سنغافورة بسبب الفجوات التي لا يمكن تجاوزها بسهولة بين توقعات القيادات، والنخبة السياسية الأميركية، والواقع»، مضيفاً أنّ «الأولوية المطلقة للسياسة الخارجية لكوريا الشمالية هي بقاء نظامها السياسي، وهذا باعتقاد بيونغ يانغ مرتبط بالقدرات العسكرية والاكتفاء الذاتي اقتصادياً، والأهم الاستقلال السياسي الكامل». ويشرح كاشين أن أي تحرك في اتجاه نزع السلاح النووي يتطلب «باعتقاد معظم الخبراء» العمل على مراحل ولسنوات طويلة، ذلك أنّ «النخبة السياسية لكوريا الشمالية ترى في السلاح النووي ضمان بقائها المادي». على رغم ذلك، «لا يمكن استبعاد موافقة بيونغ يانغ على نزع السلاح تدريجياً في مقابل اعتراف الولايات المتحدة وحلفائها بالنظام القائم في كوريا الشمالية وفك العزلة عنه وضمان أمنه». إنّ تخليها عن برامجها النووية ونزع سلاحها وفق التجربة الليبية الإيجابية كما طرح (مستشار الأمن القومي الأميركي) جون بولتون، أمر غير ممكن».

(الأخبار)

عبر كيم عن رغبته الثابتة في انعقاد «القمة التاريخية» (أ ف ب)

وفيات

آل الصدر وشرف الدين ينعون
السيد علي السيد صدر الدين الصدر
شقيق الإمام المغيّب السيد موسى الصدر أعاده الله وأخويه سالمين.
تقبل التعازي اليوم الاثنين 28 أيار من الساعة الثالثة حتى السابعة بعد الظهر في مؤسسات الامام الصدر في صور. ويومي الاربعاء والخميس 30 و31 أيار من الثالثة حتى السابعة بعد الظهر في جمعية التخصص والتوجيه العلمي قرب أمن الدولة في بيروت.

ذكرى ثالث

تصادف نهار الاثنين الواقع فيه 28 أيار 2018 م. الموافق 12 رمضان 1439 هـ.
ذكرى مرور ثلاثة أيام على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة زهرة محمود عوالة
أرملة المرحوم الحاج رضا حسين عوالي
أولادها: الأستاذ أحمد، محمد، محمود، مهدي، المهندس هادي وفادي
أشقاؤها: المرحومون محمد، علي، أحمد، قاسم، إبراهيم، المؤهل أول المتقاعد عباس، والأستاذ عبدالله
أصهرتها: قاسم صلوب، راجح قانصوه، مرشد قانصوه، علي حاجي، محمود سعد، المهندس عدنان رحيل، وحسن طحان
وبهذه المناسبة ستتلى آيات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحها الطاهرة، وذلك في تمام الساعة الخامسة عصراً في النادي الحسيني لبلدتها عدلون.
الأسفون: آل عوالة، آل وهبي وعموم اهالي بلدة عدلون
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

لإعلاناتكم الرسمية والمطبوعة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

اعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لزوم التعاقد مع استشاري للمساعدة في ادارة مشروع مقدمي خدمات التوزيع.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 250/ل.ل. (مائتي وخمسون الف ليرة لبنانية).
تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي.
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2018/7/6 عند نهاية الدوام الرسمي قبل الساعة 11,00 من بعد الظهر.
بيروت في 2018/5/22
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1125

اعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لزوم الاشراف على مراقبة تنفيذ اعمال مقدمي خدمات التوزيع، موضوع استدراج العروض رقم ث4/350 تاريخ 2018/1/17، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/6/22 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ ل.ل. (ثلاثمائة الف ليرة لبنانية).
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/5/21
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1116

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ بنك بيروت ش م ل الدامج لترانس أوربنت بنك بالمعاملة 2007/330 وقد حلّ محلّه بالتنفيذ شركة كريديليز ش.م.ل. بوجه الدكتور ناجي اميل نجم سندات وشهادة قيد تأمين تحصيل لرصيد دين طالب التنفيذ البالغ /893 324/ د.أ. عدا الفوائد والرسوم ولدين شركة كريديليز ش.م.ل. الحالة بالتنفيذ البالغ/244060/ د.أ. عدا الفائدة والرسوم.
ويجري التنفيذ على العقار 968/شحتول وعلى القسم 6 من العقار 1304/ذوق مصبح.
- العقار 968/شحتول وهو بموجب الافادة العقارية قطعة ارض بعل مشجرة عريش، مساحته 1160 م.م. وبالكشف تبين انه عبارة عن ارض بعل سليخ لا بناء عليه.
.القسم 6/1304 ذوق مصبح وهو بموجب الافادة العقارية سطح معد للبناء، مساحته 236م.م وبالكشف تبين انه سطح.
- تاريخ قرار الحجز 2010/4/8 وتاريخ تسجيله 2010/5/17
- بدل تخمين العقار 968/شحتول 116000 د.أ. وبدل طرحه بعد التخفيض 62814 د.أ.
- بدل تخمين القسم 6/1304 ذوق مصبح 848 499 د.أ. وبدل طرحه بعد التخفيض 243601,20 د.أ.
يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2018/6/19 الساعة 11 قبل الظهر موعداً للبيع في قاعة محكمة كسروان.
للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لامر حضرة رئيس دائرة التنفيذ في كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له، كما عليه الاطلاع على قيود الصحائف العينية العائدة للعقارات موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

تبليغ فقرة حكمية
قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي فاطمة جوني بتاريخ 2018/1/24 بالقرار 2018/64 بالدعوى 2017/382 المقامة من ورثة أنيس الداعوق إسقاط حق المدعى عليه ماهر مروش بالتمديد القانوني والزامه باخلاء الشقة رقم /10/ في الطابق الثاني من البناء القائم على العقار /251/رأس بيروت، والزامه بدفع مبلغ /3,377,168/ل.ل. للمدعين المرخص لهم باستلام مبلغ /6100/ د.أ. من الصندوق الحديدي العائد للمحكمة.
مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

اعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت هداب رائف ذبيان وكيلة مروان عفيف ذبيان احد ورثة نوفا احمد ذبيان سند ملكية بدل ضائع للعقار 3440 مزرعة الشوف.
للمعترض مراجعه الامانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف طلبت صونيا رؤوف برجاس بو ضرغم وكيلة سمير عادل حمزة احد ورثة عادل سليم حمزة احد ورثة سليم سليمان حمزه سند ملكية بدل ضائع للعقار 197 بعقلين.
للمعترض مراجعه الامانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين مهدي الحاج حسن لموكله أحمد حسين سماحه سندات تمليك بدل ضائع لبائعي موكله علي وأحمد وحسين أولاد سليمان الحاج دياب بحصصهم بالعقار636 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب فادي محمد الحاج حسن بصفته مفوضا بعقد البيع سندات تمليك بدل ضائع بحصص البائعين خليل ويوسف وسيده أولاد ابراهيم شدياق بالعقار 1296 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب بشير أحمد الموسوي لموكلة مورثه جرجس ابراهيم الشدياق سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1296 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب بشير أحمد الموسوي لموكلة مورثه جرجس ابراهيم الشدياق سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1296 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب هليل علي حميه لمورثته رمزية عجاج حميه سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار1493 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب طنوس يوسف الفخري لموكله ادوار يوسف اسحق سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار689 شليفا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي فوزي مشيك لموكله عجاج علي مشيك سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار234 حوش بردى.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب أحمد مصطفى الدلباني لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 178 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي حميه لمورثته رمزية عجاج مشيك سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1296 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

مبوب

خرج ولم يعد

غادرت العاملة الإثيوبية
BILKISA ABU GIZA
مكان عملها لدى محمد هاشم، مفرق النميرية يرجى ممن يجدها الإتصال على الرقم: 03/830301

غادر العامل البنغلادشي
MONIR HOSSAIN
نحذر بعدم استخدامه

استراحة

كلمات متقاطعة 2880

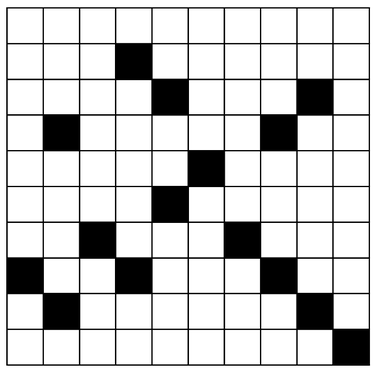

أفقيا
1- دولة في منطقة الكاريبي عاصمتها سانتو دومينغو – 2- أهم مرفأ عالمي لتصدير البنّ في البرازيل – أكبر سلسلة جبال في أوروبا من قممها المون بلانّ – 3- يتساقط من الشجر في فصل الخريف – مثلث الشكل مع رأس مشترك – 4- والدة – منخل الدقيق والحبوب – 5- دولة أفريقية كانت تُعرف بالسودان الفرنسي عاصمتها باماكو – مداخل المنازل – 6- بالماء ومصائبه – يمشي على قدميه – 7- ظرف بمعنى وسط – مصيبة وحلول الشر – للتفسير – 8- متشابهان – يصوّت الضفدع – أمر خفيّ – 9- خلاف الهجوم – 10- بلدة لبنانية جنوبية بقضاء صور

عمودياً
1- عاصمة الباكستان – 2- للنفي – عصابة نشأت في إيطاليا وانتشرت في جميع أنحاء العالم – 3- إقتراب – ضد خشن وصلب – للتعريف – 4- إسم أكبر فضيحة سياسية في تاريخ أميركا كان بطلها الرئيس الأميركي الراحل ريتشارد نيكسون – فولاذ – 5- محترم ومجرّب – ماركة سيارات – 6- يبس الخبز أو اللحم – منخفض بالأجنبية – بنط ويتب – 7- أحد أبناء آدم وحواء قتله أخوه قابين حسداً – حرف عطف – 8- قائد منظمة ومقاوم ومناضل وثائر فنزويلي معروف مسجون اليوم في فرنسا – ثمن البضاعة – 9- وجع – شهر ميلادي – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني - متشابهان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- سوق الصابون – 2- ملحم بركات – 3- يد – الباهرة – 4- جلبابي – 5- صفاقة – واحة – 6- فوري – مل – 7- يونسكو – 8- رب – ياكوتيا – 9- لبن – شيف – 10- صور - اندورا

عمودياً
1- سمير صفير – 2- ولد – فو – بلو – 3- قح – جاري – بر – 4- أم القيوين – 5- لبلبة – نا – 6- صربنا – مسكين – 7- اكابولكو – 8- باهيا – وتشو – 9- وتر – حس – بير – 10- ة ة ة – يافا

sudoku 2880

2			5	8		1		9
	8			7				
		3		2	1		4	
8			6				2	5
6	3	4						7
		2				3		
7					9	2		
		8	1					6
	2		7	5		9	1	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2879

6	5	8	4	2	3	7	9	1
7	4	2	1	8	9	3	5	6
1	3	9	7	6	5	4	8	2
3	7	6	8	1	4	9	2	5
9	2	4	6	5	7	1	3	8
8	1	5	9	3	2	6	4	7
4	9	1	2	7	8	5	6	3
2	6	3	5	4	1	8	7	9
5	8	7	3	9	6	2	1	4

مشاهير 2880

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس جزائري (1932-1978)، كان من أبرز رجالات السياسة في الجزائر والوطن العربي في القرن العشرين. أصبح أحد رموز حركة عدم الإنحياز

6+5+4+2 = عاصمتها ليما ■ 8+1+11+9 = من أسماء السيف ■ 3+7+10 = حروف العلة

حل الشبكة الماضية: **توماس اديسون**

إعداد
نعوم مسعود

رمضان 2018

محمد رمضان وسيّد رجب في «نسر الصعيد»

الدراما المصرية على هامش خطاب الدولة

مازن حلمي

خلال احتفالية إعلان تدشين محور تنمية قناة السويس في شهر آب (أغسطس) عام 2014، وقف الرئيس عبد الفتاح السيسي يلقي خطاباً بلهجة مليئة بالحسرة على الوضع الحالي الذي يعيشه الإعلام المصري، مستعيناً بالعصر الذهبي للإعلام كما يراه، قائلاً: «الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كان محظوظ، لأنه كان بيتكلم والإعلام كان معاه». ثمة أشياء عدة تغيرت في اللحظة التي ألقى فيها السيسي خطابه. شهدت مصر لحظة تغير في تعريف الإعلام ووسائله. لم يعد دور الإعلام يقتصر على الصحافة المطبوعة، والبرامج الحوارية والدعاية الإعلانية فقط، بل صارت القائمة تشمل كل ما تسمعه أذن المشاهد، وتراه عينه. انضمت الدراما التلفزيونية والسينمائية إلى قائمة أبواق خطاب الدولة.

لم تعد الدراما المصرية تحمل فقط أفكاراً سياسية، بل أصبحت هامشية بجانب حضور رئيس لخطاب الدولة والتمجيد في بطولات مؤسساتها وأدوارها الطبيعية المرتبط بالحفاظ على البلد. أصبح هناك تماهٍ واضح بين خطاب الدراما والإعلام، واعتُمدت الخطابة بمفهومها العام، مكوناً رئيسياً في الدراما وصناعة السينما والتلفزيون في مصر.

تصاعدت الوتيرة مع الوقت وفرضت الدولة سيطرتها بشكل كامل على وسائل الإعلام، سواء من خلال شراء وإطلاق قنوات فضائية، أو السيطرة على شركات الإنتاج من خلال تدخل قوى من مؤسسات الرقابة على السينما والتلفزيون. وآخر هذه الفصول تأسيس «لجنة الدراما» التابعة لـ «المجلس الأعلى للإعلام» إحدى مؤسسات تنظيم ورقابة الإعلام في مصر. وقد أصدرت اللجنة ما أطلقت عليه «معايير الدراما» التلفزيونية والإذاعية (راجع الأخبار 2018/5/16).

مع بداية الموسم الرمضاني، ظهر إحكام الدولة على الدراما التلفزيونية. بدا واضحاً الخطاب الذي تحاول تقديمه من خلال مسلسلين بالتحديد: «كلبش 2»، الذي يؤدي أمير كرارة دور الضابط فيه. ويذكر أن المسلسل في جزئه الأول لاقى نجاحاً جماهيرياً كبيراً خلال الموسم الرمضاني السابق. أما المسلسل الآخر فهو «نسر الصعيد» الذي يؤدي فيه محمد رمضان دور الضابط أيضاً. لا يبدو حضور ضباط الشرطة في هذا الموسم الرمضاني غريباً، فالأمر بدأ منذ سنوات، وتصاعدت الوتيرة، حتى أصبح حضور الدراما هامشياً في ظل الخطب التي تمثلئ بها المسلسلات عن بطولات مؤسسات الدولة، وخاصة جهاز الشرطة.

بدا أيضاً أن الخطاب الذي يمتدح بطولات ضباط الشرطة قد مرّ بأطوار عدة، يمكن رؤيتها في مسلسل «كلبش» الذي ظهر في جزئه الأول، ضابط الشرطة «سليم» (أمير كرارة)، مغلوباً على أمره، يعاني الظلم وتراكم النظرة الخاطئة لضابط الشرطة. حاول المسلسل في جزئه الأول التأكيد على رسم شخصية الضابط العادل، وتحطيم النظرة السائدة لجهاز الشرطة خلال السنوات الأخيرة.

> تمتلئ الحلقات بالمواعظ الأخلاقية وخطابات التربية الوطنية

في الجزء الثاني، شهدت شخصية الضابط تغيراً، نتيجة تطور الأحداث والخطاب الذي تستخدمه الدولة. اتخذت الأحداث شكلاً آخر مرتبطاً ببطولات الدولة في محاربة الإرهاب والقضاء عليه. لم يعد الأمر محصوراً في سياق محاربة الفساد، باعتبارها صياغة درامية تليق بتسعينيات مبارك، لكن خطاب الدولة الحديث مرتبط اليوم بمحاربة الإرهاب، فكان على المسلسل مواكبة المجال العام، حتى لا يخرج من السباق الرمضاني، كما خرج الذين ضلوا خطاب الدولة.

في الحلقات الأولى، نشاهد تضحية ضباط الشرطة بأرواحهم في مواجهة الإرهاب، والحقيقة أننا لا نشاهدها، بقدر ما نشاهد كماً هائلاً من استعراض المخرج قدراته في تفجير وتحطيم كمّ هائل من السيارات، وتصوير عدد من المطاردات السريعة. بعد ذلك، تأتي خطب البطولة والتضحية، وهنا نرى التعامل مع الدراما باعتبارها جزءاً أصيلاً من الإعلام وتقديم وجبات سريعة من الخطابات الوطنية، حيث لا يترك المخرج مساحة لأي دلالات درامية. انحصار للدراما في مقابل إكمال فراغات خطاب الدولة الإعلامي.

المسلسل الآخر «نسر الصعيد» لم يبتعد كثيراً عن السياق، لكنه اتجه نحو فئة جماهيرية مختلفة. يؤدي بطولة العمل محمد رمضان، الذي طالما ذُكر اسمه من أبواق الحفاظ على الأخلاق والذوق الفني، كدليل على رداءة القيمة الفنية التي تقدم أخيراً. يومها، طالب المنتقدون الدولة بالحد من خطر أفلامه المليئة بالعنف وارتكاب الجرائم، واتجه بعضهم أحياناً لتحميل محمد رمضان أسباب انهيار البناء الأخلاقي للمجتمع، وزيادة نسبة الجريمة والعنف.

لكن بين ليلة وضحاها، تحول محمد رمضان من المثال السيئ في تدهور الذوق العام إلى مثال وقدوة حسنة، على الشباب جميعاً الاحتذاء بها. هكذا تحول خطاب الإعلام نحو رمضان، الذي حقق حجم مشاهدات مرتفعة - وربما غير مسبوقة، مع مسلسله «الأسطورة» قبل عامين. تغيُّر الخطاب الإعلامي لم يكن نتيجة المصادفة، لكنه كان مصاحباً للصور التي نشرت في الصحف حيث يظهر رمضان مرتدياً الملابس العسكرية بعد دخوله الجيش لتأدية خدمته في بداية العام الماضي. أصبحت القنوات الفضائية والبرامج الحوارية تقدمه باعتباره قدوة حسنة، حتى إنّ أحد مقدمي البرامج ذهب لإجراء حوار والتصوير معه من داخل أحد معسكرات الجيش.

في «نسر الصعيد»، يؤدي رمضان دور ضابط شرطة صعيدي. تمثلئ حلقات المسلسل بالمواعظ الأخلاقية، وخطابات التربية الوطنية. بل إنّ صناعه وقعوا في أخطاء فنية ساذجة، تم تداولها أخيراً على صفحات التواصل الإعلامي. لا تبدو الدراما محوراً أساسياً في صناعة المسلسلات أخيراً في مصر، حيث لن تجد أبداً مبرراً درامياً في مشاهدة تدريبات قوات الجيش المصري خلال إحدى الحلقات، سوى أن نوعاً جديداً من الدراما تشهده الساحة الفنية، سواء كان ذلك نتيجة تفريغ المجال العام، كما يرى بعضهم، أو نتيجة سيطرة الدولة على الفضائيات، كما تشير بعض التقارير الصحافية.

مع تضاءل حجم القيمة الدرامية في مسلسلات رمضان وإعادة تعريف الدراما باعتبارها جزءاً أصيلاً من الخطاب الإعلامي، ومع توسع سلطات الرقابة الأخلاقية والوطنية من جانب مؤسسات الدولة على الأعمال الفنية، ربما تتحول المسلسلات المصرية بعد أعوام إلى دروس في التربية الوطنية، أو ربما يخرج أحد رؤساء مصر بعد عشرات السنوات، مشيداً بالإعلام الذي تمتلكه حالياً الدولة المصرية.

«كلبش 2»: 00:00 على cbc وmbc4، و21:00 على «الحياة مسلسلات» و«الظفرة»، و1:00 على «OSN يا هلا الأولى»

«نسر الصعيد»: 23:00 على dmc و«دبي»، و1:00 على «dmc دراما»

رمضان 2018

«طريق» الإنتاج المشترك تأخذنا إلى الواقع

وسام كنعان

قد لا يكون مفيداً البحث في خلفيّات مسلسل «طريق» (عن قصة «الشريدة» لنجيب محفوظ. سيناريو . حوار سلام كسيري وفرح شبّا - إخراج رشا شربتجي - إنتاج شركة الصبّاح)، على اعتبار أننا نشاهد مسلسلاً ثلاثينياً مأخوذاً عن قصة قدّمت مرّة كفيلم مصري («الشريدة» إخراج أشرف فهمي، بطولة نجلاء فتحي ومحمود ياسين ـ 1982)، بخاصة أن تصريحات صنّاع العمل تضاربت حول مرجعية المسلسل، بمعنى أن المشروع لم يكن واضح المعالم، ثم تخلت الجهة المنتجة فجأة عن السيناريست السورية ريم حنا، واستعانت بكاتبة ناشئة هي كسيري، دخلت معها على الخط كاتبة ثانية، هي شبّا. تلت ذلك حالة «عسكرة» على النص بمنطق الورشة بين الكاتبتين ونجمي العمل عابد فهد ونادين نسيب نجيم، ومخرجته رشا شربتجي. سريعاً، احتل المسلسل مكانته لدى الجمهور، وسط حالة متابعة في مزاج التلقي. بعضهم أربكه الشرط الواقعي للحكاية، وشخصياته الحياتية. ربما كان ينتظر تشويقاً وأجواءً مافيوية، أو خيانات زوجية. على الضفة الأخرى، انسجم آخرون مع مقترح الحكاية، وتماسكها والاجتهاد الأدائي العميق للنجم عابد فهد وبنائه كاركتيراً جديداً (راجع المقال أدناه)، إضافة إلى تخلي نادين نجيم عن التركيز على جمالها، وظهورها محامية تعرّضت سابقاً لحادث حرق ترك آثاره البالغة على جانب من وجهها، ويدها اليمنى، فراحت تخفي تلك التقرّحات بشعر مستعار وكفّ أسود. المسلسل ينطلق من حكاية المحامية أميرة بو مصلح (نادين نسيب نجيم)، وهي مسحوقة مادياً، تعيش مع عائلتها في بيت تلحقه بقالية، ومحطة وقود شبه عاطلة من العمل بسبب فرعية الطريق الذي تقع عليه. تتعرض العائلة لضغط من صاحب العقار (مجدي مشموشي) الذي يحصل على حكم محكمة بإخلاء المستأجرين بنيّة بيعه لتاجر المواشي واللحوم السوري جابر سلطان (عابد فهد). تتصاعد الحكاية وفق مبررات درامية منطقية، وبصيغة سلسة تعلو رويداً رويداً نحو الذروات المشوّقة، ولو بتراتبية هادئة. إلا أنها تترك المشاهد وسط فضول متوهّج، وطرح إشارات استفهام، ووضع سيناريوهات محتملة لتباغته بحلول قد تكون مختلفة عما يتنبأ به. محاولة اغتصاب أميرة في مكتب رجل الأعمال الفاسد، ثم طريقة استنجادها بـ «الديلفيري» قبل اتصال المجرم بالنائب العام ليستعين بحظوة علاقاته الفاسدة معه، ضد امرأة مستضعفة، لكنها شخصية جذّابة بصلابتها وعنادها وغزارة معرفتها بحقوقها، واعتدادها بمهنتها. تلت ذلك طريقة تنفيذ مشهد الخطف، وقتل سائق التاكسي وخطف سهيل شقيق جابر المُقعَد (يلعب الشخصية بخفة ساحر، المخضرم عبد الهادي الصبّاغ) بليه اقتحام الدرك لمطعم «السلطان»، ثم صدم سيّارة عابرة لشقيقة أميرة (رينة مكي) أثناء ممارستها رياضة الجري اليومية. «التجزير» الذي يحصل على أبواب مشافي لبنان لمن لا يملك تأميناً أو ضماناً صحياً، كل تلك المشاهد تمرّ في «طريق»، لتكون بمثابة مفاتيح مُطقّمة مترفة بالواقع اللبناني الذي قلّما يمرّ عليه مسلسل مشترك أو محلي. كذلك تترك فرصة للتوغل في هوامش قصصية جديدة، أو تتحوّل إلى ستائر خَتامية تسدل عند نهاية بعض الحلقات، عساها تخلق شغفاً مضاعفاً إليه وحماسة تجاه ما يمكن أن يراه تباعاً.

فعلياً، لم تبدأ قصة الحب حتى الآن، لكن النسج حولها بهذا الاشتباك مع اليومي والمعيش في لبنان يعطي انطباعاً إيجابياً لما يمكن أن نراه لاحقاً، على أن تكون قصة الحب مجرّد خط مبرر في مشهدية العمل وتنويعاته المتوقعة لاحقاً. يمكن القول إنه حتى الحلقة التاسعة، تظل نادين نسيب نجيم للمرة الأولى كممثلة وصلت إلى سويّة محترفة ونـ حقيقي، تشتغل بعمق على ثبات النظرات ولغة الجسد وردود الفعل وطبقة الصوت. كلّ ذلك بعيداً عن سياق عرض الأزياء الذي كانت توضع فيه سابقاً. ويحسب لرشا شربتجي هنا شغلها على ممثليها ومحاولة تمرير كل ما يتاح في العمل الفني لمصلحتهم كي يتمكّن هؤلاء من القبض على الجمهور!

«طريق»: 22:30 على mtv و17:00 على mbc4

تحلّ نادين نسيب نجيم للمرة الأولى كممثلة تشتغل بعمق على ثبات النظرات ولغة الجسد

عابد فهد إلى الصدارة... ماكينة أداء!

خلال السنوات القليلة الماضية، لم يكن عابد فهد في أفضل أحواله. منذ أن ظهر في لقائه الشهير مع نيشان في مجد عابد فهد لم يندثر، وبأن عجلته الإبداعية عادت إلى سكّتها القويمة. في هذا الموسم، اعتذر عن عدم أداء دور شخصية «هارون الرشيد» (كتابة عثمان جحي وإخراج عبد الباري أبو الخير) لصالح حضور وكضيف شرف في العمل نفسه، وبطولته المطلقة في «طريق» (عن قصة «الشريدة» لنجيب محفوظ. سيناريو وحوار سلام كسيري وفرح شبّا وإخراج رشا شربتجي). في هذا المسلسل، يكشف الممثل السوري أن فهمه لفنّ التمثيل لا يتوقّف عند عفويته وفطرية موهبته العميقة، رغم أن مفهوم الأداء المعاصر يتطلب التركيز على هاتين النقطتين. لكن فهد متكئاً على تاريخه الطويل من دون تخرّجه من أي أكاديمية للتمثيل، ينجز في شخصية «جابر سلطان» واحدة من القواعد الذهبية التي رسّخها المعلّم الروسي فيسيفولد مايرهولد حول تكنيك الممثل، «البايوميكانيك» (ميكانيكية الجسم). بمعنى أن يتمكّن الممثل من ترجمة الشعور الدرامي عن طريق الحركة النموذجية، وهو ما يفعله بطل العمل، بتحوّله إلى ماكينة أداء. فهم فهد حال الشخصية وبنى لها تاريخاً، ثم صاغ مـ الـ «ستانيلسبت» وباقي فريق العمل شكلها الخارجي، وركّب لها طبقة صوت خشنة، وأفعالاً مطابقة لجوهرها النفسي، وبدأ العمل على فكاهتها وجانبها الطريف، لتكون النتيجة عبارة عن كاركتير نموذجي جديد على تاريخ الممثل، لم يسبق للدراما العربية أن قدّمت شبيهاً له. يسرح فهد ويمرح بتركيز عال، خاصّة لدى تطعيم السياق الأدائي بنكهة ساخرة. فكلّ من يعرفه عن كثب، يدرك حسّه الكوميدي العالي، وسرعة بديهيته وحرفته في صياغة النكتة!

بعد «طريق»، يحتاج نجم «الولادة من الخاصرة» للعودة إلى بيته الكوميدي القديم. فمن ينسى دوره في «البناء 22» (إخراج هشام شربتجي) ولعبه بالقرب من «بهلول» (الممثل الراحل عصام سليمان) أو حضوره المتكرر في «مرايا» ياسر العظمة؟ على أي حال، لم يكن هذا النجاح الواضح يتيماً هذا الموسم، بل زاده وكرّسه أكثر. التباين الحاد في الصياغة الأدائية لشخصية الخليفة العباسي «موسى الهادي» التي يؤديها في مسلسل «هارون الرشيد». تحضر هذه الشخصية في الحلقات الأربع الأولى من العمل. فتعطيه مساحة مضافة للتشويق والشغف. يلعب عابد هنا في «أرضه وبين جمهوره» أي في النوع التاريخي الذي بنى له شهرة طائلة، وصنع اسمه في مراحل تأسيسية. هو «جسّاس بن مرّة» في «الزير سالم» (وليد سيف وحاتم علي) و«الحجّاج» (جمال أبو حمدان ومحمد عزيزية) و«الظاهر بيبرس» (لغسّان زكريّا ومحمد عزيزية). أما في العمل الجديد، فهو الخليفة المهووس بالكرسي والراغب في عزل شقيقه هارون الرشيد، وتولي ابنه الطفل جعفر ولاية العهد. يبطش «الهادي» ويقتل ويفتح أبواب سجونه بانطباعات و«ري أكشنات» خاصة. يقفز صاحب الشخصية كبهلوان، يخطف قلب مشاهده، ويأسر انتباهه وربمّا يجعل متلقيه ببراعة شغله على وشك التعاطف معه، رغم أنه ليس صاحب حقّ! أخيراً تردّيه آلة «الخيزران» بالسّم (تؤدي الدور بثبات مدهش النجمة سمر سامي) فيموت بمشهد ختامي يعلق في الذاكرة. يمكن القول بثقة عالية بأن عابد فهد هو نجم الموسم دون منافسة هذا العام على الأقل بين سوريا ولبنان!

وسام...

«طريق»: 22:30 على mtv و21:00 على mbc4
«هارون الرشيد»: 21:00 «روتانا خليجية» وART 2 «حكايات 2»، 5:00 على «نايل دراما»، 16:00 على «المحور»، 01:00 على «النهار دراما»

رادار

تركي آل الشيخ: السعودية تمضي في «مود» الفرفشة!

زكية الديراني

كل الأنظار تتجه الآن إلى أواخر الصيف الحالي الذي سيشهد افتتاح العديد من القنوات السعودية متعددة الاختصاصات. بالطبع، ستتنوع مجالات تلك الشاشات بين السياسة والمجتمع، لكن ستكون للفن والترفيه حصة الأسد. في هذا السياق، تكشف مصادر لـ«الأخبار» أن تركي آل الشيخ «رئيس الهيئة العامة للرياضة السعودية» ومستشار ولي العهد السعودي يستعدّ لإطلاق قناة ترفيهية تحمل اسم «مود» (اسم مبدئي) ذات توجّه فنيّ وترفيهي. طبعاً، يندرج ذلك ضمن سياسة الانفتاح التي وضعها محمد بن سلمان للترويج بأنه داعم لـ «الانفتاح الفني والثقافي»، ونيته تحويل المملكة إلى واحة شبيهة بدبي. صحيح أن آل الشيخ يُعرف بولعه بالشعر والرياضة، لكن اسمه تكرّر في الأشهر الأخيرة مع تدخله في القرارات المتعلقة بقناة mbc إثر اعتقال بن سلمان رئيس مجلس إدارة الشبكة السعودية وليد آل ابراهيم. عندها، وضع آل الشيخ يده على القرارات المصيرية المتعلقة بالشبكة، وطُرح اسمه ليكون ضمن مجلس إدارة المحطة. لكن المجلس لم يتشكّل لغاية اليوم، رغم أن الابراهيم خرج إلى الحرية بعدما تنازل عن جزء كبير من أسهم القناة للديوان الملكي (الأخبار 2018/1/30 . 2017/11/13). على الضفة الأخرى، يرى بعضهم أن اتجاه آل الشيخ نحو الترفيه وإطلاق قناة «مود»، يعدّ خطوة أولى لضرب mbc التي تعاني حالياً من تراجع نسبة المشاهدين إثر المطبات المالية والسياسية التي عصفت بها بعد وضع اليد السعودية عليها. في الأشهر الماضية، وجدت المحطة نفسها في مشاكل لا تحسد عليها، أبرزها اعتقال الابراهيم ولاحقاً منع عرض جميع الأعمال التركية وخسارتها نحو 30% من المشاهدين والإعلانات، وخسارتها جزءاً مهماً من المسلسلات الرمضانية التي تعرضها سنوياً لصالح التلفزيون السعودي («عوالم خفية» لعادل إمام مثالاً). إطلاق شاشة ترفيهية سعودية جديدة تحظى بموافقة بن سلمان، ستكون المنافس الأول لـ mbc التي اشتهرت بمهارتها في صناعة الترفيه على مدى سنوات. وهذا الأمر ميّزها عن غيرها من الشاشات الخليجية، واستطاعت أن تدخل قلوب المشاهدين الخليجيين. هكذا، عرف آل الشيخ مفاتيح اللعبة جيداً، وبدأ الاستعانة ببعض الاشخاص الذين كانوا يعملون سابقاً ضمن فريق mbc وصرفوا من عملهم، بخاصة أنّ عدداً من أولئك العاملين مقيمون في دبي حيث تم التخلي عنهم على مراحل متتالية في السنوات الأخيرة. كما اشترى القائمون على «مود» بعض البرامج الأجنبية من بينها deal or no deal الذي سبق أن قدمته مايا دياب على قناة «النهار» المصرية عام 2012. لكن المغنية اللبنانية لم تنجح في تجربتها التلفزيونية التي تقوم على المسابقات. اشترت «مود» العمل مجدداً وعدّلت في تركيبته ليطل على المشاهدين في حلّة جذابة. تلفت المصادر إلى أنه تمّ تحديد شهر آب (أغسطس) المقبل ليكون تاريخ إطلاق «مود»، على أن يكون مركزها الأساسي مدينة الرياض. فهل هذا أول الغيث صوب إطلاق المزيد من القنوات السعودية التي تعنى بصناعة الترفيه والفرجة وانحسار دور mbc وغرقها في الرمال السعودية؟

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 أيار 2018 العدد 3477

قضية

محمد صلاح: سأكون حاضراً في روسيا

26. هذا الرقم، سيحفظه المصريون (وجميع المتابعين) جيداً. في هذه الدقيقة، أُصيب محمد صلاح خلال المباراة التي جمعت فريقه ليفربول الإنكليزي بريال مدريد الإسباني، في نهائي دوري أبطال أوروبا. وهذه هي المرة الأولى التي يصل فيها ليفربول إلى النهائي، منذ خسارته أمام ميلان الإيطالي في نسخة 2007. أما ريال مدريد، فهو بطل النسختين السابقتين، وحامل الرقم القياسي للفوز للبطولة، بـ 13 مناسبة (بعد النهائي الأخير). كل هذا، لا يعني المصريين، وما يعنيهم، هو تحديد فترة غياب محمد صلاح. وكان واضحاً أن دموع صلاح التي انهمرت بعد الاحتكاك القاسي إلى حد الضرب من المدافع الإسباني سيرجيو راموس، كانت دموعاً تنهمر على المونديال، وتفكر أبعد من كييف، حيث ملعب المباراة. كانت دموعاً خائفة على انقطاع الطريق إلى موسكو.

حمل صلاح كتفه وغادر، لكن المصريين لم يتوقفوا. اعتذر راموس ليلاً على تويتر، لكن مصريين غاضبين، ما انفكوا يشتمونه. ولا يتوقف السبب على الصورة الكاريزماتية التي يتمتع بها النجم المصري وحسب، بل على موقعه ودوره وأهميته في صفوف المنتخب المصري، الذي سيواجه الأوروغواي في أولى المباريات وأصعبها، قبل أن يلعب مع السعودية وروسيا المستضيفة. وبعد المباراة، اشتعلت حرب، بين الجميع، ضدّ سيرجيو راموس، وهي حرب لا يطفئها شيء على ما يبدو إلا خبر يؤكد عودة «مو صلاح» قبل المونديال. مدرب صلاح، الألماني يورغن كلوب، كان متشائماً، وقال معلقاً: «يبدو أن الإصابة خطيرة وخطيرة جداً، سننتظر ونرى». وأضاف: «تدخّل راموس على صلاح أشبه بالمصارعة الحرة». وعلى الرغم من

قال: انا واثق من اني ساكون في روسيا، ساجعلكم فخورين (أ ف ب)

غضب كلوب، وتشاؤمه حول إصابة صلاح، إلّا أن الاتحاد المصري لكرة القدم نشر في حسابه على «فايسبوك» بياناً حاول فيه امتصاص نقمة المصريين وطمأنتهم إلى أن محبوبهم قادر على العودة، قال فيه: «أفاد المسؤولون في النادي الإنكليزي في آخر اتصال بأنه أُجريَت الأشعة على كتف صلاح وأظهرت نتيجتها أن اللاعب أصيب بجزع في أربطة مفصل الكتف». ونقل طبيب المنتخب المصري محمد أبو العلا تفاؤله بإمكانية التحاق صلاح بالمنتخب في المونديال الروسي. وكانت هيئة الإذاعة البريطانية BBC أول من نقل خبراً أكدت فيه غياب صلاح عن المونديال، مرجحةً أن تكون إصابته عبارة عن كسر في الكتف، وهذا يحتاج إلى 6 أسابيع في أقل تقدير، بينما يبدأ المونديال بعد ثلاثة أسابيع، والمفارقة أن مصر تقع في المجموعة الأولى التي تنطلق مبارياتها في البداية. رغم ذلك، فإن قرار استبعاد صلاح من التشكيلة الذاهبة إلى موسكو يبدو مستحيلاً، ولا سيما أن المصريين متمسكون بنجمهم الكبير. أحد التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي ذكّر بالقيصر الألماني فرانتس بكنباور عندما لعب المونديال وهو يعاني من إصابة مشابهة. لكن هذا التعليق لا يخلو من العاطفة، إذ إن العالم تغيّر. ورغم العريضة التي طالب بها المصريون لمعاقبة راموس، ورغم اعتذار الأخير، إلا أن النادي الإنكليزي قد لا يقبل، غالباً، مشاركة صلاح في المونديال، إن كان ذلك يشكّل خطراً عليه، ما سيضع اللاعب والاتحاد المصري لكرة القدم في موقف حرج.

أبرز التعليقات على إصابة صلاح، جاءت من «ميدو»، اللاعب السابق في أياكس أمستردام وعدة فرق إنكليزية، اعتبر فيه أن تدخّل راموس كان مقصوداً وكان بقصد الأذية، وهو اتهام «خطير» من لاعب محترف، لكنه في الوقت عينه، يظهر حجم الآمال التي يعلّقها الشارع المصري على اللاعب العربي الذي فاز بجائزة أفضل لاعب في الدوري الإنكليزي أخيراً.

من الناحية الفنية، وفي حال عدم تمكن صلاح من اللعب مع مصر في المونديال، فإن ذلك سيصعّب مهمتها إلى درجة كبيرة، فاللاعب ليس عادياً، وليفربول نفسه فقد نصف إمكاناته، بل معظمها أول من أمس، عندما غادر صلاح. الأخير، بوضوح تام، لاعب لا يمكن تعويضه. لكن عموماً، ورغم كثرة التقارير الصحافية، فإن غياب صلاح ليس مؤكداً، والأمل كبير بعودته، وخاصةً من الأجهزة الرسمية في مصر التي تساير المصريين في شغفهم ولهفتهم للمونديال، الذي صار محصوراً بمحمد صلاح. وإلى تصريح الطبيب، أكد وزير الرياضة المصري أن صلاح سيتعافى خلال أسبوعين، وسيكون اسمه حاضراً في تشكيلة المنتخب النهائية التي ستعلن في 4 حزيران. والأهم من هذا كله، هو تغريدة صلاح نفسه على تويتر، حيث قال: «كانت ليلة عصيبة. لكني محارب. على عكس كل التوقعات، أنا واثق من أني سأكون في روسيا. سأجعلكم فخورين. حبكم ودعمكم لي يمنحانني القوة التي أحتاج إليها».

(الأخبار)

«يا عمري»: dvd صار جاهزاً

يدعو المخرج اللبناني هادي زكّاك (1974 ـ الصورة)، يوم الخميس المقبل إلى حضور احتفال توقيع الـ dvd الخاص بفيلمه الوثائقي «يا عمري» (2016 ـ 83 د)، في «مسرح الجميزة» (بيروت). في هذا الشريط الذي حصد حفاوة نقدية في دول عدّة حول العالم، نحن أمام زبدة متابعة صاحب «كمال جنبلاط، الشاهد والشهادة» (2015) لحياة جدّته «هنريت» على مدى أعوام، خصوصاً لناحية تخطّي هذه المرأة التي تتمتّع بحسّ فكاهة عامها المئة. إنّه عبارة عن تجربة سينمائية فريدة عن الذاكرة والهجرة والشيخوخة، تتداخل فيها اللحظات المؤثرة بتلك الطريفة.

توقيع dvd «يا عمري»: الخميس 31 أيّار (مايو) الحالي ـ من الساعة السابعة حتى العاشرة مساءً ـ «مسرح الجميزة» (بيروت). للاستعلام: 76/409109

«مكتبة الحلبي»: الأجواء رمضانية!

منذ إعادة افتتاحها في نيسان (أبريل) 2017، تحرص «مكتبة الحلبي» البيروتية العريقة على تنظيم أنشطة ثقافية، تدور في غالبيتها في فلك القراءة. يوم الجمعة المقبل وضمن أجواء شهر الصوم، تدعو المكتبة إلى أمسية رمضانية مختلفة، ستبدأ مع الحكواتي خالد النعنع (الصورة) الذي سيروي مجموعة قصص من الأدب الشعبي والتراثي. أما المحطة الثانية في هذه الليلة، فستكون مع الموسيقي عبد القادر فتوح الذي سيعزف على العود «تجليّات رمضانية شعبية محبوبة». علماً بأنّ هناك مساحة خاصة مساحة للرسم والتلوين للكبار.

سهرة رمضان: الجمعة 1 حزيران (يونيو) المقبل ـ الساعة العاشرة مساءً ـ «مكتبة الحلبي» (شارع حمد ـ قصقص ـ بيروت). الدعوة عامة ومجانية. للاستعلام: 01/851154

فؤاد الخوري: «طبعة خاصة» من صور الذاكرة

«المصوّر، والممثلة، والحرب الأهلية، والعَلَمْ»، هو عنوان المعرض الجديد الذي يفتتحه الفنان اللبناني فؤاد الخوري (1953)، يوم الخميس المقبل في Ltd.Ed./Plan BEY في بيروت، عند الساعة السادسة مساءً. يضم المعرض المستمرّ حتى 14 حزيران (يونيو) المقبل، مطبوعات وملصقات وبطاقات بريدية تحمل توقيع الفنان المعروف.

بدءاً من مصوّر غائب عن الأنظار، مروراً باللقطة الشهيرة بالأسود والأبيض للفنانة المصرية شريهان وهي شابة تجلس في صالة فارغة، وعلم لبناني مرسوم على حائط مرشوش بالرصاص، إلى صور من الحرب الأهلية متشابهة ومختلفة في الوقت عينه، وصولاً إلى أخرى من مختلف أنحاء العالم وتتناول مواضيع منوّعة... عبر مختلف أعماله، يبرع الخوري في إعادة إنتاج كليشيهاته القديمة برؤيته الخاصة، وهذا ما فعله في معارضه السابقة مثل «ماذا حدث لأحلامي؟»، و«تلك لم تعد بيروت»، و«لي... مكان» الذي ذهب أبعد من ذلك أيضاً، وغيرها.

«المصوّر، والممثلة، والحرب الأهلية، والعَلَمْ»: من 31 أيّار (مايو) الحالي حتى 12 حزيران ـ من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية الثامنة مساءً ـ Ltd.Ed./Plan BEY (شارع لبنان ـ الجميزة ـ بيروت). للاستعلام: 01/444110

باتي سميث ورفاقها: الأمل لأطفال فلسطين

في أعقاب الجرائم الإسرائيلية التي ارتُكبَت أخيراً بحقّ الفلسطينيين، تستعدّ الفنانة الأميركية باتي سميث (1946 ـ الصورة) للمشاركة في حدث خيري فنّي بعنوان Hoping for Palestine (الأمل لفلسطين)، يحتضنه Roundhouse في لندن في 4 حزيران (يونيو) المقبل. العرض من تنظيم مؤسسة HOPING الخيرية (The Hope and Optimism for Palestinians in the Next Generation)، التي تقدّم منحاً للمنظمات والجهات العاملة مع الأطفال في مخيّمات اللجوء. إلى جانب سميث، يضم الموعد أيضاً مجموعة من الفنانين، من بينهم: الموسيقي الأميركي ثورستون مور، وفرقة الروك البريطانية The Libertines، وفنان الهيب ـ هوب البريطاني لويل كارنر، والفرنسي إيريك كانتونا، والكوميديان والكاتب الاسكتلندي فرانكي بويل.

الأخبار
al-akhbar
رياضة
كأس العالم 2018

أنتم السيليساو
«مصير البلاد بين أيديكم»

تشكيلة البرازيل الحالية تضم ابرز اللاعبين من بين افضل الفرق الاوروبية

البرازيل

سيكون غضباً كبيراً

اسوا لحظات كرة القدم في تاريخها هي اللحظات التي انهار فيها البرازيليون على ارضهم. عندما تحول الفرح إلى دمع، والرقص إلى الم. ذكريات ثقيلة يحملها البرازيليون، من اعوام 4 خلت، من دون اي رغبة بالانتقام. كل ما يرغبون به هو العودة بالتاريخ إلى ما قبل 2014، لكي يتسنى لهم الرقص مجددا، ولا احد يمكنه ان يكتب تعريفاً عن علاقة البرازيل بكرة القدم، افضل مما قد يكتبه البرازيليون انفسهم في الملعب. نيمار تعافى، وبات جاهزا. الهجوم البرازيلي في افضل حالاته. السمعة دائما طيبة. والفافيلاس تنتظر بالشغف نفسه، كل مباراة وكل كاس. هكذا، يقدم البرازيليون انفسهم كمشرح فوق الجميع للحصول على الكاس، والرقص على المنصات والمدرجات.

كوستاريكا وصربيا والمنتخب السويسري لن يقفوا سدا منيعا في وجه الفريق البرازيلي

حسث رمضان

بذكريات مليئة بالدموع من الكبار والصغار، من البرازيليين وغير البرازيليين، بذكريات كأس العالم الأخيرة أمام المنتخب الألماني، يدخل المنتخب البرازيلي المونديال اليوم واضعاً نصب عينيه عدم تكرار «الفاجعة» الكروية التي حدثت منذ أربع سنوات. في ذلك الوقت، لم يملك مشجعو «السامبا» القدرة على الاستمرار لمتابعة المباراة. نبرة صوت المعلّقَين اختلفت، لم يؤدّوا مهنتهم كما يجب أن يقدموها للمشاهدين، فالـ«ضحية» ليست عادية، «الضحية» هي البرازيل. وعندما نقول البرازيل، فيكون الحديث عن حامل لقب كأس العالم خمس مرّات، الأم التي أنجبت بيليه وسقراط ورونالدينيو ورونالدو وريفالدو وروماريو وكاكا. الأم التي إذا قررنا أن نعدد من أنجبت لعالم الكرة فلن نتوقّف عن ذكر أسماء أولادها. نتيجة صاعقة لم ولن يتقبّلها أحد سوى «المجرمين» الذين أقدموا على مثل هذه الفعلة. وكانت «جريمة» محقة، قاسية وجميلة في آن، إذ لا بد من إنصاف الألمان.

نعود إلى ذلك النهار. بدأت مباراة نصف النهائي بمعنويات برازيلية عالية، فالبطولة بطولتهم، والأرض أرضهم. على الرّغم من غياب نيمار الذي يعد أفضل لاعب في تشكيلة المدرّب «الكارثي» سكولاري، إلا أن البرازيل وبحسب ما يعرفه الجميع عنها، البرازيل هي البرازيل. «السامبا» بمن حضر. هذه المقولة الأخيرة لم تلوح في سماء الليلة «المشؤومة». أسماء كاوسكار وهالك وفريد الذي لم ولن يفهم أحد كيف حمل على كتفيه رقماً ثقيلاً جداً كالرقم «9». رقم الظاهرة رونالدو. المباراة لم تتعدّ الدقيقة 30 من عمرها. أما النتيجة، فقد داست بثقلها صدور البرازيليين ومشجعي كرة القدم في العالم غير مكترثة بمن تحتها. الأرقام تحطّمت. كما تحطّم الشعب البرازيلي مشاهداً شغفه يتكسر. أكبر نتيجة في تاريخ «أنصاف نهائيات» كأس العالم كانت في البرازيل (7 ـ 1). انتهى اللقاء، وبدأت الدموع. لاعبين ومدربين ومشجعين وغيرهم ممّن كان حاضراً، تعرفون بقية المشهد.

اللاعبون الألمان بدأوا مراسمهم الاحتفالية. لكن في الوقت عينه كان لاعب بايرن ميونيخ باستيان شفاينشتايغر يواسي البرازيليين، وكأنه على دراية بحجم «الجريمة» التي ارتكبها برفقة زملائه. في مقابلة له مع «بي إن سبورتس» تكلّم المدرّب الكبير أرسين فينغر عن الذي حدث قائلاً: «عندما كنت أشاهد المباراة، قلت في نفسي، أوقفوها، أوقفوا المباراة، إنها البرازيل»، كلام فينغر يفسّر كيف نظر مشجعو كرة القدم إلى ما حدث في ملعب «بيلو هوريزنتي» الذي سيبقى اسمه خالداً إلى الأبد، كجرح عميق في القلب.

> أربع سنوات مضت على الحادثة التي يفضّل الكثير من الناس

حقق المنتخب البرازيلي الفوز في 10 مباريات من أصل 12 مباراة تحت إشراف المدرّب تيتي

والمتابعين عدم ذكرها. اليوم الأمور اختلفت كثيراً. مدرّب جديد. لاعبون لم يكن لهم المكان في 2014، وجدوا أنفسهم ضمن 11 لاعباً أساسياً في تشكيلة المنتخب البرازيلي الحالي، من كوتينيو وغابرييل جيسوس، باولينيو وكاسيميرو، ميراندا وماركينيوس، واليسون في حراسة المرمى. تشكيلة برازيلية مختلفة تماماً عما كانت عليه في السابق، أضف إلى ذلك يتوفّر لدى المدرّب «تيتي» دكّة بدلاء من الطراز العالي التي يحتاج لها أي منتخب يريد تحقيق اللقب (ويليان، دوغلاس كوستا، فرمينو، إيدرسون، تياغو سيلفا، فريد...) الأخير ليس فريد الذي كان «كرشه» يقفز أمامه، بل أحد أفضل لاعبي الوسط الواعدين البرازيليين اليوم، حيث أن كبار الأندية الأوروبية كقطبي مانشستر مهتمّة بالحصول على خدمات نجم خط وسط شختار الأوكراني.

لمسات المدرّب الجديد بدت واضحة على أداء المنتخب البرازيلي، خير دليل على ذلك ما قدّمته البرازيل خلال مشوارها في تصفيات القارة الأميركية الجنوبية المؤهلة لكأس العالم، حيث حقق المنتخب البرازيلي الفوز في 10 مباريات من أصل 12 مباراة تحت إشراف المدرّب تيتي.

نقطة أخرى يجرب التطرّق لها، تشكيلة البرازيل الحالية تضم أبرز اللاعبين من بين أفضل الفرق الأوروبية، مان سيتي، برشلونة، ريال مدريد، ليفربول، يوفنتوس وغيرها من الفرق التي يلعب فيها البرازيليون. على العكس تماماً في 2014، حيث كان أوسكار نجم تشلسي (ولو أن كلمة نجم كبيرة على لاعب كأوسكار) ونيمار نجم برلشونة، ففي الخط الهجومي لم يكن هناك لاعبون برازيليون ينحدرون من فرق أوروبية كبيرة.

مجموعة المنتخب البرازيلي سهلة على الورق، ومن المتوقع بأن يتصدّرها رجال المدرب «الحنك تيتي»، فكل من كوستاريكا وصربيا والمنتخب السويسري لن يقفوا سداً منيعاً في وجه فريق برازيلي لم يقدر كبار منتخبات أميركا الجنوبية الوقوف في وجهه. البرازيل هذا العام هي البرازيل. سيكون الغضب كبيراً... «الثأر الثأر»، هذا ما يريده البرازيليون.

- حقق المنتخب البرازيلي 12 فوزاً مقابل 5 هزائم وتعادل وحيد
- استقبلت شباك أليسون 11 هدفاً
- حافظ الحارس البرازيلي على نظافة شباكه في 10 مناسبات
- سجّل المنتخب 41 هدفاً خلال مشوار التصفيات
- تصدّرت البرازيل بفارق 10 نقاط عن صاحب المركز الثاني الأوروغواي (41 ـ 31)
- أكبر فوز في التصفيات كان على حساب المنتخب البوليفي بنتيجة 5 ـ 0

اللاعب المفتاح

(أ ف ب)

تيتي

أدينور ليوناردو باتشي، المعروف بـ«تيتي»، لم يكن بذلك اللاعب المعروف سابقاً عندما كان صغيراً. شارك في 33 مباراة خلال مسيرته الاحترافية كلاعب. في المقابل كان وجه المدرّب البرازيلي على الساحة التدريبية شاحباً مع الفرق الأولى التي درّبها (كاكسياس، غريميو، إنترناسيونال، باليراس). كانت مرحلة الصعود تدريباً بالنسبة إلى «تيتي» عندما وقّع عقداً مع النادي البرازيلي كورنثيانس في 2011، حيث حقق لقب الدوري البرازيلي في أول موسم له مع النادي، ومن ثمّ في السنة التالية (2012) صنع «تيتي» المجد مع كورنثيانس بتحقيقه لقبين من بين أبرز الألقاب التي يمكن لفريق أميركي جنوبي أن يحصل عليهما، لقب كوبا ليبرتادوريس بالإضافة إلى لقب كأس العالم للأندية على حساب تشلسي الإنكليزي ليكون بذلك آخر فريق لاتيني يفوز بكأس العالم للأندية على حساب فريق أوروبي. في 2016، وبعد هبوط مستوى المنتخب البرازيلي، وبعد أن مرّ على المنتخب الوطني مدرّبون كسكولاري ودونغا (خسارة 7 ـ 1 بالإضافة إلى الخروج من الدور الأول في بطولة كوبا أميركا 2016) كان لا بدّ من أن يأتي مدرّب يحل هذه المشاكل. «تيتي» كان بمثابة حلّ مفصلي لمشكلة البرازيل ولأداء اللاعبين البرازيليين. وبالفعل حقق «تيتي» الإنجاز بكونه برفقة البرازيل أوّل المتأهلين إلى المونديال الروسي.

أبرز اللاعبين

سقراط

رفض سقراط ممارسة رياضته المفضّلة قبل أن يكمل دراسته في مجال الطب، بدأ مسيرته الكروية في الخامسة والعشرين من عمره، كان لاعباً مهارياً يتقن اللعب بالقدمين. حيث سجّل سقراط في مسيرته كلاعب 292 هدفاً خلال أكثر من 600 مباراة. كانت آراء النجم البرازيلي تختلف عن غيره من اللاعبين، فلطالما كان همّه الأول والوحيد هو راحة الناس والفقراء منهم، يحب شخصيّات ثورية كفيدل كاسترو وتشي غيفارا ويعشق فرقة «البيتلز» والمغني جون لينون. توفي سقراط عن عمر يناهز 57 عاماً سنة 2011 بعد تعرّضه لالتهاب معوي أدى إلى مزاولته لغرفة العمليات.

زيكو

بدأ معشوق جماهير فلامينغو البرازيلية مسيرته في سنة 1971، حيث قضى زيكو فترة 12 سنة بين أسوار «لوسو بلازيليرو» شارك فيها في 637 مباراة مع الفريق الأحمر والأسود مسجّلاً 478 هدفاً. لم يحظ بحلم الفوز بكأس العالم حيث وصل برفقة منتخبه الوطني إلى الدور النصف نهائي في مونديال 1978. ما بعد فلامينغو، كانت لزيكو فترة في الدوري الإيطالي مع أودينيزي ما بين 1983 ـ 1985، ليعود من جديد إلى فلامينغو ليشارك معهم في 74 مباراة حيث سجّل 21 هدفاً. أما على صعيد المنتخب البرازيلي، فبعد زيكو من بين أفضل اللاعبين البرازيليين في التاريخ، فقد شارك زيكو في 71 مرّة مع منتخبه الوطني سجّل 48 هدفاً فيها.

جدول المباريات

6/17	البرازيل X سويسرا	9:00
6/22	البرازيل X كوستاريكا	3:00
6/27	صربيا X البرازيل	9:00

الدوري البرازيلي الموهوب

دائماً ما كان الدوري البرازيلي ما «يصدّر» المواهب إلى الدوريات الأوروبية، فأبرز النجوم البرازيليين العالميين كرونالدينيو وروناللدو وريفالدو وغيرهم من النجوم الذين برزوا وكان لهم الدور الكبير في الفرق الأوروبية التي لعبوا لها، قد خرجوا من بلاد كرة القدم ومن هذا الدوري، الذي يعتبر من بين أبرز الدوريات العالمية تصديراً للاعبين. من بين لاعبي المنتخب البرازيلي الحالي يوجد فقط لاعبان اثنان يشاركان مع فرقهما المحلية في الدوري البرازيلي وهما كل من جيروميل وفاغنر المدافعان وكاسيو لاعبي غريميو وكورنثيانس. أمّا عن باقي اللاعبين المحترفين في الدوريات الأوروبية الكبرى، فيوجد ثلاثة لاعبين قد خرجوا من ساوباولو وثلاثة آخرين كانت بداية مسيرتهم الكروية مع كورنثيانس. بينما يتوزّع باقي اللاعبين على فرق برازيلية أخرى انطلق من خلالها حلم الاحتراف والوصول إلى النجومية والعالمية. من بين أبرز الفرق التاريخية التي ظهر منها لاعبون برازيليون استثنائيون هو النادي البرازيلي العريق سانتوس، الذي بعث للعالم كل من الكبير «بيليه» والساحر «نيمار» بالإضافة إلى روبينيو.

الهجوم البرازيلي في ذروته
«سامبا» حتى ينقطع النفس

الذكرى الرابعة لمجزرة مدينة «بيلو هوريزونتي» باتت قريبة. هناك حيث قضت «الماكينات» الألمانية على أحلام البرازيليين. خسارة لم تفارق ذاكرة الشيخ أو الطفل. سبعة أهداف دك بها المنتخب الألماني شباك المنتخب البرازيلي مقابل واحد للأخير. ولكن هذا صار من الماضي. المستقبل مشرق. منتخب البرازيل عاد برازيلياً. وخط هجومه يدل إلى ذلك

حسن عطية

خوف البرازيليين الوحيد كان يتعلق بعودة نيمار المصاب، وتمنياتهم أن يكون في المستوى المطلوب إذ يعتبر النجم الأول للمنتخب. لكن بعيداً عن إصابة نيمار، فإن المدرب الجديد للمنتخب ليوناردو باتشي «تيتي» الذي تم تعيينه في 2016، لن يعاني من نقص اللاعبين، إنما من تخمتهم. تملك البرازيل اليوم أكثر من لاعب في كافة المراكز سواء في خط الدفاع، الوسط أو الهجوم. اللافت في هذا التعدد هو تقارب مستوى اللاعبين مع أنديتهم، وأن القوى البرازيلية الضاربة، تكمن في الخطوط الأمامية، كما كانت الحال تاريخياً. ويمكننا القول إن معضلة المهاجم «الرقم 9» تم حلها، إذ عانت البرازيل منذ اعتزال «الظاهرة» رونالدو من غياب المهاجم التقليدي أو رأس الحربة إذا صح التعبير. لكن المنتخب اليوم يشهد منافسة «حامية» على هذا المركز. أبرز المتنافسين هما روبيرتو فيرمينو (مهاجم ليفربول) وغابريال خيسوس (مهاجم مانشستر سيتي). لكن الاختيار بين اللاعبين يعتمد على الخطة التكتيكية لـ«تيتي». اللاعبان يملكان حساً تهديفياً عالياً، لكن الفرق بينهما أن خيسوس سيكون الخيار الأفضل إذا ما أراد المدرب أن يلعب كرات سريعة قصيرة، فغابريال يعرف كيف يتمركز داخل الصندوق، وهو مراوغ جيد، إضافة الى أنه يعرف استغلال الكرات العرضية الزاحفة. أما قيمة فيرمينو التكتيكية فهي أعلى من خيسوس، ويعود ذلك لقدرة فيرمينو الدفاعية في عملية الضغط العالي. وإذا وقع الخيار على كوتينيو زميله في ليفربول سابقاً، فإن ثنائية فيرمينو كوتينهو هي الحل الأمثل وذلك لأن كوتينيو في العملية الدفاعية ضعيف. أما عن أرقام اللاعبين في الدوري الإنكليزي فإن فيرمينو سجل أكثر. وصنع أكثر وقدرته على التفوق في الكرات الهوائية أفضل. لكن، بوجود نيمار في المقدمة، كما هو متوقع، لقيادة الخط الأمامي، فإن خطوط مهاجم السيتي تعود إلى الارتفاع، نظراً للانسجام الكبير والواضح بينه وبين قائد المنتخب البرازيلي المتوقع.

هذا على صعيد «رأس الحربة» أما عن الجناحين، فبطبيعة الحال، مكان نيمار محجوز في تشكيلة البرازيل الأساسية الذاهبة إلى روسيا، ما يعني أنه خارج «الصراعات». صراع ثلاثي يقع بين دوغلاس كوستا (بوفنتوس) ويليان (تشيلسي) وكوتينيو (برشلونة) على احتلال مركز الجناح الأيمن، في ظل «هيمنة» نيمار على الطرف الأيسر. فيليب كوتينيو الذي بدا يدخل في أجواء ناديه الجديد برشلونة محبباً لدى مدربه في المنتخب. أداؤه في التصفيات كان جيداً إذ سجل في عام 2017 هدفين مع المنتخب في 7 مباريات. قدرة كوتينيو على خلق الفرص وصناعة اللعب أسرع من منافسيه، فأسلوبه مختلف تماماً عنهما، إذ يفضل الدخول من العمق واللعب على قدمه اليمنى والتسجيل من بعيد، ويحبذ الكرات القصيرة لأن قدراته على زيادة في سرعته أقل زميليه. وإذا استثنينا كوتينيو لأن «تيتي» مقتنع بالثلاثي جيسوس نيمار وكوتينيو، فستنحصر المواجهة والمنافسة بين كوستا ويليان. يمكن أن يلعب ويليان كجناح أيمن أو كصانع لعب خلف المهاجمين، ويعرف جيداً كيف يقود الهجمات المرتدة، آخذين بعين الاعتبار أن قدرة ويليان الدفاعية متدنية مقارنة بكوستا، لكن اللاعبين يتشابهان على الصعيد البدني. أما ما يميز «الجوكر» كوستا عن ويليان فهو تعددية المراكز، فيمكنه أن يلعب يميناً أو يساراً أو كصانع لعب أو متوسط ميدان.

هكذا، تصير الخيارات الهجومية واسعة ومتنوعة، بحيث يمكن أن يكون كوستا بديلاً ممتازاً في أي لحظة. مركزٌ وحيد سيعاني فيه المنتخب البرازيلي، وهو مركز الظهير الأيمن، الذي كان يشغله داني الفيش (34 عاماً)، لكنه تعرض للإصابة وتأكد غيابه عن المونديال. الأمر الذي شكل عائقاً لإيجاد بديل له، لأن الخيار البديل في هذا المركز غير متوافر. المقصود هنا أنه لا يوجد لاعبٌ يمكنه تحمل مسؤولية هذا المركز حالياً في المنتخب البرازيلي غير الفيش، ولا يزال السؤال من سيكون البديل فاغنر لاعب كورينثيانز أو دانيلو لاعب مانشستر سيتي. وقد يضطر المدرب للعب بثلاثة لاعبين في محور الدفاع وهذا ما لا يتمناه أبداً. أليكس ساندرو اسم آخر سيغيب عن تشكيلة البرازيل. نتائج البرازيل في التصفيات المؤهلة لكأس العالم، لم تشهد سوى خسارة وحيدة فقط (تشيلي 2 ، 0). لم يتلق البرازيليون سوى 11 هدفاً وهذا خير دليل على المردود الدفاعي الجيد، أما على الصعيد الهجومي: فالرقم كبير. سجّل البرازيل 41 هدفاً، والهجوم بات قارداً... على الهجوم.

> نتائج البرازيل في التصفيات المؤهلة لكأس العالم لم تشهد سوى خسارة وحيدة

مكان نيمار محجوز في تشكيلة البرازيل الاساسية الذاهبة إلى روسيا

حرّاس عصريون

مركز حارس المرمى هو المكان الأقل استهلاكاً فيه للحذاء، ولكن حرّاس المنتخب البرازيلي الحاليين أليسون بيكير وأدرسون غيّرا هذه القاعدة، فالأخير جاء خلفاً لجو هارت وكلاوديو برافو في تشكيلة ببب غواردیولا، والسبب أنهما لا يجيدان توزيع الكرات بأقدامهما. أما أليسون بيكير فقدم موسماً استثنائياً مع فريقه روما وصل فيه إلى نصف نهائي دوري الأبطال، ومن خصائص حارس روما أنه يجيد لعب الكرات الطويلة، والتصدي للتسديدات القريبة منه، يملك ردة فعل سريعة جداً، لكن مشكلته الحقيقية تكمن في الثنائيات وهو الخيار الأول للمدرب البرازيلي تيتي. وبالعودة إلى مدينة مانشستر فإن إديرسون يشبه أليسون في أسلوب اللعب وميزته أنه قوي في التصدي لركلات الجزاء ويفضل اللّعب خارج المنطقة (يلعب دور الليبرو). هذا وعانت البرازيل في هذا المركز طوال السنوات الماضية من تافريل إلى ماركوس فديدا، فهذه المجموعة من الحراس كانت تعد من بين الحراس الجيدين لكنها لم تكن من بين الأفضل في العالم مقارنة ببوفون وبيتر وشمايكل وغيرهم، بينما يمكن اعتبار اليسون واحداً من الأبرز اليوم.

دوغلاس كوستا
بوابة شاختار

كما كان حال ويليان في شاختار، كوستا أيضاً ظهر للفرق الكبيرة من بوابة الفريق الأوكراني، مع المنتخب فإن اللاعب ظهر في 21 مباراة ابتداء من عام 2014 سجل فيها 3 أهداف. حظوظ كوستا للعب أساسياً ليست وافرة لأن المدرب يفضل ويليان كأساسي، الأمر كان واضحاً في تصفيات أميركا الجنوبية المؤهلة لكأس العالم.

ويليان
أثر البوكسينغ داي

قدم لاعب «البلوز» تشلسي موسماً لا بأس به، ويليان أكثر من لعب مباريات مع فريقه هذا الموسم من بين الثلاثي (ويليان دوغلاس كوستا كوتينيو)، ما قد يضع ويليان خارج التشكيلة الأساسية هو نظام الكرة الإنكليزية «البوكسينغ داي»، سجل ويليان 6 أهداف وصنع 7 في 36 مباراة لعبها في الدوري الإنكليزي.

غابريل خيسوس
ارقام كبيرة

خلال الموسم الحالي، تعرُض سيرجيو أغويرو مهاجم مانشستر سيتي (29 عاماً) لإصابة كانت فرصة خيسوس لتعزيز مكانته الأساسية في المنتخب. شارك خيسوس في معظم مباريات التصفيات كأساسي مع منتخب بلاده. مع المنتخب أرقام خيسوس تبشر خيراً، وتظهر أن مركز رأس الحربة بأمان، إذ لعب عام 2016 ست مباريات سجل فيها خمسة أهداف، وفي عام 2017 لعب 7 وسجل 3.

روبيرتو فيرمينو
جيّد في كل المباريات

يمكن اعتبار فيرمينو اللاعب «المظلوم» إعلامياً. الأرقام تظهر وتأكد أن فيرمينو ثاني أفضل اللاعبين البرازيليين فعاليةً في الأندية الأوروبية بعد نيمار هذا الموسم. ويمكن اعتبار الموسم الحالي الأفضل له في مسيرته الكروية. خاض فيرمينو 37 مباراة في الدوري سجل فيها 15 هدافاً وصنع 7، أما في دوري الأبطال فسجل عشرة أهداف في 12 مباراة وصنع سبعة.

كليرون هم اللاعبون الذين خرجوا من هذه العشوائيات في البرازيل وخاصة من عشوائيات ساو باولو التي تزيد عن 600 ومدن الصفيح في ريو دي جينيره التي تقارب الـ550

الفافيلاس... من هنا يخرج كلّ هذا السحر

مدهشة هي بلدان أميركا اللاتينيّة. كلّ ما تراه الأمين هناك يكون غريباً إلى حدّ الكذب. البرازيل واحدة من هذه الدول. وعندما نقول كرة قدم، نقول البرازيل. هنا الفقر والرقص وكرة القدم، أشياء لا يضاهيها شيء على الإطلاق. القاسم المشترك بين هذه الثلاث هو الـ«فافيلاس» أو مدن الصفيح. وإذا شئت يمكنك تسميتها العشوائيات. هناك تكمن الحكاية. هناك مبتدا وخبر كرة القدم. هناك شيء.

جاد طويل

قد يستغرب البعض كيف يخرج من «خراب» العشوائيات في البرازيل كل هذا السحر، في الرياضة وفي الجمال. من الفافيلاس خرج مانويل فرانسيسكو دوس سانتوس المعروف بـ«غارينشيا»، قاد بلاده إلى مونديال عام 1962 في الجارة تشيلي، لكنه لم يتأثر بكل المجد الذي وصل إليه. بقي الحنين إلى أحياء الصفيح، حيث توفي هناك بعمر ناهز الخمسين بعد أن أدين بتعاطي المخدرات. عكس غارينشيا كان إدسون أرانتيس دو ناسيمنتو أو جوهرة البرازيل بيليه. وبما أنّ الأخير لم يذق طعم الفقر بالقدر الذي قاساه زملاؤه، فضل ربطة العنق وعلاقات الفيفا على الأحياء الفقيرة في البرازيل. لم يزرها إلّا لافتتاح الملاعب الصغيرة في الأزقة. وبين اللاعبين كان سقراطس برازيليرو سامبايو دي سوزا فييرا دي أوليفيرا والمعروف بسقراط البرازيلي. الكبير سقراط الذي درس الطب، وبعدها في سن الرابعة والعشرين تفرغ لكرة القدم. لكنه رفض ربط كرة القدم بالمال، لذلك ترك نادي فيورنتينا الإيطالي عام 1984 وعاد إلى البرازيل ليلعب كرة القدم أنيانغيرا وانتقل من هناك إلى بالميراس ومنه إلى إنكلترا، كما سيحمل أحلام «راقصي السامبا» وآمالهم في مونديال روسيا، بعد الخيبة على أرضهم أمام ألمانيا قبل أربع سنوات. باتت صور غابرييل الصغير هي التي ترسم على جدران المنازل المتهالكة.

روماريو صاحب الألف هدف، واسمه الكامل روماريو دي سوزا فاريا، هو أيضاً خرج من فافيلا ريو دي جينيرو. لعب لنادي فاسكو دا غاما، وهاجر بعدها إلى القارة العجوز، ليلعب مع بي إس فيه آيندهوفن الهولندي، وبرشلونة الإسباني. وكان حنينه في عام 2007 لقميص أوّل مرّة، فأنهى مسيرته مع فاسكو دا غاما. وحقّق مع منتخب بلاده لقب كأس العالم عام 1994 في الولايات المتحدة الأميركيّة. في البرازيل يعتبر نادي فاسكو دا غاما واحداً من أهم الأكاديميات التي تكتشف لاعبين من العشوائيات، كما أنّ شقيق روماريو ويدعى رونالدو فاريا هو أحد أبرز الكشافين في أحياء الصفيح في المدينة البرازيلية الساحليّة. وكان روماريو متأثراً بأفكار مسقط رأسه في الأحياء الفقيرة، فكان يرفض الخضوع أو الاستسلام لإملاءات المدربين، وهذا ما كلّفه الغياب عن عدّة مباريات وعن مونديال عام 1998 في فرنسا نتيجة الخلافات مع المدرب ماريو زاغالو ومساعده زيكو.

كابتن منتخب البرازيل لسنوات ماركوس إيفانغيليستا دي موراس ـ جنة كرة القدم في التسعينيّات وبداية الألفيّة الجديدة ـ ليلعب مع بارما وفيورنتينا وإنتر ميلانو، ولكن مسيرته لم تستمر طويلاً، فعاد إلى الأحياء الفقيرة ولكن ليس على طريقة كافو، بل عاد وغرق في المخدرات، وانهى حياته الكرويّة باكراً، بعد أن كان واحداً من أبرز المواهب في جيله. في كأس العالم عام 2014 تذمّر البرازيليّون كثيراً نتيجة تقلّص المساحات للعب كرة القدم، واستمرار هجمة الإسمنت إلى «مساحاتهم المقدّسة». يتوجّه البرازيليّون اليوم نتيجة تقلّص المساحات إلى كرة الصالات والكرة الشاطئية، أي شيء المهم عدم ترك أوكسجين الحياة في بلاد السامبا وهي كرة القدم. وهناك مارس مارسيلو ومواهب لويز، واوسكار وغيرهم الكثير من اللاعبين كرة الصالات قبل التوجه إلى كرة القدم، وهناك من يقول إن موهبة نيمار سببها كرة الصالات، واللعب في الطرقات قبل أن يكون التدريب في الأكاديميّات.

الـ«فافيلاس» حيث يولد النجوم في البرازيل، حيث تولد المواهب وتُصقل، هي العالم، الذي تخرج منه كرة القدم. وسعيد الحظ من يفوز بفرصة للقيام بتجربة مع أحد أندية المدن الكبرى، أو من يراه كشاف يطوف بين الأزقة ليشاهد الأطفال وهم يركلون كرة مصنوعة من القش، أو أخرى من جلد مهترئ، فيأخذ بيدهم إلى طريق النجوميّة، حيث تصبح أحلامهم حقيقة، وتبقى مدن الصفيح محفورة في قلوبهم بحبٍ وحزن شديدين.

غاريم غلوريا

خرج نيمار دا سيلفا سانتوس جونيور «الساحر الجديد» من مدينة باريا غرانديو أو الشاطئ الكبير، وتحديداً من «فافيلا» غاريم غلوريا أو حديقة المجد. اكتشف والد نيمار موهبة ابنه باكراً فانتقل به إلى بلدة سان فيسنتي غير البعيدة عن مسقط رأسه بهدف ضمّه إلى نادي البلدة، ومن هناك انتقل النجم البرازيلي إلى نادي سانتوس وهو في عمر الـ13 عاماً، حيث سطع نجمه ووصف بخليفة الجوهرة بيليه، وبعدها انتقل إلى برشلونة الإسباني، ومن هناك إلى باريس سان جيرمان في أعلى صفقة بتاريخ كرة القدم (222 مليون يورو). ورغم نجوميّته لم ينسَ نيمار المكان الذي ولد فيه وأنشأ مع والده مؤسسة «نيمار جي آر» لمساعدة الأطفال الفقراء في مدينة باريا غرانديو.

تاريخ اللعبة وسياستها

أفريقيا أصل السحر البرازيلي

تاريخ كبير يسجل لكرة القدم في اميركا اللاتينية. التنافس والفوز بالبطولات عبر الحدود. الدول. المدن وحتى الاحياء الصغيرة. كرة القدم هناك جزء من الهوية الوطنية. «اللعبة الجميلة» تؤخذ في اميركا على محمل الجد عند «تحديد المصير». وفي وصف لعلماء برازيليين: إنها «الدين العلماني»

امال كبيرة معلّقة على الفريق الحالي

ياسمين عبيد

تختلف أساليب الانتماء الوطني لكرة القدم في أميركا الجنوبية. البلدان المهيمنة صنفت نفسها. الأرجنتين لديها «لا نوسترا»، والبرازيل لديها «فوتبول آرتي»، وأوروغواي لديها «غرا شارو». التكتيكات والتحركات في أرض الملعب ليست عبثاً، في حسابات الأميركيين اللاتينيين، يُقال إنها تعكس تاريخ البلاد العريق في الهجرة والتجارة.

في كتابه، يقول المؤلف جوشوا نادل إن مفتاح فهم «شغف كرة القدم في أميركا اللاتينية» هو التاريخ:

«لقد وصلت في أواخر القرن التاسع عشر، حينما كانت قد بدأت بلدان المنطقة بتحويل نفسها إلى دول حديثة، الهجرة الهائلة من أوروبا غيرت الديموغرافيا ومعها بعض المعايير الاجتماعية التقليدية». في الواقع، ساعد المهاجرون على زيادة شعبية كرة القدم، تماماً كما ساعدت الرياضة في «دمج» مجموعات جديدة من السكان في البلاد (هذا لا يلغي طبيعة الرجل الأبيض المهيمنة)، دساتير جديدة تقدم «حقوقاً» جديدة. قام الرجال والنساء، من جميع الطبقات الاجتماعية، بالمطالبة بمفاهيم أكثر وضوحاً للمواطنة، وذلك من خلال زيادة وعي المواطن في أميركا اللاتينية. كان الغرض من هذه التغييرات جعل أميركا اللاتينية تبدو أشبه باوروبا، اجتماعياً وثقافياً. وهذا كله يأتي في سياق تاريخي كولونيالي مفهوم.

لكن، أصبحت كرة القدم والمحافظة منصهرة في أذهان الكثيرين حتى أصبحت الرياضة تجسد الأمة.

ونتيجة لذلك، نمت دول أميركا اللاتينية الحديثة وكرة القدم وتطورتا معاً. كانت نوادي وملاعب كرة القدم بمثابة «حلبات القتال» يمكن لمجتمعات أميركا اللاتينية أن تواجه فيها تعقيدات القومية والمواطنة والسياسة والجنس والعرق. هرب الناس من قصص التأسيس إلى كرة القدم.

فن كرة القدم

خضع المنتخب البرازيلي لضغوط أكثر من أي منتخب آخر، ليس فقط للفوز بالمنافسات، ولكن لتطبيق أسلوب كرة القدم في البرازيل والذي سمي «فن كرة القدم البرازيلية» أو «Futebol Arte». وفي هذا السياق، يقول نادل إن فكرة أسلوب كرة القدم البرازيلية يمكن إرجاعها إلى ثلاثينيات القرن العشرين، في فترة ترافقت مع جدل كبير حول التكامل العرقي والجذور الأفريقية في البلاد. بعد عرض قوي في كأس العالم 1938، أشار المعلقون البرازيليون والأجانب إلى أن البرازيل لم تلعب على نحو جيد فحسب، بل صنعت علامة تجارية فريدة من نوعها لكرة القدم «تخطت تميّز الكرة الأوروبية». لقد كوّنوا أسلوباً برازيلياً متميزاً يعتمد على نحو كبير على البرازيليين المنحدرين من أصول أفريقية. ووفقاً لأحد أهم مفكري البرازيل في القرن العشرين، جيلبرتو فريري، لعب الفريق كرة قدم «ملكية»، خلال تلك الفترة، وصارت عبارات «الدهاء، الفن، الموسيقى، والعفوية» مرتبطة باللعبة البرازيلية.

> استقرّت العنصرية على ذلك الحال حتى عام 1958 عندما ظهر بيليه

هذه الصورة البرازيلية ـ الأفريقية، قدمت رؤية إيجابية للتعددية الثقافية. في السابق، كان اللاعبون البرازيليون المنحدرون من أصل أفريقي «كبش محرقة» لأي سقوط للفريق الوطني، بحجة افتقارهم إلى التنظيم والتركيز في معظم المباريات. عنصرية في زمان ومكان موصوفين. استقرّ الأمر على ذلك الحال حتى عام 1958، عندما قاد نجم شاب من أصل أفريقي يدعى بيليه، البرازيل إلى بطولة عالمية كبيرة وشهرة عالمية أكبر.

وفي السنوات القليلة الماضية لم تعد البرازيل هي برازيل بيليه والأساطير التي دوّنت سجلهم الذهبي، سواء داخل الملعب أو خارجه، اختفت.

تلاشت بوادر التفاؤل التي ظهرت بعد فوز كأس القارات عام 2013، بعد الهزيمة المفاجئة 7 ـ 1 أمام ألمانيا في الدور نصف النهائي لكأس العالم 2014، والخسارة أمام بطلة كوبا أميركا الجنوبية تشيلي في 2016، وتدهور مستوى اللعب عموماً.

لم تكن الأمور أفضل بكثير للبرازيل كدولة، إذ إن موجات «الازدهار» التي شهدتها خلال العقد الماضي باتت الآن في الذاكرة فقط. الاقتصاد في حالة هبوط، البلد في أسوأ ركود له منذ 25 عاماً، والفساد السياسي متفشٍ كما كان دائماً، كرة القدم البرازيلية والانهيار السياسي متلازمان. في الماضي لم يكن هناك رابط بين كرة والسياسة في البرازيل، فكأس العالم 1970 و1982، جاء عندما كان البلد خاضعاً لديكتاتورية عسكرية. القمصان الصفراء التي ارتداها بيليه وغارنيشيا ودزيكو ورونالدو ورونالدينيو وغيرهم الكثير، تم اعتمادها كشعار للفخر القومي والوطنية من قبل المتظاهرين في المسيرات المناهضة للحكومة التي حدثت في جميع أنحاء البلاد في السنوات الماضية. وهذه رمزية تلطّخت بحقيقة أن القميص يرتبط بالاتحاد البرازيلي لكرة القدم، والاتحاد فاسد.

أدى التحقيق الذي أجري عام 2015 في وزارة العدل الأميركية حول الفساد في كرة القدم البرازيلية إلى فضح التصرفات المشبوهة التي ارتكبها سبعة من المسؤولين في الاتحاد. خضع الرئيس خوسيه ماريا مارين للإقامة الجبرية في نيويورك بسبب اتهامه بتجاوزات ومخالفات مالية. مارين كان مترأساً للاتحاد البرازيلي لكرة القدم من 2012 إلى نيسان/ أبريل 2015 وكان رئيساً للجنة المنظمة المحلية لكأس العالم 2014 في البرازيل. ذلك لا يلغي أحقية الشكوك دائماً حول أي دور تلعبه الولايات المتحدة الأميركية في هذا الإطار.

ربما لا تكون مثل هذه الفضائح داخل كرة القدم البرازيلية مفاجئة، لأنها تعكس الفساد الذي يعم النظام السياسي البرازيلي. حسب ناشطون، فإن أكثر من 50 في المئة من الأعضاء البرازيليين اتهمهم «الكونغرس» بارتكاب جرائم خطيرة، كغسيل الأموال، التزوير، تعدّيات بيئية، وحتى الخطف والقتل، في حين أن التحقيق في شركة النفط الحكومية «بتروبراس» كشف عن رشاوى بمليارات الدولارات. والعلاقة بين كرة القدم والفساد السياسي والمالي لا تتوقف عند هذا الحد. فقد ورد اسم «أرينا كورينثيانز»، وهو ملعب نادي مدينة ساو باولو الذي يحمل نفس الاسم، كمنشأة استخدمت لغسيل الأموال؛ غير أن الحديث عن الفساد البرازيلي، غالباً ما يأتي في سياقات أميركية، وضمن محاولات الولايات المتحدة الأميركية للهيمنة، ما يجعل الحديث الأمر مثيراً للريبة، بحيث أن المشكلة ليست في «فساد»، إنما في النظام العالمي نفسه الذي تسيطر عليه أميركا، نفسها. أميركا التي لم تتأهل، و«تغار» من سحر البرازيليين.

اتحاد «النظام» لكرة القدم؟

في 2016 أمرت محكمة أميركية بإلغاء الحسابات المالية لأحد أعضاء مجلس الشيوخ وعضو في الكونغرس من ولاية «ريو غراندي دو نورتي» الشمالية ـ الشرقية للاشتباه في ضلوعه في مخطط فساد وغسيل للأموال يتعلق ببناء ملعب «أرينا داس دوناس» في ناتال البرازيلية الذي لعبت كل من المكسيك والولايات المتحدة الأميركية مبارياتها عليه في كأس العالم 2014. وقبل بداية كأس العالم الماضي في البرازيل 2014، ألقي القبض على إيفو هرتسوغ، نجل الصحافي فلاديمير هرتسوغ، وقتل (قال ناشطون إن الدولة قتلته لأنه أنشأ عريضة موقعة من 54 ألف شخص يطالبون بإقالة خوسيه ماريا مارين من رئاسة الاتحاد)

■■■

استعارات كروية!

الاستعارات الرياضية في البرازيل لها مكانتها، فغالباً ما يوصف الانقسام السياسي المرير البلاد بأنه «إنفلونزا الطيور»، في إشارة إلى المنافسين العظماء في ريو دي جانيرو فلامنغو وفلومينينزي. كما أن الكاتب الرياضي جوكا كفوري يستخدم عبارات الاستعارة الكروية في تعليقاته وتحليلاته، حيث استخدم عبارة «إرسال لاعب لتنفيذ رمية تماس» لشجب عملية إقالة رئيسة البرازيل ديلما روسيف في 2016. ومع ذلك، قد تكون أهم مقارنة بين كرة القدم والسياسة هي الطريقة التي تمت من خلالها إقالة الرئيسة روسيف، مثلها مثل ثقافة «الخسارة» في كرة القدم البرازيلية، فوفقاً لتقرير نشر في المجلة المكسيكية «كونوميستا» في 2014، يستمر المدربون في النوادي بمعدّل 15 مباراة فقط!

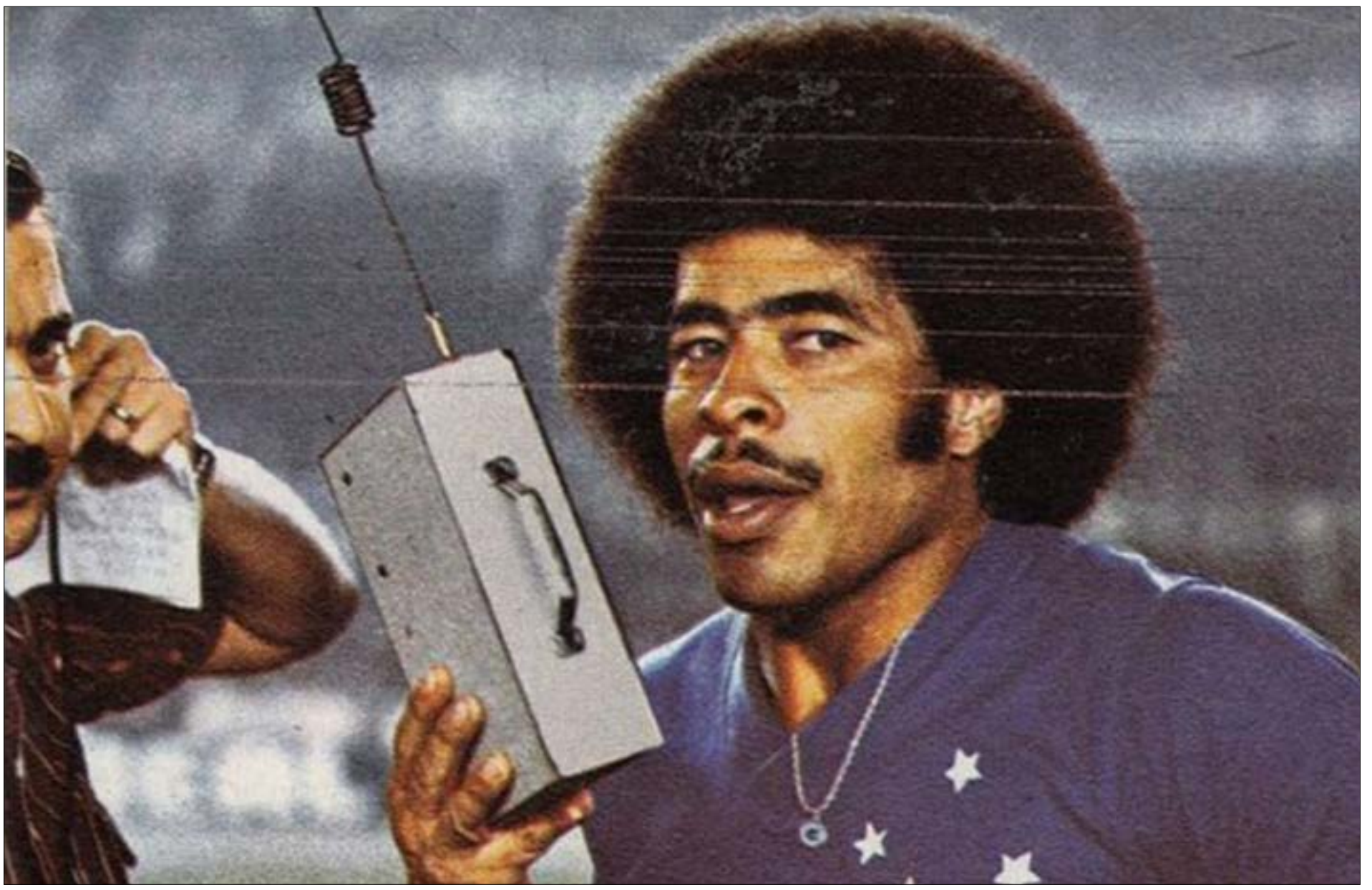

جيرزينيو الذي رفع بيليه واكتشف الظاهرة رونالدو

كثيرة هي اللقطات المعبّرة في تاريخ كأس العالم. لكن من أبرزها، والتي لا تفارق الذاكرة، كانت لقطة فرحة بيليه الشهيرة بعد تسجيله هدفه في المباراة النهائية لمونديال 1970 في المكسيك الذي توِّج بلقبه منتخب البرازيل بعد فوزه على إيطاليا 4-1. حينها، في تلك اللقطة التي جابت العالم ولا تزال من الأيقونات في تاريخ المونديال، كان لاعب بالقميص رقم 7 يرفع الأسطورة الذي يحتفل بهدفه. ذلك اللاعب لم يكن إلا جيرزينيو. كما أن «الجوهرة السوداء» سحر العالم في ذلك المونديال، ونال جائزة أفضل لاعب خلاله، فإن جيرزينيو كان أحد سحرة «السيليساو» في المنتخب الشهير وقتها الذي ضم أيضاً جيرسون وريفيلينو وتوستاو.

أدى جيرزينيو، أو «الإعصار» ـ كما لُقب ـ دوراً مهماً جداً في تتويج البرازيل باللقب. كان ساحراً بكل ما للكلمة من معنى، واللافت أنه بالرغم من أنه كان يشغل الجهة اليمنى، فإنه كان هداف «السيليساو» في البطولة بـ 7 أهداف، كل واحد منها أجمل من الآخر، وتحديداً في المباراة أمام تشيكوسلوفاكيا في دور المجموعات عندما قام بانطلاقة من 40 متراً وسدّد كرة قوية في الشباك. هذه الأهداف السبعة، على غرار رقم قميصه، جعلت جيرزينيو ثاني هداف في مونديال 1970 وراء «البومبر» الألماني غيرد مولر، والأهم أنه سجل في كل مباريات البرازيل في البطولة، وهذا ما لم يفعله في تاريخ كأس العالم سوى الفرنسي جوست فونتان.

كان جيرزينيو «الإعصار» فعلاً. لقد كان سريعاً للغاية على الجهة اليمنى. يُقال إنه كان أسرع لاعب برازيلي بالكرة لمسافة 50 متراً. لكن هذه السرعة كانت ممهورة بمراوغات رائعة قلّ نظيرها، إذ دون مبالغة، فإن جيرزينيو تلاعب ببراعة بكل المنافسين الذين واجهوه في مونديال 1970. حتى إنه نجح في ما فشل فيه بيليه، وهو التسجيل في مرمى الحارس الإنكليزي جورج بانكس في دور المجموعات. بانكس الغنيّ عن التعريف بصدّته التي يعدّها كثيرون الأفضل في تاريخ كأس العالم لكرة رأسية لبيليه. للمفارقة، جيرزينيو كان في تلك اللقطة قد اخترق من الجهة اليمنى ورفع الكرة التي ارتقى لها بيليه عالياً. في نهائي مونديال 1970، تحت شمس ملعب «أزتيكا» الشهير، كانت الأشياء التي فعلها جيرزينيو وحفظتها الذاكرة كثيرة، إذ فضلاً عن اللقطة الشهيرة التي يرفع فيها بيليه (الأسطورة خصّ تلك الصورة بتوقيعه التذكاري)، فإنه سجل أحد الأهداف الأربعة وصنع آخر لجيرسون، كذلك فإنه كان وراء الهدف الرابع الشهير لكارلوس ألبرتو عندما انتقل إلى الجهة اليسرى و«سحب» معه المدافع الإيطالي جيانسينتو فاكيتي ليُخلي الجهة اليمنى بالكامل لكارلوس ألبرتو الذي وصلته الكرة من بيليه، بعد أن تلقّاها الأخير من جيرزينيو نفسه، فأطلقها قوية في الشباك. كان هدفاً رائعاً جداً، وتكتيكياً بامتياز رسمه المدرب الشهير ماريو زاغالو. هكذا، ستظل البرازيل تتذكر إبداعات جيرزينيو وإسهاماته في مونديال 1970. لكنها ستتذكّره أيضاً لاحقاً، وتشكره كثيراً، لأنه «اكتشف» موهبة «الظاهرة» رونالدو عندما كان يُشرف على فريق ساو كريستوفاو، ونصح كروزيرو بضمه، لتبدأ من هناك المسيرة الرائعة لأحد أشهر مهاجمي البرازيل في التاريخ.

من هو؟

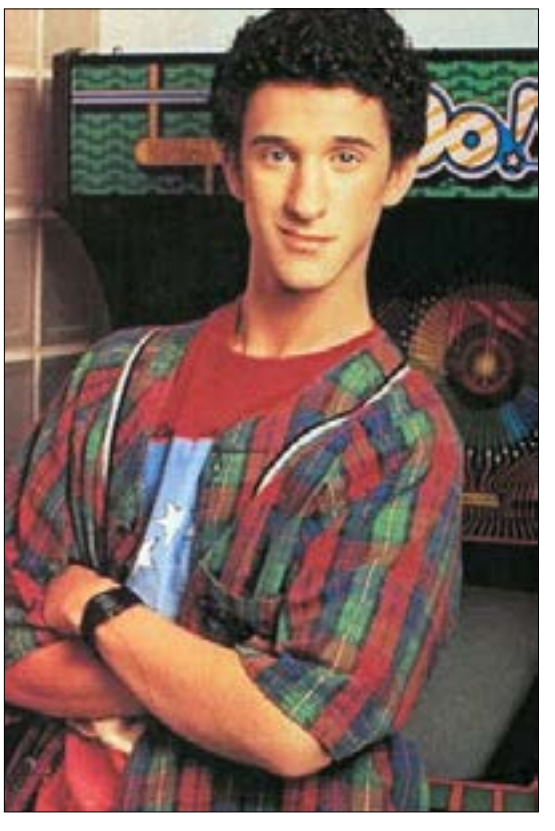

حل العدد السابق: دي روسي

سيرة ذاتية

سنوات اللاعب في فرق لعب فيها

السنوات	الفريق	المشاركات	الأهداف
1993-1992	هيلسنغبورغ	56	50
1997-1993	فاينورد	101	26
2004-1997	سيلتك	212	74
2006-2004	برشلونة	40	13
2009-2006	هيلسنغبورغ	84	38

حل العدد السابق: مايكل اوين

«كأس العالم بطولة مهمة للغاية لقياس اللاعبين الجيدين واللاعبين الكبار. إنه اختبار للاعب عظيم.»

(بيليه)

الإثنين 28 ايار 2018 العدد 10
lundi 28 Mai 2018 nº10

الأخبار
رأس المال
ملحق إقتصادي أسبوعي

كم يبلغ الدين الحكومي الاجمالي (أصل وفائدة) في نهاية 2017 بمليارات الدولارات؟

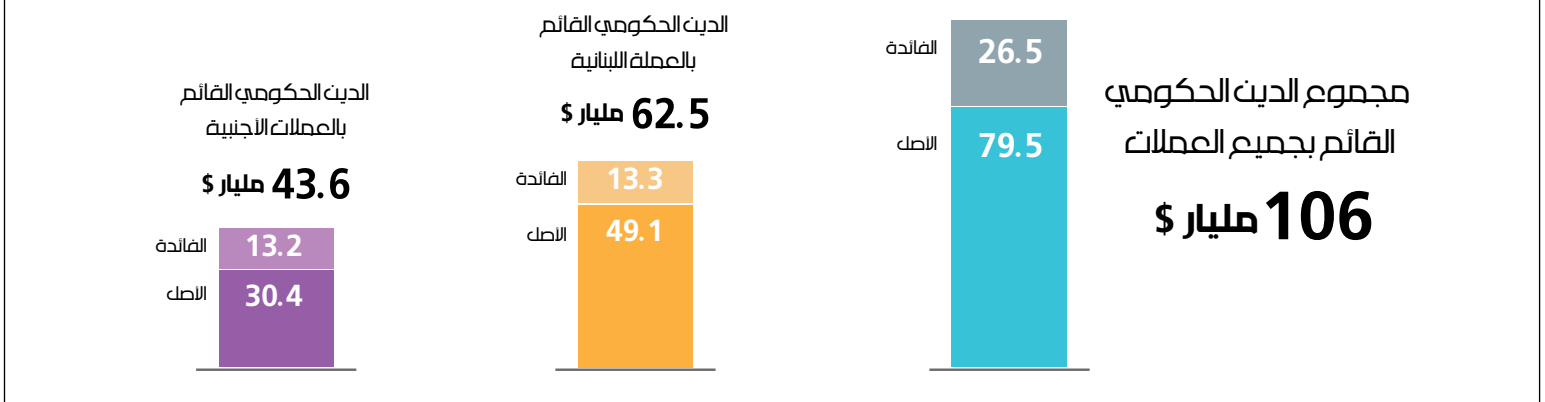

كيف تطور الدين الحكومي بالعملات الاجنبية؟

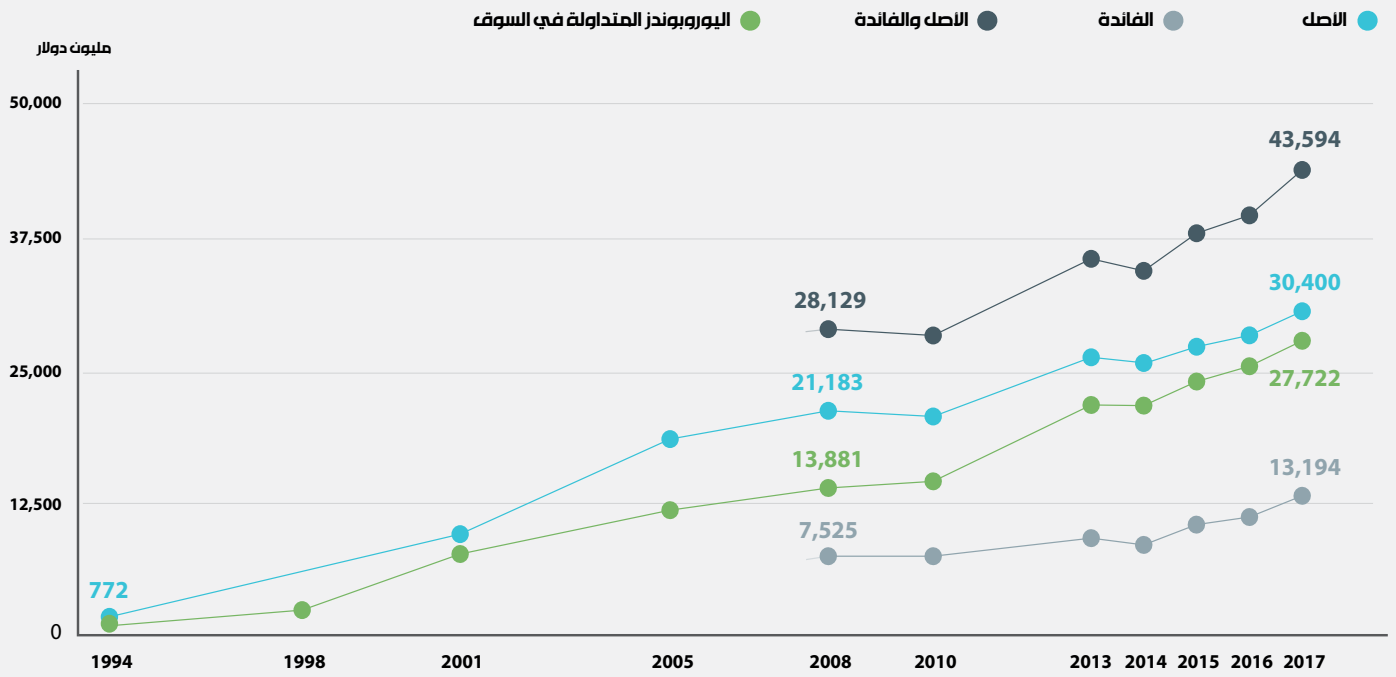

المصدر: معلومات رسمية حصلت عليها «الأخبار» من مصادر خاصة — تصميم سنان عيسى

في العدد

02
رضوان جمّول
من الغالبية الفقيرة إلى الأقلّية المُترفة

04
أسطورة الشمول المالي
تحويل الجميع إلى زبائن للمصارف

06
الأمجد سلامة
ثورة اجتماعية في دكّان الحيّ الجديد

07
سينتيا بوعون
هل تطيح الحكومة دير الناطور؟

08
غسان ديبة
أدوات قسرية لوقف التدهور المقبل

حقيقة الدين الحكومي القائم

أعلنت الحكومة أن الديون القائمة، المترتبة عليها في نهاية 2017، بلغت نحو 79,5 مليار دولار. هذا الرقم يقتصر على قيمة أصل الدين من دون احتساب قيمة الفائدة المتوجبة عليه. وبالتالي هو رقم ناقص ولا يعبّر عن الحقيقة الكاملة. فوفق حسابات خاصّة، تستند إلى معلومات رسمية حصلت عليها «الأخبار»، بلغ الدين الحكومي القائم (أصل وفائدة من دون المتأخّرات والالتزامات الأخرى) نحو 106 مليارات دولار، من ضمنها 26,5 مليار دولار تمثل تكاليف الفائدة المستحقّة التي لم يَحن موعد سدادها بعد

محمد زبيب

يلجأ خبراء الاقتصاد «الرياضي» إلى حيل حسابية مختلفة لخدمة أفكار أو مصالح أو أحداث معيّنة. وهذا التصرّف ليس جديداً، ولا يقتصر على خبرائنا في لبنان، بل هو سمة من سمات الاقتصاد المُبتذل في كل مكان وزمان، الذي يستبدل الحجّة بالحيلة ويموّه الواقع بالوهم ويُدرّس كعلم في الجامعات.

طريقة احتساب المديونية اللبنانية تقدّم أحد الأمثلة المثيرة على التلاعب بالأرقام. كيف؟ تفيد الإحصاءات الرسمية أن «الدين العام الإجمالي» في لبنان بلغ نحو 79,5 مليار دولار في نهاية 2007، وأنه يمثّل نحو 150% من مجمل الناتج المحلي في السنة نفسها. هذه الإحصاءات، الصادرة عن وزارة المال، يتم استخدامها على نطاق واسع في التقارير والدراسات والتحليلات، بوصفها تُمثّل التعبير الحقيقي عن معضلة الدين المتفاقمة. ولكن، على الرغم من أن هذه الإحصاءات تضع المديونية العامة اللبنانية في المرتبة الثالثة عالمياً بعد اليابان واليونان (الأكثر مديونية في العالم - رأس المال - 26 آذار/ أبريل 2018)، إلا أنها إحصاءات ناقصة جدّاً، ولا تُعبّر إلا عن قسم مُحدّد من المُعضلة، وهو القسم المُتعلّق فقط بأصل الدين المعقود من قبل الحكومة (أي القيمة الاسمية للسندات والقروض في وقت الإصدار وليس قيمتها الفعلية في وقت الاستحقاق).

تفرض المنهجيات الأمثل أن تشمل إحصاءات المديونية العامّة مجمل الدين على الدولة لا دين الحكومة فقط (الدين العام: 138 مليار دولار - رأس المال - 16 نيسان/ أبريل 2018)، كما تفرض أن تشمل كلفة الفائدة المتوجبة السداد وليس قيمة الأصل فقط.

يُعرّف «دليل إحصاءات الدين»، الصادر عن 9 وكالات دولية معنية بالإحصاءات المالية، «المديونية» على أنها «مدفوعات مستقبلية وفاء لأصل الدين و/ أو الفائدة». ويوصي هذا الدليل بإدراج «تكاليف الفائدة المُستحقّة التي لم يحن موعد سدادها، كجزء من قيمة أدوات الدين الأساسية».

لا تلتزم الدولة اللبنانية بهذه التوصية، ولا تعلن «تكاليف الفائدة المُستحقّة»، بل تكتفي بإعلان مدفوعات الفائدة المُسدّدة سنوياً من موازنة الحكومة (من دون موازنات مصرف لبنان والمؤسسات العامّة الأخرى)، وهي، على الرغم من ذلك، تستنزف ثلث إنفاق الموازنة العامة ونصف الإيرادات (كلّنا في خدمة الدين - رأس المال - 12 آذار/ مارس 2018).

ماذا ستكون النتيجة لو طُبّقت هذه التوصية؟ كم سيبلغ الدين القائم بالفعل، أصلاً وفوائد؟ حصلت «الأخبار» على إحصاءات رسمية غير مُعلنة (تتحفّظ المصادر عن إشهار نفسها) يظهر فيها الحجم الفعلي للدين العام، ولكنّها للأسف تقتصر على دين الحكومة من ديون الدولة الأخرى. بحسب هذه الإحصاءات، بلغ مجموع الدين الحكومي، كما كان قائماً في نهاية عام 2017، بجميع العملات (أصلاً وفائدة مُتبقية)، نحو 106 مليارات دولار، يتوزّع بين: أصل الدين 79,5 مليار دولار (وهو حجم الدين الحكومي المعلن) + الفائدة المُستحقّة المتبقية عليه 26,5 مليار دولار.

وتفيد هذه الإحصاءات أن الدين الحكومي القائم (أصلاً وفائدة) يتألّف من الدين الحكومي بالعملة اللبنانية البالغ 62,5 مليار دولار (58,9% من مجمل الدين الحكومي)، وهو يتوزّع بين: أصل الدين بالليرة 49,1 مليار دولار + الفائدة المُستحقّة المُتبقية 13,3 مليار دولار. وكذلك، الدين الحكومي بالعملة الأجنبية البالغ 43,6 مليار دولار (41,1%)، وهو يتوزّع بين: أصل الدين بالعملة الأجنبية 30,4 مليار دولار + الفائدة المُستحقّة المُتبقية 13,2 مليار دولار.

وتظهر هذه الإحصاءات المثيرة أن مجمل الدين الحكومي (أصلاً وفائدة) تطوّر من نحو 7 مليارات دولار في نهاية عام 1994 إلى نحو 106 مليارات دولار في نهاية 2017، أي إنه تضاعف أكثر من 1500 مرّة في 23 سنة. وتبيّن الإحصاءات نفسها أن مجمل الدين بالعملة الأجنبية ارتفع من أقل من 800 مليون دولار في نهاية عام 1994 إلى أكثر من 43,5 مليار دولار في نهاية عام 2017، من ضمنه 28 مليار دولار سندات دين خارجية «يوروبوندز» (أكثريتها الساحقة متداولة في السوق)، علماً أنها كانت تبلغ 400 مليون دولار في عام 1994، عند أول إصدار قامت به الحكومة لهذا النوع من السندات الأجنبية، وفتحت الباب واسعاً أمام احتمالات انفجار قنبلة الدين الخطيرة، ولا سيما بالعملات الأجنبية، التي لا تمتلك الدولة أي سلاح في مواجهتها عند استحقاقها، إلا تطبيق المثل الشائع: أكل العنب أم قتل الناطور؟ الرضوخ للدائنين أو حلاقة رؤوس أموالهم.

للتواصل: capital@al-akhbar.com

تحليل

يكاد سوء توزيع المداخيل والثروة يتحوّل أكثر فأكثر إلى سمة بارزة للاقتصاد اللبناني، بوصفه أحد أبرز وجوه الخلل البنيوي الحاصل في هذا النظام. هذا الواقع تؤكّده الدراسات الإحصائية المحلية المتعاقبة، وآخرها ما توصلت إليه دراسة الأحوال المعيشية للأسر في لبنان لعام 2015، التي نفّذها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على مرحلتين (2013 - 2015)، وبالاستناد إلى عيّنة مؤلّفة من 6037 أسرة موزّعة على مختلف المحافظات اللبنانية

سوء توزيع المداخيل والثروة من الغالبية الفقيرة إلى الأقليّة المترفة

رضوان جمول

سوء التوزيع لا ينحصر بالمداخيل والثروات الفردية الخاصة، بل بسياسة إنفاق وتوزيع الأموال والثروات العمومية أيضاً، ما يتسبّب بتراجع مستمرّ في الأوضاع المعيشية لمختلف الأسر اللبنانية. فباستخدام الدليل المركّب للأحوال المعيشية لقياس درجة الإشباع من الحاجات الأساسية لدى الأسر اللبنانية المقيمة، يتبيّن أن نسبة الذين يعيشون في حالة من الحرمان ارتفعت من 29,7% إلى 36,3% خلال الفترة 2004 ـ 2015. وحتى الأسر التي كانت تتمتّع بنسبة إشباع عالية بلغت 26,8% سنة 2004 نجدها قد انخفضت إلى النصف تقريباً (13,2%) سنة 2015، ما يشير إلى تدهور مستمرّ في الأوضاع المعيشية لهذه الأسر.

هذا الحرمان لا يقتصر في الحقيقة على منطقة دون أخرى، فهو يطاول حتى العاصمة بيروت التي تضاعفت نسبة الحرمان فيها من 9% سنة 2004 إلى 27,4% سنة 2015. فيما بلغ الحرمان في السنة الأخيرة حدّه الأقصى في محافظة البقاع بنسبة 53,8%. كما أن هذه النسبة ترتفع إلى حوالى 56% و49% كمتوسط عام لكل المناطق اللبنانية سنة 2015 أيضاً فيما لو اعتمدنا مؤشري الأوضاع الاقتصادية وخدمات السكن على التوالي. كذلك بات أكثر من ثلث الأسر اللبنانية (33,1%) تعاني من الحرمان على صعيد الاحتياجات الصحية. وفي مؤشر على تدهور مستوى الخدمات العامة خلال الفترة 2004 ـ 2015، نجد أن نسبة الأسر التي تعاني من تدني نسبة الإشباع في ما خصّ خدمات السكن، بما فيها المياه والكهرباء ومعالجة النفايات، ارتفعت في شكل كبير من 29,8% إلى 49% كما سبقت الإشارة.

وبالاستناد إلى متوسط مداخيل الأسرة المحسوبة على أساس إجمالي الرواتب الشهرية للأفراد العاملين ضمن الأسرة كمصدر رئيسي وليس الوحيد للدخل، بمعنى أن الدراسة لا تلحظ مصادر ثانوية أخرى مُحتملة للدخل، يتبيّن أن حوالى ثلث الأسر اللبنانية المقيمة (33,6%) من الأسر تعيش تحت مستوى خط الفقر الأعلى، والذي جرى تقديره بنحو 6,3 دولارات للفرد الواحد يومياً حتى عام 2013. هذا في حين تصل نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأدنى المقدّر بحوالى 4,1 دولارات للفرد يومياً إلى 15,2%. وتبلغ هذه النسب أعلاها في محافظات الجنوب والنبطية والشمال والبقاع.

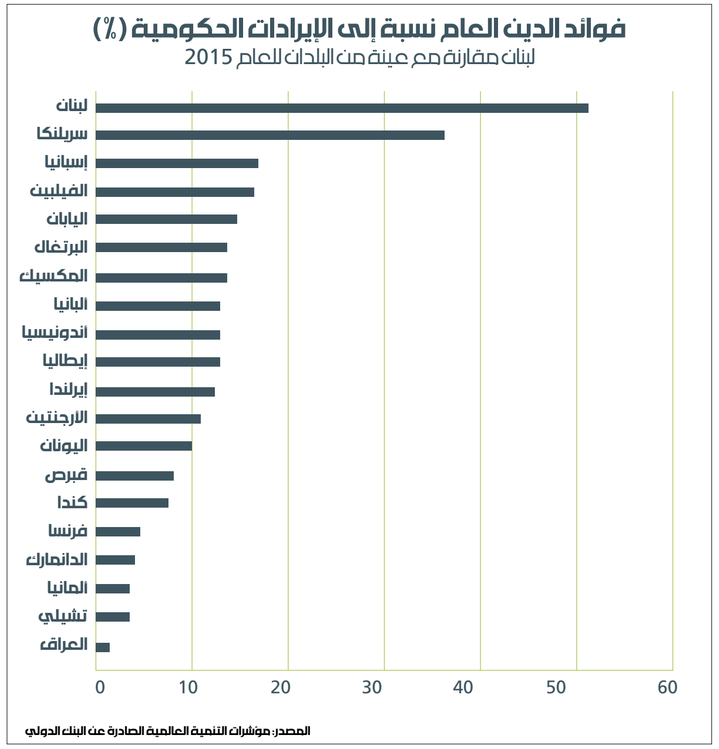

تحويل متزايد للثروات والمداخيل

الأمر الذي ينبغي التوقف عنده ملياً، أن هذا المنحى الانحداري للأوضاع المعيشية للأسر اللبنانية يسير باتجاه معاكس تماماً للإنفاق العام في الدولة من جهة، ولتعاظم الأرباح وتراكم الثروة لدى قطاعات وفئات محدّدة من اللبنانيين تعمل وتعيش في بؤرة الأسر اللبنانية نفسها موضوع الدراسة من جهة أخرى. فغالبية مؤشرات الأحوال المعيشية لهذه الأسر كانت تتجه نزولاً خلال الفترة 2004 ـ 2015 كما أسلفنا أعلاه، في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام بحسب أرقام الموازنة العامة للفترة نفسها يتضاعف أكثر من مرتين ونصف مرة (2,67 مرة)، بما في ذلك الإنفاق الاستثماري العام الذي تضاعف بالنسبة نفسها تقريباً (2,8 مرة). ومعلوم أن هذه النفقات العامة يجري تمويلها في شكل رئيسي بواسطة الاقتطاعات الضريبية وغير الضريبية من الأسر ذاتها، والتي بدل أن تحصل على خدمات عامة أفضل ومستوى معيشة أرفع مقابل هذا التمويل، وجدت نفسها في حالة من الإفقار والحرمان المتزايد، الأمر الذي يطرح التساؤل ليس عن وجهة وكيفية إنفاق الأموال العامة المصروفة والتي جرى اقتطاعها من جيوب هذه الأسر وحسب، وإنما أيضاً عن مدى عدالة وكفاءة هكذا نظام توزيع للمداخيل والثروة في لبنان، ثبت بالحدّ الأدنى أنه غير قادر على التخفيف من عوارض التشوّهات الهيكلية للنظام الاقتصادي القائم، فكيف به إذا تحوّل إلى أداة لتحويل متزايد للثروات والمداخيل من أغلبية فقيرة إلى أقلية مُترفة. وهو ما يقودنا بطبيعة الحال إلى التشديد على ضرورة إعادة النظر بالسياسات المالية والنقدية والضريبية المعتمدة من جهة، ومنظومة الإدارة والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى.

وهذه الدعوة للإصلاح المالي والضريبي والنقدي ليست بدافع اقتصادي بحت، وإنما لضرورات حيوية تتصل بوجود واستمرارية الإنماني للأمم المتحدة عام 2010، قادرة على انتشال الفقراء إلى ما فوق خط الفقر، ولا تفي بذلك أيضاً برامج مكافحة الفقر التي يشجّع عليها البنك الدولي. صرنا بحاجة إلى إعادة نظر جوهرية بالكثير من جوانب سياساتنا العامة، وإعادة تحديد لمعنى الإنفاق الاجتماعي ومعاييره وطرق تقويم جدواه.

> صار الاقتصاد المديني طارداً للرأسمال البشري والعمالة الماهرة شأنه في ذلك شأن اقتصاد الأطراف

سيطرة الاقتصاد الريعي

الجدير ذكره أن الدراسات في أواسط التسعينيات أظهرت وجود 50 بؤرة فقر موزّعة على مناطق طرفية تعاني من إهمال تاريخي ومن تبعات انهيار الزراعة. والآن، بعد مرور حوالى عشرين عاماً نبيّن أرقام المسح الذي أجراه المركز الاستشاري تفشي هذه البؤر في كامل الجغرافيا اللبنانية، بما في ذلك المنطقة المركزية والمدن الرئيسة المُزدهرة سابقاً. ومما لا شك فيه أن تدهور قطاعات الإنتاج السلعي ألحق أضراراً فادحة باقتصادات الأرياف، وحوّل الهجرة الداخلية إلى عبء متعاظم على كاهل المدن، التي تضرّرت بدورها من انهيار قطاع الخدمات وسيطرة الاقتصاد الريعي.

> يعكس تردّي أوضاع الأسر في المناطق كافة تدنّياً متواصلاً في الإنتاجية العامة للاقتصاد

صار الاقتصاد المديني طارداً للرأسمال البشري والعمالة الماهرة، شأنه في ذلك شأن اقتصاد الأطراف. تعبّر عن ذلك المؤشرات التي توصلت إليها دراسة المركز الاستشاري، ومنها مثلاً أن نسبة البطالة لدى الجامعيين هي ضعف مثيلتها لدى الفئة الأدنى تعليماً (ابتدائي وما دون)، ويشكّل الأكثر تعليماً نسبة كبيرة من المهاجرين، مقارنة مع نسبتهم من السكان. صحيح أنهم يحصلون على رواتب أعلى قليلاً من المتوسط العام للرواتب البالغ 1160 دولاراً أميركياً، لكن فوارق الأجور لا تتناسب مع فوارق الإنتاجية المتوقّعة بين فئات العاملين وفق المستوى التعليمي، ولا تعكس البتة التكاليف الباهظة التي تتكبّدها الأسر والدولة على التعليم بشقّيه العام والخاص.

وبالمحصلة، يعكس تردي أوضاع الأسر في المناطق كافة تدنياً متواصلاً في الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP، الذي لم يعد صالحاً لاستيعاب فائض الموارد البشرية، التي تطرق سنوياً أبواب سوق العمل (وليس فقط فائض العمالة). كانت المدينة ولا سيما العاصمة بيروت هي المقصد النهائي للعمالة الريفية والزراعية الزائدة، حيث يمتصها نمو الطلب على العمل، لكنها بعد تراجع قطاع الخدمات نفسه صارت العاصمة محطة تسفير مؤقتة للباحثين عن الانضمام إلى تيار الهجرة. هذا التيار الذي تسرّبت من خلاله وبكثافة العمالة المؤهلة والخبيرة والماهرة، على نحو يخفّض إنتاجية العمل وعوائده، في مقابل تضخّم عوائد الأنشطة الاحتكارية والمالية والعقارية غير المرتبطة بالعمل. وهذا أحد العوامل الرئيسة لزيادة نسب الفاقة وارتفاع اللامساواة، الأمر الذي لم تخفّف من غلوائه موجات النمو التي عرفناها في بعض السنوات، بل ربما زادتها حدّة.

%33,6
هي نسبة الأسر التي تعيش بأقل من 6,3 دولارات للفرد الواحد يومياً

%15,2
هي نسبة الأسر التي تعيش بأقل من 4,1 دولارات للفرد يومياً

%22
هي نسبة البطالة عند الشباب في فئة الأعمار 20 ـ 29 سنة

%50
هو معدّل الإعالة، أي نصف السكان تقريباً هم على عاتق النصف الآخر معيشياً

رسم بياني

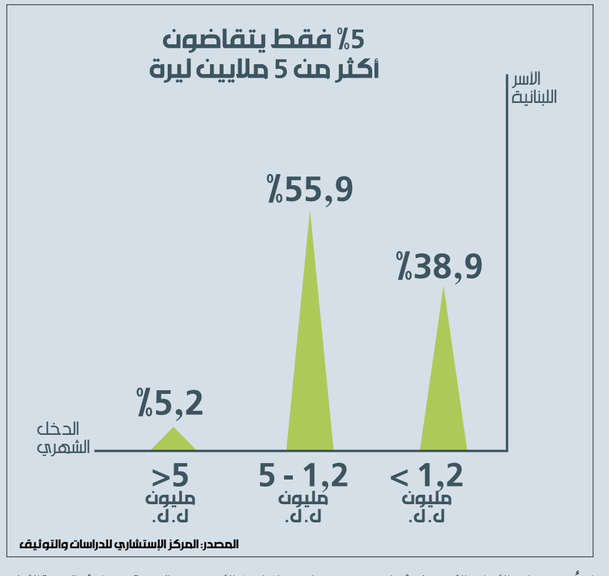

احتُسِبَت رواتب الأفراد والأسر على أساس شهري فقط، دون المداخيل الأخرى غير الدورية. ويتبيّن أن النسبة الأعلى من الأسر الفقيرة تتركّز في البقاع والنبطية، فيما تتركز النسبة الأعلى من الأسر التي تصنّف نفسها أسراً غنية (أكثر من 5 ملايين ليرة) في بيروت وجبل لبنان، أمّا محافظة الشمال فتبدو وكأنها تميل إلى نسبة المتوسطات العامة الإجمالية.

اقتصاد السوء

عن وهم «الأكثرية الصامتة»!

محمد زبيب

مُنِيَ الحزب الشيوعي العريق والحركات السياسية الناشئة والناشطون والناشطات في ما يسمى «المجتمع المدني» أو «الحراك الشعبي» بهزيمة نكراء في الانتخابات النيابية الأخيرة. خسروا في كل الدوائر التي ترشّحوا فيها، حتى في دائرة بيروت الأولى، حيث يتّسع نطاق الإقرار بين هؤلاء أن النائبة الوحيدة التي فازت على لوائح «كلنا وطني»، بولا يعقوبيان، لا تمثّلهم ولا تنتمي إليهم، وأن فوزها له ظروفه الخاصة المختلفة عن ظروفهم.

وكما كانت هذه النتائج متوقّعة إلا من الذين قرّروا خوض الانتخابات بالطريقة التي خاضوها فيها وبالخطاب الذي حملوه، كذلك جاءت ردود الأفعال عليها كما هو متوقّع، إذ سرعان ما لمم هؤلاء الهزيمة وتكبّروا عليها، وأخذوا يتحدّثون عن «تزوير» مفضوح شاب الانتخابات، مستندين إلى ملاحظاتهم المباشرة وإخراج مندوبيهم عند الزعم بوجود عطل في البرنامج المعلوماتي لفرز الأصوات واحتسابها والمخالفات الكثيرة التي رصدتها الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات وسقف الإنفاق المرتفع الذي سمح به قانون الانتخابات وفاقمته الممارسات المعهودة. وكذلك سارعوا إلى استعادة قراءتهم المتردّدة لقانون الانتخابات نفسه، وحمّلوه قسطاً وافراً من مسؤولية هزيمتهم، معتبرين أنه اعتمد نسبية مشوّهة وانطوى على روحية ما سُمّي «القانون الأرثوذكسي» الأكثري ـ الطائفي، ولا سيما في اعتماده الصوت التفضيلي ورفع الحاصل الانتخابي المطلوب لتأهيل كل لائحة والتقسيمات الإدارية المراعية للقوى المُسيطرة وزعمائها. أيضاً وأيضاً، سارع المهزومون إلى تجديد تمسّكهم بوهم وجود «الأكثرية الصامتة» التي بقيت صامتة، مستندين إلى نسبة الاقتراع المتدنية مقارنةً بانتخابات عام 2009، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية. لقد ترك ذلك انطباعاً خادعاً بأن نصف الناخبين والناخبات استنكفوا عن تأدية «الواجب الانتخابي»، ووصل الأمر ببعض الاستنتاجات إلى التعبير عن قناعة بأن عدم الفوز في الانتخابات هو «عثرة» تقنية، إذ لم ينجح «البدلاء» في تقديم أنفسهم وبدائلهم، أو لم يُمكَّنوا من ذلك بسبب الهيمنة على الإعلام و«جشع» أصحاب التلفزيونات وسطوة قوى الأمر الواقع، وبالتالي لم يعرف نصف المجتمع اللبناني بوجود البدلاء ولا بوجود البدائل، أو أنهم لم يصدّقوا أو خافوا ولم يشعروا بالحماسة أو الأمان للذهاب أفواجاً إلى صناديق الاقتراع والتعبير عن سخطهم وقرفهم وعدم ثقتهم بالطبقة «السياسية» الحاكمة! وهنا بيت القصيد.

هل هذه هي حقّاً حالة المجتمع اللبناني؟ هل السبب هو جهل الناس بوجود البدلاء؟ وهل قُدِّم بديل بالفعل، ولكن الناس لم يختاروه، أو لم يصدّقوه؟ هل صحيح أن نصف اللبنانيين لم يشاركوا في الانتخابات لأيّ سبب كان؟

يمكن، بسهولة، إثبات أن نسبة الاقتراع المُعلنة (أقل من 50%) هي نسبة مشكوك في صحّتها، وهي في الواقع أعلى بكثير، على الأقل في التحليل الموضوعي الذي يرتكز على عدد الناخبين المُقيمين في لبنان لا عدد المسجّلين على لوائح الشطب، التي تستند إلى آخر إحصاء للسكّان جرى في لبنان عام 1932، أي قبل 86 سنة، وما أضيف إلى المسجّلين عليها في حينه عبر مراسيم التجنيس وقوانين استعادة الجنسية ومنحها. فبحسب آخر تقديرات إدارة الإحصاء المركزي لعدد المقيمين في لبنان عام 2012، ممن يحق لهم الانتخاب قانوناً، يمكن أن تصل نسبة الاقتراع إلى 86%. لا يعني ذلك أن هذه النسبة هي الصحيحة، بل يعني أن نسبة الاقتراع تراوحت بين 50% كحدّ أدنى و86% كحدّ أقصى، ولن يكون ممكناً الجزم بنسبة الاقتراع الصحيحة بأي انتخابات ما دام هناك إصرار على عدم إجراء أي تعداد للسكّان (دولة لا تعرف ناخبيها - رأس المال - 14 أيار/ مايو 2018).

بعيداً عن أيّ معيار علمي، لنفترض (مجازاً) أن نسبة الاقتراع تقع ما بين بين، فهذا يعني أن 70% تقريباً من الناخبين الحقيقيين قد اقترعوا، أي الناخبين الموجودين في الواقع (مُقيمين في لبنان وغير مُقيمين ما زالوا متصلين به) وليس في الخيال، وهذه نسبة لا بأس بها، وتُعبّر عن مشاركة واسعة في الانتخابات لا العكس. كذلك فإنها تُعبّر عن أن أكثرية الناخبين الساحقة جدّدت للقوى السياسية المُهيمنة، مع بعض التعديلات الطفيفة، وأعلنت مجدّداً أنها غير ميّالة إلى التغيير في شكله المطروح، على عكس ما ظنّ المهزومون واعتبروا أن الظروف الموضوعية أينعت لقطف ثمار «التغيير» الذي تنشده أكثرية اللبنانيين. يدلّ ذلك على جهل هذه النخب «المهزومة» بواقع المجتمع اللبناني، أكثر مما يدلّ على جهل هذا المجتمع بوجود «البديل» وبوجود اللحظة السانحة للتقدّم نحو التغيير وإرسال رسالة واضحة تقول إن «الكيل طفح». وهذان «الجهلان» ليسا من مسؤولية الناخبين، كما تفترض فلسفة «المجتمع المدني» و«الحركات الاجتماعية» الشائعة، التي تنظر إلى الفرد بوصفه وحدة مستقلّة تماماً تمتلك خياراً حراً وتتفاعل مع الحقيقة وتسعى إلى إرساء قيم الأخلاق. فالمسؤولية أولاً وأخيراً تقع على الذين يتنطحون إلى لعب أدوار «الطليعة» التبشيرية، من دون أن يكونوا قادرين على تقديم أي جواب على أي مشكلة أو إشكالية مطروحة، بدءاً من معضلة سلاح حزب الله وصولاً إلى معضلة السكن (مثلاً) أو الكهرباء أو حتى زحمة السير، مروراً بمعضلة اللاجئين ومعضلات الهجرة والعمالة الوافدة وطغيان الريع على الاقتصاد وسيطرة «المالية» على الاقتصاد السياسي.

يظنّ المهزومون أنهم أكفأ من الفائزين لإخراج النظام من أزمته، أو يظنّون أنهم الأصدق ويتمتّعون بنظافة الكفّ التي ينادي بها الناس، لذلك لم يبشّروا إلا بالكفاءة في مواجهة الفشل، ولم يعِدوا إلا بالنزاهة في مواجهة الفساد... ولكن هل أزمة المجتمع اللبناني هي أزمة نقص بالكفاءة والنزاهة؟ لنبدأ المراجعة من هذا السؤال، ولنرَ أي تغيير هذا الذي يُتوقع أن يستحوذ على أكثرية ناخبة، وهو لا يقدّم نفسه إلا كعمل «استشاري» موهوب، يشبه الأعمال التي توفّرها مؤسّسات محلّية وعالمية، وضعت أطناناً من التقارير وأوراق العمل البارعة جدّاً في التشخيص والمُتلعثمة جدّاً في التوصيات.

وللحديث تتمة.

تحقيق يوضع الناس دائماً في مواجهة مفاهيم «صُبهمة»، مثل المفهوم المزدهر هذه الأيام تحت عنوان «كبير»، يوحي بالاستبداد، هو «الشمول المالي». يجري طرح شمول كل الناس بالخدمات المالية كهدف من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ويقدّم كحل سحري لمشكلات «النمو» و«الفقر» و«المساواة»... فما الذي يعنيه هذا المفهوم تحديداً؟ وهل (حقاً) تصبح حياة الناس افضل ومستوى معيشتهم أعلى بمجرّد ان كان لكلّ منهم حساباً مصرفياً وقدرة معيّنة على اقتراض الاموال او إيداعها او تحويلها؟ التجربة في لبنان وبلدان أخرى تحمل إشارات واضحة على ان النتائج التي يعد بها «الشمول المالي» ليست على هذا القدر من الإيجابية، وأحياناً كثيرة تكون في غاية السلبية والخطورة

محمد زبيب
فيفيان عقيقي

أسطورة «الشمول المالي» تحويل الجميع إلى زبائن للمصارف

إليكم هذه القصة الجميلة

«تدبر ماري باندا مطعماً صغيراً في إحدى أقدم أسواق لوساكا في زامبيا. وقبل أن تعلم أنه بإمكان الخدمات المالية أن تجعل الطريقة التي تعمل بها أسهل، كانت تحقّق أرباحاً قليلة. بيد أن أرباحها ازدادت اليوم، لأنها تودع أموالها في المصارف، ولأنها تستخدم أيضاً خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول. وقد أدّى استخدامها الخدمات المالية إلى تبسيط إدارة مطعمها وزيادة الأرباح. وتدفع عملياً الآن رسوم مدارس أطفالها». ماري باندا هي مثال النساء اللواتي «لا يخشين التعامل مع المصارف». لذلك لم تعد تشعر بأي تمييز ضدها، لا بسبب فقرها ولا بسبب جنسها. لقد اكتشفت سعادتها في حساب مصرفي، وكذلك وجدت فيه الأمان والرعاية. تقول ماري باندا لنا: «من المهم للغاية ادّخار المال لأن القطاع غير الرسمي الذي نعمل فيه ليس به أي ضمان اجتماعي!»

هذه القصّة المشوّقة يسردها البنك الدولي على موقعه على الإنترنت، تحت عنوان أكثر تشويقاً: «مكاسب الشمول المالي: مكاسب من أجل النمو المستدام»، يقدّم عبره الطبعة الثالثة (نيسان/أبريل 2018) من المؤشر العالمي للشمول المالي، الذي بدأ بإصداره في عام 2011، وهو قاعدة بيانات ترصد الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي في جميع أنحاء العالم. يريد البنك الدولي من خلال سرد «قصص النجاح» أن يبرهن «أنه من دون الحصول على الخدمات المالية، فإن النساء والفقراء وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر كانوا سيقصّون قصصاً مختلفة».

هكذا، وعلى طريقة «وجدتها»، ينسج البنك الدولي «الأسطورة» الجديدة، التي اكتشفت أن تعميم الخدمات المالية على الجميع هو، منذ الآن، شرط ضروري وواجب من شروط «التنمية المستدامة» و«النمو الاقتصادي» و«القضاء على الفقر» و«المساواة بين الجنسين». وأن حقّ كل شخص راشد بأن يكون لديه حساب مصرفي سيكون (قريباً) من ضمن «حقوق الإنسان» الأساسية. لذلك تعمل هذه الأسطورة على تقديم مفهوم «الشمول المالي» كتحدّ كبير أمام صانعي السياسات العالمي، أي رأس المال المالي الجاهز للإقراض والمضاربات بحثاً عن حصة من الربح، كان في الثمانينيات يساوي تقريباً حجم التجارة العالمية، وكان العالم يُنتج ربع ما يُنتجه الآن. ولكنه تضخّم منذ ذاك الوقت، وبات حجم التمويل العالمي يساوي 8 أضعاف حجم التجارة العالمية. فلماذا لمن يحتاج الناس إلى هذا القدر الهائل من التمويل الذي يفوق حاجتهم الفعلية للاستثمار والإنتاج والاستهلاك؟

يشرح محمود الخفيف، مسؤول الشؤون الاقتصادية في منظّمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، أن الدول لم تتعلّم مما حدث عام 2008، فهي «تعتمد سياسات نقدية توسعية، وفي الوقت نفسه، سياسات مالية تقشفية أو سياسات مالية تقييدية. وهذا بالتحديد لن يؤدي إلى نمو. وسيزيد الضغوط على الدخل، ولا سيما الأجور».

ما العمل إذاً؟ كيف يمكن امتصاص نتائج هذا التباين؟ حيث تؤدي السياسات النقدية التوسعية إلى خلق سيولة عالية جداً، أموال وتدفقات بلا قيود وبلا روابط، وغير موجّهة للاستثمارات الإنتاجية، بل معظمها تدفقات موجّهة للاستثمارات المالية أو استثمارات المضاربة. في حين تؤدّي السياسات المالية التقشفية أو التقييدية، في الوقت نفسه، إلى تجميد الأجور وتخفيض دعم الأسعار وتقليص الإنفاق الاجتماعي والتنازل عن تأمين الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية للشركات الخاصة، أي أن يقابلها تراجع في القدرة على الاستهلاك وبالتالي القدرة على زيادة الإنتاج.

لنطرح السؤال بطريقة مختلفة: لماذا نحن نحتاج إلى التمويل؟ يجيب الاقتصاديون: نحتاج إليه للتجارة. ولكن ماذا يحصل عندما يفيض التمويل عن حاجة التجارة؟ عندها لا تعود الأموال تُستخدم للأغراض الإنتاجية بل تذهب لتمويل «الفقاعات». وهذا هو المعنى الحقيقي لمفهوم «الشمول المالي»، الذي يقدّم وصفة جيدة جداً لتكوين المزيد من «الفقّاعات»، كفقّاعة الرهون العقارية التي انفجرت في الولايات المتحدة عام 2008 وهزّت الاقتصاد العالمي من أساساته.

85,7%
من محفظ الودائع تتركّز لدى 8٪ من المودعين، اي 6٪ من محفظ البالغين وفق مفهوم الشمول المالي

3000%
هي نسبة ارتفاع عدد المقترضين في المصارف اللبنانية بين عامي 1993 و2017

في الواقع، ينتمي مفهوم «الشمول المالي» إلى مفهوم «الأمولة» الأوسع والأقل شعبية، الذي ينطوي على توسيع غير محدود للأسواق المالية ومندساتها، وهو يعبّر عن تحوّل الرأسمالية من «الصناعية» إلى «المالية»، في حين أن «الشمول المالي» يلعب دور الآلية التي يتمّ عبرها تحويل الجميع إلى عملاء

> لا ينحصر الفقر والتنمية بعدم قدرة الحصول على التمويل، بل يرتبطان بعوائق نظامية أعمق

ماليين في خدمة مصالح رأس المال المالي، سواء عبر الرهون العقارية، أو القروض الاستهلاكية، أو برامج التعليم والتأمين على الصحة والحياة والحوادث والكوارث، أو عبر فرض توطين الرواتب واستخدام بطاقات الدفع الرقمي (بالحساب الجاري أو بالدين أو بواسطة الدفع المؤجّل) وادخار تعويضات التقاعد لقاء فائدة أو عائد من التوظيفات في البورصة، أو عبر دعم فوائد القروض المصرفية لتشجيع المزيد من الأسر والمشاريع الصغيرة على الاستدانة... بمعنى ما، يعبّر مفهوم «الشمول المالي» عن مدى اختراق القطاع المالي للمجتمع تجسيداً لسيطرته على الاقتصاد السياسي.

كلنا زبائن لدى المصارف

بحسب قصص النجاح التي يسردها البنك الدولي، يتبيّن المدى الذي يُراد أن يبلغه هذا الاختراق المالي للمجتمع، ففي ظل تعاظم «الأمولة»، بدأ البحث عن الربح من تمويل حاجات الناس إلى العمل والدخل والسكن والصحة والتعليم. لذلك تعرّف الأمم المتحدة «الشمول المالي» على أنه «وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلى الخدمات المالية بصورة شاملة وكلفة معقولة»، وتعتبر أن هذا الهدف «يعدّ أمراً حاسماً في تعزيز القطاعات المالية وتعبئة الموارد المحلية وتحقيق التنمية في البلدان النامية». ويستهدف «الشمول المالي»، وفق البنك الدولي، «الفقراء والنساء والشباب، ويشجّعهم على فتح حسابات مصرفية والتعامل مع المؤسسات المالية والاستفادة من التقنيات التكنولوجية والتطبيقات الهاتفية لإجراء معاملاتهم، ما يتيح لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بالقدر نفسه المتاح للأكثر ثراء، نظراً لأن حاجتهم إلى هذه الخدمات أكبر، فإنهم سيزيدون استهلاكهم ويحسّنون واقعهم المعيشي، ولن يعودوا مضطرين للتعامل النقدي (الكاش) أو الاحتفاظ بمدخراتهم في بيوتهم، وسيكون بمقدورهم التخفيف من حدّة الصدمات في حالات الطوارئ أو المرض أو العجز، كما سيكون بمقدورهم ضخّ استثمارات مُنتجة».

بهذه البساطة والسذاجة المُفرطة، يظهر مفهوم «الشمول المالي» كمفهوم أيديولوجي أكثر مما هو أمر آخر. وهو يطرح الاستعاضة عن مفاهيم «الرعاية» و«الإحسان»، التي سادت في السابق بوصفها من مسؤولية الدولة والأثرياء، بمفاهيم «نيوليبرالية» تصرّ على أن حلّ المعضلة يكمن حقّاً في المثل الشائع الذي يدعو إلى إعطاء الصيّاد صنّارة صيد بدلاً من إعطائه سمكة. وكأن الناس معزولون عن ظروفهم كلياً، وكل ما يحتاجون إليه هو الوصول إلى التمويل حتى يغيّروا واقعهم ويأخذوا حصّتهم من العائد.

على الرغم من إدراك الناس العميق أن الأمر لا يسير على هذا المنوال، وهم يجدون أنفسهم غارقين تحت جبال هائلة من الديون والالتزامات المُرهقة، إلا أن المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2018، يبيّن أن المصارف باتت لديها 1,2 مليار زبون إضافي منذ عام 2011، والعمل جارٍ بوتيرة متسارعة لشمول 1,7 مليار شخص لا يزالون «محرومين» من «نعمة» المصارف وخدماتها، بحسب الوصف الذي يكرّسه هذا المؤشر لغير المتعاملين مع المؤسسات المالية.

كيف سيتم تحويل 100% من الأشخاص الراشدين إلى عملاء ماليين؟ ولماذا هذا الهدف أصبح مهمّاً اليوم؟

وفق المبشّرين بقرب تحقيق هذا الهدف، فإن التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا، ولا سيما انتشار استخدام الهواتف المحمولة وأدوات الدفع عبر الإنترنت، تقود الموجة الحالية للشمول المالي، إذ يجري ابتكار المزيد من الوسائل التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تمويل الاستهلاك للمحافظة على نمو اقتصادي، ولو محدود، وتهدف بالدرجة الثانية إلى تخفيض التعاملات بالنقد «الكاش» وتخفيض النقد المتداول خارج النظام المالي «الرسمي»، وذلك بهدف الحدّ من المخاطر التي قد تهدّد استقرار هذا النظام.

على الرغم من صبت القطاع المصرفي اللبناني كقصة نجاح لبنانية، إلا أن مرتبة لبنان على مؤشر الشمول المالي العالمي متدنية كثيراً، وفي شكل لافت. وبحسب قاعدة بيانات البنك الدولي لا يمتلك سوى 45% من الراشدين المقيمين حسابات مصرفية، بالمقارنة مع 73% في الشريحة العليا في البلدان المتوسطة الدخل، التي يصنّف لبنان في عدادها. وتنسجم نسبة الشمول المالي في لبنان مع متوسط بلدان الدخل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط (من دون الدخل المرتفع كقطر) الذي يبلغ 43%.

ويعتبر أنصار «الشمول المالي» أن السياسات اللبنانية مُقصّرة حتى الآن. فلبنان مهيأ أكثر من غيره في المنطقة ولكنّه متأخر، بدليل تراجع عمليات الدفع عبر الإنترنت فيه إلى 16% بالمقارنة مع 77% في الدول المتوسطة الدخل الأعلى، إذ لا تزال عمليات الدفع نقداً هي الشائعة في لبنان (83%).

يريد حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أن يعكس الصورة، ويقول إنه حقّق «إنجازات» كثيرة. ففي كلمة له في اليوم العربي للشمول المالي في نيسان/أبريل الماضي، أعلن أن «عدد الحسابات المصرفية، في نهاية 2017، بلغ 5 ملايين حساب، وأن عدد المودعين وصل إلى ثلاثة ملايين مودع». وكان قد أعلن في تشرين الأول/أوكتوبر الماضي، في مؤتمر الطاقة الوطنية، أن «عدد المقترضين ارتفع من 34 ألف مقترض عام 1993 إلى 934 ألف مقترض حالياً».

في الواقع، وصل عدد المقترضين في نهاية 2017 إلى مليون و27 ألف شخص. (الأسر اللبنانية مثقلة بالديون – رأس المال – 23 نيسان/أبريل 2018). وتشير إحصاءات مصرف لبنان إلى أن قروض القطاع الخاص بلغت عام 2017 نحو 68,7 مليار دولار، وأن 86,4% من المقترضين هم أسر وأفراد يرزحون تحت قروض شخصية بقيمة 21,4 مليار دولار، من ضمنها 13 مليار دولار قروض سكنية، ترزح تحتها 131 ألف أسرة لجأت إلى الدين لتملّك مساكنها، فضلاً عن 8,4 مليار دولار اقترضتها الأسر لتمويل استهلاكها وتسديد أقساط التعليم وشراء السيارات. وتحذر دراسات عدّة من أن مستوى مديونية الأسر بات يستنزف أكثر من نصف دخلها المتاح، وبالتالي يُضعف قدرتها على تنمية أوضاعها لا العكس، كما يفترض مفهوم «الشمول المالي». وللأسف، لا تقتصر القروض على المصارف، إذ بحسب تقرير تقييم القطاع المالي، الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2016، يوجد أكثر من 235 ألف مقترض من المؤسسات المالية غير المصرفية، ويشير التقرير إلى أن مؤسسة القرض الحسن تمثل نصف السوق، تليها مؤسسة «المجموعة» التي تشكل تقريباً النصف المتبقي من السوق.

86,4%
من المقترضين هم اسر وافراد يرزحون تحت قروض شخصية بقيمة 21.4 مليار دولار من اصل 68.7 مليار دولار قيمة قروض القطاع الخاص في عام 2017

كذلك، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 67 ألف مشروع صغير ومتوسط في لبنان (96,1%)، مُسجّلة، وتوظّف 50% من القوى العاملة، وتساهم في 27% من إجمالي الإيرادات، لكنها لا تحظى سوى بخُمس إجمالي الائتمان المقدّم للقطاع الخاص.

في المقابل، تبيّن إحصاءات مصرف لبنان أن 60% من الحسابات المصرفية تقلّ ودائعها عن 5 ملايين ليرة لبنانية، أي إنها بلا أي ودائع تذكر، ومعظمها أنشئ لتوطين الرواتب أو كشرط إلزامي للحصول على القروض (كبار المودعين: من هم؟ كم يملكون؟ - رأس المال – 5 آذار/مارس 2018). وتكشف هذه الإحصاءات أن 85,7% من مجمل الودائع تتركّز لدى عدد قليل جداً من المودعين، لا يتجاوز 8% من مجمل المودعين (أو 6% من مجمل الراشدين المقيمين في لبنان بحسب مفهوم الشمول المالي). علماً أن 0,1% من المودعين، يستحوذون وحدهم على أكثر من 27,9% من مجمل الودائع.

هذه النتائج التي يحقّقها «الشمول المالي» في لبنان، تدفع إلى القلق وتدحض الكثير من مزاعم هذا المفهوم الملتبس، إذ كيف يكون «الشمول المالي» مفيداً عندما تقاسم المصارف الناس دخلها وتجعلها رهينة خدمة قروضها؟

التجربة اللبنانية: نقمة لا نعمة

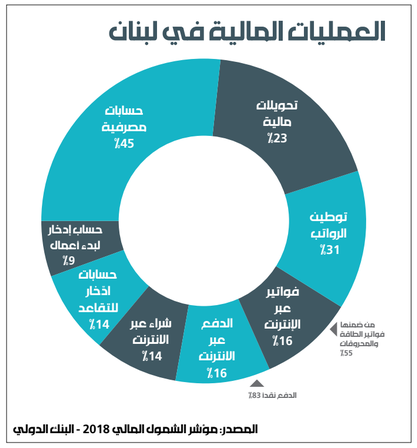

المصدر: مؤشر الشمول المالي 2018 - البنك الدولي

هل هذا ما يحتاج إليه المجتمع؟

نشرت مبادرة Private Debt Project، تقريراً تحت عنوان «الشمول المالي وبؤسه» للباحثين الاقتصاديين إنغريد كفانغرفن وباولو دوس سانتوس، يبديان فيه ملاحظاتهما على مفهوم الشمول المالي، بوصف قاعدته التحليلية بـ«الساذجة». ويعيدان ذلك إلى كون «التنمية ليست رداءً بقياس واحد يمكن إلباسه لكل الاقتصادات وتوقّع الحصول على النتائج نفسها، بدليل أن مؤشرات الشمول المالي في إيران وتركيا وتايلاندا مرتفعة في حين أن مستويات التنمية فيها منخفضة، بينما مقاييس التنمية في ألبانيا وأرمينيا والمكسيك مرتفعة فيما مستويات الشمول المالي متدنية». يدحض التقرير نظرية تحقيق التنمية والحدّ من الفقر المطروحة، بالإشارة إلى أن «التنمية لا تتعلّق بالاقتصاد الجزئي والعمليات المعزّزة بالقروض، وأن الفقر لا ينحصر بعدم قدرة الحصول على التمويل، بل يرتبطان بعوائق نظامية، وضعف البنية التحتية، وغياب التكنولوجيات والمهارات»، وهي مشكلات أعمق كونها تحول دون تطوير مشاريع استثمارية عالية الإنتاجية، ولا يجد المستثمرون الراغبون بالربح دافعاً لتمويلها، فيؤدي تمويلها من ذوي الدخل المنخفض تحت عنوان الشمول المالي إلى إفلاسها، وزيادة مديونية المقترضين. كما أن المكاسب الحقيقية من التمويل لا تتعلّق بمعدلات الفائدة، وإنما بوجهة إنفاقه، فتركيز الموارد على نشاطات غير مُربحة يشيع الاهتمام عن التصنيع الذي يعزّز الإنتاجية، وإنفاقها على الاستهلاك يزيد المديونية الخاصة».

يستند هذا التقرير إلى مراجعة أعدّتها «الإدارة البريطانية للتنمية الدولية»، حول دراسات الشمول المالي وآثارها على البلدان النامية في تسعينيات القرن الماضي، وتبيّن أنها «ذات منهجيات ضعيفة، ولم تظهر فوائد في انتشال المليارين من الفقر، بل إن جهود الدول للترويج لها بدل دراسة آثارها أدّى إلى سوء توزيع الموارد». ويضيف أن «90% من القروض أنفقت على الاستهلاك، وكانت معظمها برهون عقارية أو بمصادر دخل مستقلّة، ما يتناقض مع الائتمان الإنتاجي المدعوم بمشاريع تولّد تدفقات نقدية، ما يحد نظرية مساهمة هذه القروض في تحقيق التنمية، ومعه يصبح الشمول المالي المُتبع في شكل مستقل عن سياسات بنيوية تتصدّى للفقر، غير فعّال في أحسن الأحوال، أما في الحالات الأسوأ فيصبح حاجزاً مؤسساتياً وسياسياً يحول دون تحقيق التنمية المستدامة. فضلاً عن أن ربحية القروض الإنتاجية المتدنية تدفع بالمصارف نحو القروض الاستهلاكية المُربحة حتى في المناطق الفقيرة، والتركيز في استراتيجيات التنمية التي تجبر الأسر على الاقتراض لتلبية احتياجاتها في المسكن والصحة والتعليم، ما يؤدّي إلى ابتعاد الحكومات عن إيجاد استراتيجيات وحلول بديلة».

قد تكون أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأميركية عام 2008، المثال الأشهر عالمياً للدلالة على الآثار التي قد يرتبها «الشمول المالي» على المجتمعات التي تسعى لتعميمه، بحيث دفعت فكرة شمول الجميع بالخدمات المالية إلى زيادة القروض بضمانات عقارية، لمن لا يملكون ضمانات أخرى، وسمح للمؤسسات المالية بمضاعفة أرباحها على حساب الفئات الأضعف، وكانت النتائج مدمّرة. هناك تجارب سيئة أخرى لبلدان تعرّضت لأزمات مالية واجتماعية وسياسية نتيجة ارتفاع المديونية الخاصة، التي تعدّ أساس الشمول المالي، أبرزها تجربة المكسيك، من خلال شركة Compartamos التي دعمتها مؤسسة التمويل الدولية لتقديم قروض للأسر الفقيرة والنساء، ففرضت معدلات فائدة عالية جداً وصلت إلى 195%، وهو ما سمح لها بتحقيق أرباح بقيمة 400 مليون دولار أميركي عام 2007. وينسحب ذلك على جنوب أفريقيا أيضاً، التي عاشت أزمة ناتجة من ارتفاع المديونية الخاصة، أدّت إلى إضراب عمّال المناجم، وبلغت الاحتجاجات ذروتها بقتل الشرطة لعشرات العمّال، لتصبح هذه الأحداث إحدى أسوأ حلقات العنف الحكومي في البلاد بعد التفرقة العنصرية.

هذه الفصول لا تزال محذوفة من «أسطورة» الشمول المالي.

لبنان بين عامي 2011 و2017
تطوّر الشمول المالي 8 ٪ وزادت مديونية الأسر الضعفين

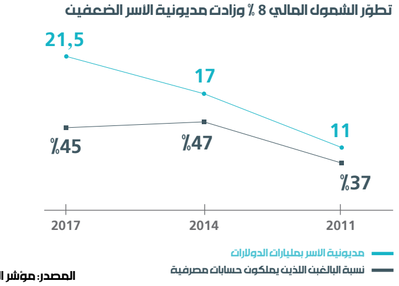

2017
مليون و27 الف مقترض

5 ملايين حساب
60٪ دون الـ5 ملايين ليرة وبمعظمها للتوطين الرواتب

يستدين اللبنانيون من اجل:
شراء المساكن: 13٪
الرعاية الصحية: 4٪
بدء اعمال: 13٪

المصدر: مؤشر الشمول المالي 2018 - البنك الدولي

البالغون الذين يملكون حسابات مصرفية 2017

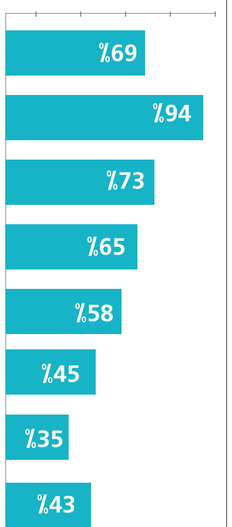

* لا يمتلك سوى 45٪ من الراشدين في لبنان حسابات مصرفية، بالمقارنة مع 73٪ في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، التي يصنف لبنان في عدادها. تسجل نسبة الشمول المالي في لبنان مع متوسط بلدان منطقة الشرق الاوسط (من دون البلدان المرتفعة الدخل فيها) الذي يبلغ 43٪

المصدر: مؤشر الشمول المالي 2018 - البنك الدولي

إضاءات

ريادة الأعمال
ثورة اجتماعيّة في دكّان الحيّ الجديد

في السنوات القليلة الماضية، اجتاحت أخبار مؤسّسي الشركات التكنولوجية حياتنا اليومية، مُحاطة بهالة من التقديس يفرضها نجاح أباطرتها في تأسيس إمبراطوريات اقتصادية ومالية. في هذا السياق، درج على الألسن مصطلح «روّاد الأعمال»، وهو مصطلح يُراد منه التعريف بهؤلاء المشاهير الفاحشي الثراء، على أنهم رجال أعمال رياديون. ولكن عند التمعّن في الصورة التي يعكسها النموذج الاقتصادي الذي يقدّمه هذا النوع من «روّاد الأعمال» سنجد أنفسنا أمام مصطلح مُبهم وغامض ينطوي على عمل أيديولوجي ولا يقوم على أي دراسة موضوعية

الأمجد سلامة

يُستعمل مصطلح «ريادة الأعمال» لتوصيف ظواهر كثيرة، منها التجارية والاقتصادية، ومنها المبادرات الاجتماعية. وكذلك يمكن أن يضيق استعماله ليشمل الشركات الصغيرة والحديثة التأسيس، أو أن يتّسع ليشمل الشركات الكبرى المُخضرمة في الأسواق. ويُستعمل المصطلح للدلالة على حسّ فطري لدى رجل الأعمال، وللدلالة على منهج يُتّبع لتأسيس الشركات. كلّ هذه الاستخدامات والدلالات لمصطلح واحد تجعله ضبابياً يكتنفه الكثير من الغموض، وهذه سمة سلبية جداً لمصطلح يُبنى عليه الكثير من الدعاية والأحلام في حياتنا اليومية، ويُنظَر كحلّ اقتصادي، سواء على صعيد عالمي أو على صعيد الدول النامية.

يشرح بير ديفيدسون، في كتابه «البحث في ريادة الأعمال»، أنّ استعمال مصطلح ريادة الأعمال عادة ما يكون دالاً على واقعين اجتماعيين: الأول هو ظاهرة «العامل لحسابه»، والثاني هو دور «العوامل الجزئية» في المبادرة والمثابرة لإحداث تغيير في المجتمع والاقتصاد.

والمقصود، عند الحديث عن العاملين لحسابهم، تلك الشريحة من القوة العاملة التي لا تعمل لحساب أشخاص آخرين، وتستعيض عن ذلك بمنظومة مختلفة للمخاطر والمكافآت تفرض مروحة نتائج مالية أوسع من العمل المأجور، وحدوداً أقل وضوحاً بين العمل والراحة. وهنا يظهر روّاد الأعمال كمؤسّسين لشركات جديدة، عادة ما تحتاج في مراحل تأسيسها لإدخال عوامل «الابتكار» على الصناعات التي تخدمها، لأنها صناعات عادة ما تكون ذات قيمة مُضافة قليلة أو متوسطة على الاقتصاد.

والحديث عن العوامل الجزئية المؤثرة في التغيير مبنيّ على قاعدة مقاومة المؤسّسات والأطر السوقية والتنظيمية للتغيير. فهي لن تبادر إلى التغيير إلا بعد تدخّل العامل البشري الذي يدفع إلى التغيير عبر المعرفة الفردية والأهداف الفريدة للأفراد المجهّزين لاتخاذ الإجراءات التي تبتكر الجديد. وحتى يكون لهذه المبادرات الجديدة تأثير دائم، فإنها تحتاج إلى خلق قيمة مضافة أو توفير في الموارد.

آريس ـ كوبا

الريادة والمجتمع الجديد

من هنا تظهر قيمة التجديد والابتكار وأهميتهما عند استعمال مصطلح ريادة الأعمال، إذ يذهب البعض بعيداً في التركيز على هذين البُعدين لدرجة حصر استعمال المصطلح بالابتكار، وربط النمو الاقتصادي بالاتجاه نحو ريادة الأعمال كنموذج لاستثمار رأس المال ومضاعفته. ويتبنّى هذا التفسير ستيفن سبينّيللي، في كتابه «إنشاء المشاريع الجديدة: الريادة في القرن الواحد والعشرين». ويستعرض بعض الصناعات «الريادية» التي تضاعفت قيمة رأس المال فيها خلال أقل من عقد، كقطاعات الطاقة الشمسية والإلكترونيات.

> **ريادة الأعمال هي تمظهر لإعادة تنظيم الاقتصاد ونقل المجتمعات إلى حالات فردية بعد تفكّك نظام الإنتاج الفوردي وما نتج منه من مصالح جماعية**

> **ازدياد معدلات البطالة خلق حاجة لنظرية بديلة تنقل المسؤولية عن كاهل التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى كاهل الفرد**

بالإضافة إلى استعراض الزيادات المطّردة على الناتج المحلي الإجمالي الذي ولّدته الشركات الريادية في هذه القطاعات ونسبة الوظائف الإضافية التي ولّدتها في القطاع الخاص. ويخلص إلى أن القرن الحالي هو قرن الابتكار ولا ريادة أعمال من دون ابتكار. وهذا النوع من ريادة الأعمال سيحوّل الفقراء إلى أغنياء. فهي متمركزة حول اقتناص الفرص والكفاءة وتكافؤ فرص أصحاب الموهبة والجدّ في العمل فقط، بغضّ النظر عن الطبقة الاجتماعية والجنس والانتماءات المختلفة. بمعنى آخر، نحن أمام ظاهرة تعتمد على الفرد، وهي ظاهرة اقتصادية وسوقية واجتماعية ستعيد تشكيل المجتمعات التي تتبنّاها وتسعى إلى تطبيقها.

التغيير في السوق

ولكن ديفيدسون لا يوافق على هذا التعريف لريادة الأعمال. فهو بعد أن يعترف بأنّ هذا التعريف هو أحد التعريفات الكثيرة للمصطلح، يذهب باتجاه تعريف أكثر شمولية. فينطلق بتعريفه من أن ريادة الأعمال هي السلوكيات التنافسية التي تدفع آلية عمل السوق. والأساس هو السلوك معطوفاً على النتائج، فالسلوك هو الضامن لأن تكون القرارات على مستوى الاقتصاد الجزئي دافعة نحو التغيير، أمّا النتائج فتعبّرعن وقع القرارات في عملية التغيير. إذاً، الأساس هو دفع آليات السوق عبر نتائج مباشرة أو غير مباشرة للعمل.

ومن هنا يضع ديفيدسون ريادة الأعمال في خانة الأفعال السوقية البحتة، حيث يقدّم مورّد منتجاً جديداً أو مُحسّناً أو منافساً. ويكون العمل في سوق صاعد أو قائم، ويقدّم للزبائن قيمة مضافة مقابل مالهم، ما يحفّز مؤثرين آخرين في السوق، إمّا لتقديم منتجات أخرى جديدة أو لتحسين منتجاتهم أو رفع فعالية أعمالهم. فريادة الأعمال هي النشاطات الاقتصادية الجديدة التي تؤدّي إلى التغيير في السوق.

ولكنّ أمام هذا التعريف تحدّيين رئيسيين: الأول هو قياس مستوى التغيير للنشاط الاقتصادي، والثاني هو تعريف «الجديد» في «النشاطات الاقتصادية الجديدة». فعند محاولة قياس التغيير الاقتصادي، يقترح البعض احتساب كمية الثروة التي خلقها العمل (كما تباهى سبينيللي مثلاً)، ولكن ديفيدسون يرى أن هذه الطريقة في القياس غير صحيحة لصعوبة تتبّع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في الاقتصادات المعقّدة، مع تركيزه على وجوب الأخذ بالاعتبار النتائج غير المباشرة للعمل. وهذه التأثيرات ليست محصورة بالمالية فقط، بل تتعدّاها إلى التعلّم والتقليد ورفع الفعالية في السوق، وهي عوامل لا يمكن قياسها بالتراكم المباشر للثروة.

وأمّا بالنسبة إلى تعريف ما هو «الجديد»، فيذهب ديفيدسون إلى رفض حصره بالابتكار. فبالنسبة إليه، الكمّ الكبير للمشاريع المبنيّة على الأفكار المبتكرة، التي فشلت لا تجيز اعتبار الابتكار التعريف الوحيد لما هو جديد. فهذا النوع من المشاريع من الصعب إنجاحه، بالإضافة إلى أنّ ما هو جديد سيكون نسبياً بالنسبة إلى المؤثّرين في السوق، كلّ وفق محافظته واتّفتاحه في الأعمال السوقيّة. وبناءً عليه، يرى ديفيدسون أنّه يجب تقليل أهمية عامل الابتكار في تصنيف أي نشاطات تقع تحت خانة ريادة الأعمال.

لكن هذا التفسير، الذي يقدّمه ديفيدسون لريادة الأعمال، لا يلقى الكثير من الرواج في الأوساط الاقتصادية اليوم، والتعريف الغالب هو ذاك الذي يقدّم ريادة الأعمال كحلّ سحري لمشاكل البطالة، وأداة للتغيير الاجتماعي الجذري. فإعادة التنظيم الاقتصادي، الذي فرضته السياسات النيوليبرالية التي أتت بها مارغريت ثاتشر، تعطي هامشاً مهماً لريادة الأعمال، بتعريفها الضيّق، كالذي طرحه سبينيللي.

أيديولوجيا التركيبة الجديدة

يوصّف روجر بوروز، في كتابه «فكّ شيفرة ثقافة ريادة الأعمال»، هذا المسار الذي دفع إلى الهوس بريادة الأعمال. فهو لا يرى في سياسات ثاتشر إلا تمظهراً لعوارض إعادة تنظيم الاقتصاد الذي فرضته التغييرات التي كانت تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية. وكان يجب أن تنتقل تغييرات جذرية كهذه المجتمعات إلى حالات فردية بعد تفكّك نظام الإنتاج الفوردي وما نجم عنه من تشكّل مصالح جماعية. وازدياد معدلات البطالة بعد منتصف السبعينيات خلق حاجة لنظرية بديلة لنقل المسؤولية عن كاهل التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى كاهل الفرد وحافزيته (أحد الأمثلة على هذا دخول مفهوم العامل لحسابه بقوة على ساحة التنظير الاقتصادي). ويرى بوروز في التنظير لريادة الأعمال، في شكلها هذا، عملاً أيديولوجياً أكثر منه دراسات موضوعية.

هنالك فارق كبير ما بين التنظير الأيديولوجي والتعريف الأشمل لريادة الأعمال، فالأول تترتّب عليه إعادة تنظيم اقتصادي لنقل البنى الاقتصادية من بنى تتأثر بقيم جماعية إلى اقتصاد يتمحور حول قيم الفرد، أي إحداث تغيير على مستوى الاقتصاد الكلّي. بينما تعريف ديفيدسون هو توصيف قد ينطبق على دكّان الحيّ الجديد، الذي فرض على باقي المنافسين في السوق تغيير طريقة عملهم على مستوى الاقتصاد الجزئي، وقد تصبّ نتائجه في الاقتصاد الكلي.

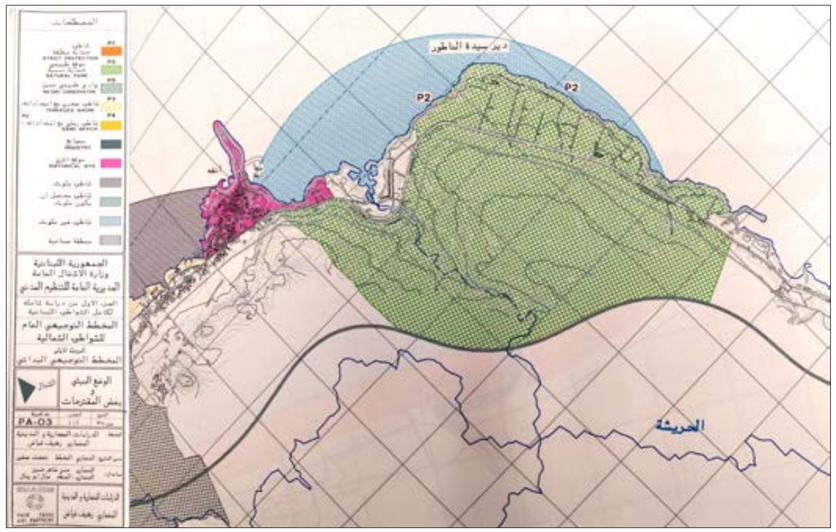

جزء من خرائط المخطط التوجيهي العام للشواطئ الشمالية (1998) قبل التعديل يظهر موقع دير سيّدة الناطور: موقع طبيعي حماية نسبية P2 (باللون الأخضر)

موقع دير الناطور
المخطّطات التوجيهية تحميه، فهل تطيحه الحكومة؟

* سينتيا بوعون

فوجئ اللبنانيون في آخر جلستين للحكومة، قبل دخولها مرحلة تصريف الأعمال، بدفعة قرارات تشرّع استباحة الأملاك العامّة البحريّة وتشوّه ما بقي من الشاطئ. فقد رخّصت الحكومة لمشروعين سياحيين ضخمين، الأوّل في الدامور (جنوب بيروت) والثاني في ذوق مكايل (شمال بيروت)، بالرغم من معارضة المجلس الأعلى للتنظيم المدني لهما بالإجماع.

تتّجه الدولة، إذاً، إلى إغلاق ما بقي من الشاطئ أمام المواطنين، خلافاً لكلّ القوانين: ففي ذوق مكايل، على سبيل المثال، سمحت الحكومة بإشغال أكثر من 30 ألف متر مربّع من الأملاك العامّة في اليابسة والمسطّح المائي، ضاربةً عرض الحائط بقرار المرجعيّة الأولى في شؤون التخطيط.

أمام هذه «الكارثة التخطيطيّة» المخالفة لأبسط قواعد التنظيم المدني، ولعلّها سابقة عالميّة في ذلك، اتّجهت المخاوف نحو موقع دير سيّدة الناطور في منطقة الحريشة – أنفه، الذي قد يكون الضحية القادمة لقرارات الحكومة. فقد رفض أيضاً المجلس الأعلى للتنظيم المدني، في 16 أيار 2018، وبالإجماع أيضاً، مشروعاً جديداً يقضي بإشغال مساحة 30,990 متراً مربّعاً من الأملاك البحرية في اليابسة و38,875 متراً مربّعاً من المسطح المائي، قبالة العقار رقم 912 في الحريشة في أنفة (ملك دير سيدة الناطور)، وذلك بهدف إنشاء مشروع سياحي ضخم. فهذا الموقع ذو أهمّية طبيعيّة وثقافيّة، ولذلك حمته المخطّطات التوجيهيّة كافّة.

المخطط التوجيهي للشواطئ الشمالية والخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

أرست الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة توجيهات عامّة لاستعمال الأراضي وحماية المواقع الطبيعيّة والإرث الثقافي. صُدّقت هذه الخطّة بالمرسوم رقم 2366 الصادر في 20 حزيران 2009، وأصبحت بذلك تشكّل الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني ولاستعمالات الأراضي في لبنان. ويُلزم المرسوم الوزارات والإدارات والمؤسّسات العامّة كافة وحتّى المصالح المستقلّة باعتماد توجيهات هذه الخطّة (المادّة الثانية)، وبالتالي أي قرار مخالف لها يستدعي الإبطال أمام مجلس الشورى.

تولي الخطّة أهمّية للشاطئ من أجل تفادي «كارثة لا رجوع عنها»، نتيجة التمدّد العمراني والخصخصة المستمرّة التي تدمّر آخر ثروة طبيعيّة من الشواطئ، فحدّدت أكثر من «ثلاثين موقعاً مدهشاً» على طول الشريط الساحلي، وأوعزت بإعادة تأهيلها وحمايتها. والأهمّ أنّ المخطط عدّ موقع أنفه «استثنائياً»، وصنّف الملّاحات «محميّة» (Réserve des salines d'Enfeh) فهذا الجزء من الشاطئ «يرتدي أهمية بيئية كبرى، لكونه يمثل الآثار الأخيرة الباقية من الأنظمة الساحلية التي لم تتدهور أحوالها بعد بفعل تدخلات الإنسان». فملّاحات موقع دير سيّدة الناطور هي آخر ملّاحات بقيت على الشاطئ اللبناني، وهي من صلب هويّة أنفه، فجعلتها «عاصمة الملح».

وتسمية «محميّة ملّاحات أنفة» في المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية ما هي إلّا تكريس لما أقرّه المخطط التوجيهي العام للشواطئ الشمالية (1998)، الذي يصنّف موقع دير الناطور والملاحات وبساتين أشجار الزيتون المحيطة «موقعاً طبيعياً» (Natural Park) ضمن منطقة ارتفاقيّة ذات «حماية نسبيّة» (Zone P2). واللافت أنّ المخطط التوجيهي لم يحدّ معدلات استثمار للبناء أو مساحات دنيا للضم والفرز لهذه المنطقة أسوةً بسائر المناطق الارتفاقيّة المحدّدة على الشاطئ، ما يؤكّد الرؤية المتجانسة للتخطيط في بقاء هذا الموقع الرائع محمية طبيعية وثقافية لأنّه جزءٌ من الذاكرة الجماعيّة، ويحوي ثروة إيكولوجية كبيرة. هذه الرؤية المتجانسة للشاطئ اللبناني وتحديداً في جزء ساحل الكورة شُوهت عام 2016 حين صدّقت حكومة الرئيس تمّام سلام على «المخطط التوجيهي والنظام التفصيلي العام لقسم من منطقتي أنفة والحريشة العقاريّتين» (مرسوم رقم 3478 تاريخ 12 أيار 2016) الذي «ألغى كل تصميم سابق مخالف لمضمون المرسوم» وصنّف منطقة الشاطئ سياحيّة (zone E) خلافاً لمرسوم الخطّة الشاملة الذي يشكّل المرجعيّة الأولى للتنظيم المدني واستعمال الأراضي ويفرض امتثال كل المخططات التوجيهيّة له من دون استثناء. إلا أن المخطط الجديد أعطى القرار النهائي للمجلس الأعلى للتنظيم المدني، إذ «تخضع منطقة الشاطئ للموافقة المسبقة من المجلس الأعلى للتنظيم المدني». المجلس رفض المشروع السياحي بالإجماع وقراره مُلزم، أي على الحكومة التقيّد به وإلا كان قرارها غير قانوني.

إذا كانت المخططات المحلّية تُجمع على حماية هذا الموقع من بناء المشاريع السياحيّة التي ستشوّهه من دون منازع، فإن الاتفاقيّات الدولية، التي وقّعها لبنان من جهة أخرى، تُلزم بحماية الشاطئ من التمدّد العمراني عليه في شكل عام، وخصوصاً حماية الملاحات والمواقع الرطبة.

> **ملّاحات أنفة هي الأكبر على ساحل الكورة ومساحتها 524,280 متراً مربعاً**

التزام لبنان الدولي: بروتوكول مدريد واتفاقيّة رامسار

وقّع لبنان بروتوكول مدريد للإدارة المتكاملة للمناطق الساحليّة في حوض البحر المتوسّط، وأصبح نافذاً منذ 31 آب 2017. يهدف البروتوكول إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق السّاحليّة في حوض البحر الأبيض المتوسّط، مع الأخذ بالاعتبار حماية المناطق ذات الأهمّية الإيكولوجية والمناظر الطبيعيّة والاستعمال الرّشيد للموارد. يطرح البروتوكول تدابير متعدّدة لحماية المناطق الساحليّة، أبرزها على صعيد التخطيط المدني الحدّ من التوسّع العمراني الأفقي على طول الشاطئ وتكريس مبدأ الشريط الساحلي بعرض 100 متر حيث يمنع البناء (المادّة 8).

انضمّ لبنان أيضاً إلى اتفاقيّة رامسار في 1999/03/1 (قانون رقم 1999/23)، وهي اتفاقية دولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمنطقة الرطبة، وتهدف إلى «المحافظة على الأراضي الرطبة، نظراً إلى الدور الذي تؤدّيه هذه الأراضي في توفير أسباب الحياة لمجموعات مميزة من النباتات والحيوانات والطيور»، ودورها الاقتصادي والثقافي والعلمي في التنمية. وقد أدرج لبنان على «لائحة رامسار» ثلاثة مواقع: مستنقع عميق في البقاع، وشاطئ صور الرملي، ورأس الشقّعة في شكا. إلا أن الحركة البيئيّة اللبنانية طالبت الحكومة «إعلان ملّاحات رأس الناطور في أنفة تراثاً وطنيّاً ومحميّة طبيعيّة»، انسجاماً مع التزام لبنان معاهدة رامسار، لكون ملّاحات أنفه مهدّدة بالانقراض بعد أن كانت شاهداً على حرفة تراثيّة اشتهرت بها المنطقة في الستينيات والسبعينيات، وكانت تعطي أفضل نوعيّة ملح بحري في العالم، ولا سيّما زهرة الملح العالية النقاء والجودة.

«ثورة الملح»

بعد فقدان الملّاحات في «رأس المالليح»، أطلق الناشط البيئي حافظ جريج حركة «ثورة الملح» لحماية ما بقي من ملّاحات أنفة، أقلّه كحد أدنى في دير الناطور، وهي الأكبر على ساحل الكورة، إذ كانت مساحتها 524,280 متراً مربّعاً، أي 41,13% من منطقة الحريشة العقاريّة (حسب المخطط التوجيهي للشواطئ الشمالية – 1998). الحلّ اليوم بيد الحكومة لإنقاذ ما بقي. المجلس الأعلى للتنظيم المدني رفض نهائيّاً تدمير هذا الموقع الاستثنائي، فهل تعيد الحكومة الخطأ برفض قراره والترخيص للمشروع؟ هل تبقى الدولة رهينة المطوّرين العقاريين؟ أم تبادر إلى خطّة إنقاذيّة للشاطئ اللبناني وبيئته الطبيعيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، فتعمل بتوصيات الخطّة الشاملة عبر إزالة التعديات على الأملاك العامّة البحريّة والتوقّف عن إعطاء التراخيص الاستثنائيّة وإقرار مجلس النواب «قانون حماية الشاطئ» (Loi littoral) كما نصّت هذه الخطّة.

* مهندسة معمارية

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

ما بعد باريس 4: أدوات قسرية لوقف التدهور المقبل

«إن الفائدة المركبة هي أعظم قوة في الكون»

البرت آينشتاين

مما لا شك فيه، وبغض النظر عن مصدر التحليل أو الإنذار، سواء كان من صندوق النقد الدولي أو من تصرّفات المصرف المركزي ووزارة المالية والمصارف، غير المتزنة أو القاسية، كرفع الفوائد في شكل كبير والانفتاح على الأسواق الخارجية واستعمال «الهندسات المالية» أو وقف البرامج الإقراضية. فإن الأمور على المستوى المالي تتجه إلى الأسوأ في لبنان. وهذا الأمر في ظل عدم ظهور بوادر عودة للانتعاش الاقتصادي، وبالتالي استمرار لبنان في حالة الركود الطويل الأمد، سيؤدي إلى ارتفاع عبء الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي؛ وكما ذكرنا سابقاً، من المتوقع أن يتخطّى لبنان اليونان ليقف خلف اليابان في هذا المجال. السؤال الذي يطرح نفسه بالطبع الآن وبإلحاح: ما العمل؟ فبعد كل هذه السنين من تراكم الدين واتباع الحكومات المتعاقبة سياسات غير ناجحة في التعاطي مع هذه المعضلة تعتمد إمّا على الوصفات الجاهزة (الحديث الدائم عن خفض وترشيد الإنفاق ومحاربة الفساد والهدر وإلى ما هنالك من أوهام غير علمية)، وإما على الخارج عبر إجراءات الإنقاذ المالي كباريس 2 الذي جاء عام 2002 في مفصل زمني، حيث الاقتصاد كان على وشك أن يُطاح به بأزمة نقدية عنيفة.

لبنان واليابان... واليونان؟

سؤال أول، ربما الإجابة عنه تعطينا بعض الإضاءة على ما العمل في لبنان: ما هو الخيط الأساسي الذي يجمع بين هذه الدول الثلاث، المختلفة في درجات تطوّرها الاقتصادي وربما أيضاً في أسباب انفجار الدين العام فيها، ويجعلها تستمر في احتلال هذه المراتب العليا (السلبية طبعاً) في التصنيف الدولي، كما هي، إما داخل أو على حافة دخول فخ الدين الذي لا خروج منه؟ السبب الأولي أن هذه الدول الثلاث لا يمكنها استخدام سلاح التضخم لخفض قيمة الدين العام، وهو الأمر المُتاح للدول عندما تواجه هكذا معضلة، فهي إما سياساتها النقدية مكبّلة (اليونان في انتمائها لمنطقة اليورو؛ لبنان بسبب تثبيت سعر صرف الليرة تجاه الدولار الأميركي) أو أنها تعيش حالة انكماش أسعار (اليابان منذ تسعينيات القرن الماضي!).

أمر آخر في المقارنة يسلّط الضوء على المأزق الذي نحن فيه. اليابان دينها العام بمجمله داخلي وبالين ياباني، ولدى البنك المركزي الياباني القدرة على التحكّم بمعدل الفائدة ما يجعل الدين الياباني أقل خطورة من الدين في اليونان وبالطبع في لبنان. فنحن بدأنا رحلة التوجه أكثر وأكثر إلى الدين الخارجي بالإضافة إلى الدين بالعملات الأجنبية، وفي الوقت نفسه، ليست لدينا المقدرة على التحكّم بالفائدة. ومعدل الفائدة هنا يلعب دوراً محدداً. فبينما الدين العام في اليابان بلغ 15 مرة ضعف الإيرادات الضريبية في عام 2016، بلغ في لبنان 10 مرات، ما يشير إلى أن الوضع في لبنان أفضل. لكن إذا قارنا الفائدة على الدين العام في اليابان التي بلغت آنذاك 1,1% فقط، بينما الفائدة في لبنان بلغت 6,5%، يمكننا أن نرى أن درجة التسارع في نمو الدين هي أكبر بكثير جداً في لبنان لأن الفائدة المركّبة (compounded interest) كفيلة بأن تعمل على المدى الطويل على جعلنا نسبق اليابان أيضاً.

أسلحة متعدّدة ولكن غير متوفرة!

طبعاً الفائدة ليست هي المحدّد الوحيد لنمو الدين العام إلى الناتج المحلي، فالعوامل الأخرى هي أيضاً مهمّة ألا وهي: معدل نمو الناتج، والتضخم، والفائض الأولي لموازنة الدولة، وكل هذه العوامل تشكّل أساس أي نموذج لقياس استدامة الدين العام أو عدمه. ولكن لبنان الآن في مرحلة لا يمكنه التحكم بأي من هذه العوامل. أولاً، لا يمكن استعمال التضخم فهذا شبه مستحيل في ظل التثبيت النقدي، كما أننا كنا في عام 2015 في حالة انكماش أسعار؛ ثانياً، لا يمكن الاعتماد على النمو أيضاً، فمهما كثر الحديث السطحي عن «تكبير حجم الاقتصاد»، فإن لبنان اليوم يعيش مرحلة ركود طويلة الأمد، كما أن النمو الاقتصادي اتسم منذ 1992 بالتقلّبات الحادة. ثالثاً، الفوائد إلى ارتفاع صاروخي ومن شبه المستحيلات التحكّم بها في ظل التثبيت والحاجة إلى الرأسمال الخارجي وانتهاء بعهد الإنقاذ المالي ورمزه الأساسي باريس 2. أخيراً، لبنان في ظل ارتفاع الفوائد وانخفاض النمو ورفض الهيئات الاقتصادية زيادة الضرائب على الثروة والأرباح لا يمكن أن يستعمل «استراتيجية الخزينة» لوقف تسارع الدين العام، وبالتالي فإن الاعتماد على الفوائض الأولية أمر غير واقعي، لأنه إما لا يمكن تحقيقه وإذا تحقق فهو غير ذي فعالية في وجه طوفان العوامل الأخرى.

شايلوك يعيد جزءاً مما أخذه؟

إن الحل الجذري لهذه المعضلة تتطلّب استغلالاً ثم تفكيكاً للنموذج الريعي، وكنت طرحت ذلك سابقاً في «التجديد في مصرف لبنان نهايته التغيير-3: استغلال النموذج لإنهاءه» (http://279091/alakhbar.spiru.la/node)، إذ من المفضل استعمال «نظم الأسعار» بدلاً من ما هو ممكن حالياً في ظل عدم إمكانية التحكّم بالعوامل أعلاه. اليوم هناك حل وحيد إضافي متاح وهو التحكّم بأصل الدين أي خفضه قسرياً. فمثلاً، اليونان وبعد كل إجراءات الخصخصة والتقشّف والتي أوصلت إلى أن تكون نسبة دينها 179% من الناتج المحلي، هي بحاجة إلى إعفاء من جزء من ديونها إذا أرادت العودة إلى طريق الاستدامة وإذا لم تكن تريد أن «تحوّل عبء الدين العام إلى أجيال عدة قادمة» وفق دراسة لمجموعة من الاقتصاديين الأميركيين والأوروبيين. نحن اليوم بحاجة إلى أمر مماثل، إذ نحن نقترب من نسب اليونان، ووقعنا في فخّ الدين بحيث نستدين كل سنة لندفع الفائدة عليه، ونسبة تسارع الدين أي الفائدة إلى ارتفاع.

لكن إذا كانت اليونان لديها دائنون خارجيون مؤسساتيون مستعدون لمسامحتها في جزء من دينها، فلبنان لا يملك هذه «الكمالية» إذ إن الأكثرية الساحقة من الدين هي إما داخلية أو سوقية.

إذا كانت اليونان لديها دائنون خارجيون مستعدون لمسامحتها في جزء من دينها، فلبنان لا يملك هذه «الكمالية»

إما أن يتم استعمال النظام الضريبي لإنهاء الريع والخروج من فخ الدين، وإما التدهور والموت البطيء

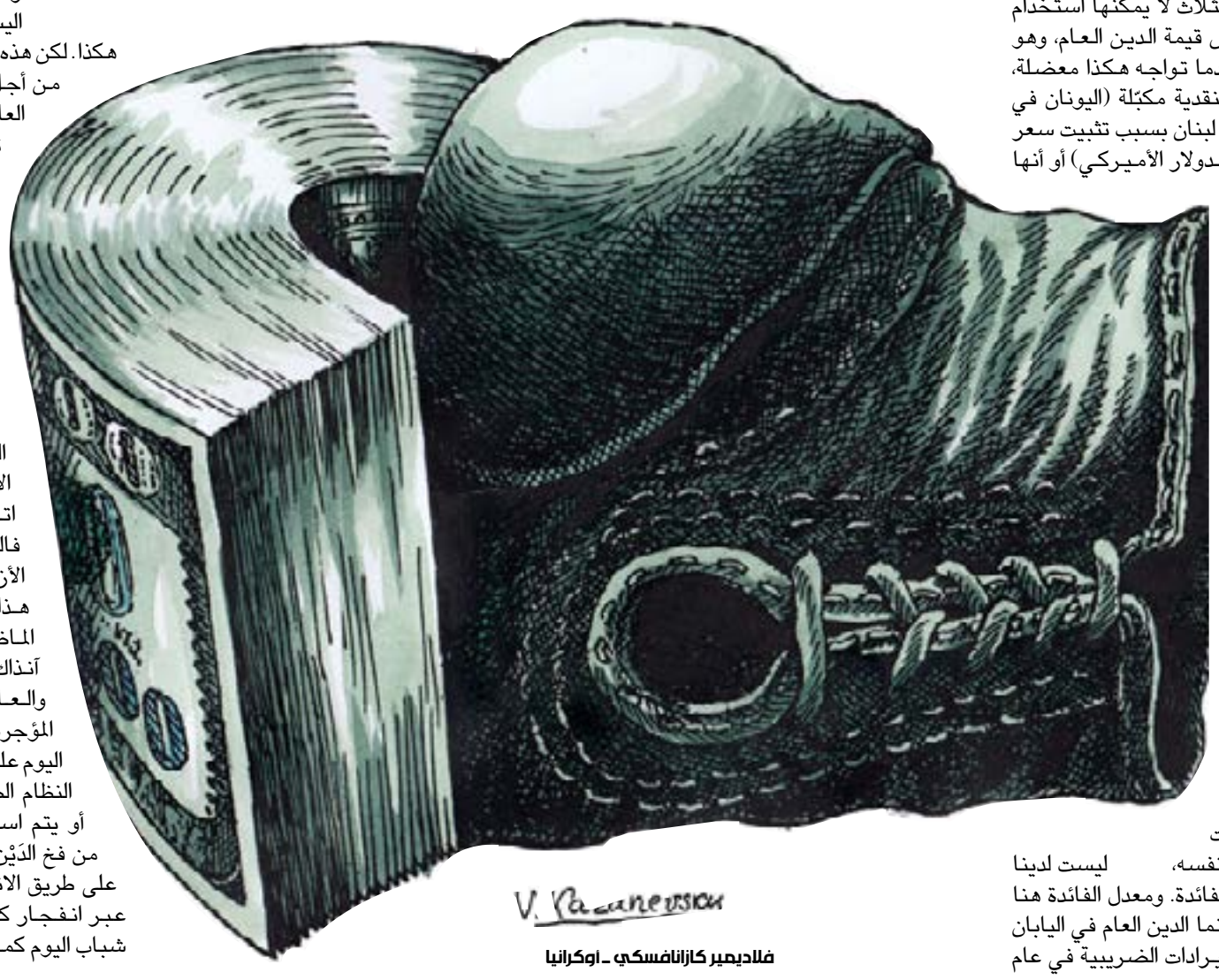

فلاديمير كازانافسكي ـ أوكرانيا

وهنا يأتي دور حملة سندات الخزينة اللبنانية واليوروبوندز المؤسساتيين، أي المصرف المركزي والمصارف اللبنانية، إذ عليها أن تلعب أخيراً دورها في حلّ هذه المعضلة التي كانت هي الأساسية في صنعها. هذه الإجراءات تتضمّن (الأرقام فقط مؤشرية أو indicative) أولاً، خفض قيمة الدين التي تحملها المصارف اللبنانية بقيمة تساوي تقريباً الأرباح الاستثنائية التي حصلت عليها في «الهندسة المالية» عام 2016 أي بـ6 مليار دولار. وتوزّع هذه التنزيلات على قيم السندات على مختلف المصارف بحسب معيار يأخذ في الاعتبار نسب القروض المتعثرة أصلاً لدى كل مصرف ونسب الأرباح لديه وقيم الأصول التي يمكن تسييلها والسوبر عوائد التي حصل عليها خصوصاً في التسعينيات. ثانياً، تقوم المصارف بالاكتتاب بسندات خزينة بالليرة اللبنانية بقيمة 6 مليارات دولار بفائدة صفر في إعادة لما فعلته في باريس-2. ثالثاً، وكتحفيز للمصارف، يقوم المصرف المركزي بالسماح للمصارف بتحرير بعض من رأسمالها بحيث يخفض تقييم سندات اليوروبوندز وشهادات الإيداع بالدولار لاحتساب متطلبات الرأسمال إلى 20% من قيمتها. رابعاً، يقوم المصرف المركزي بالعودة إلى الاكتتاب بسندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية بنسبة توازي تدفّق ديون باريس 4، بحيث تكون بمثابة طبع كمية من النقد اللبناني توازي كمية العملة الصعبة المتدفقة، ويتم إصدار هذه السندات بمثابة ديون دائمة من دون تاريخ استحقاق (perpetuity) مما لا يرتب أي زيادة على الدين العام اللبناني الإجمالي لأن استدانة الدولة من المصرف المركزي هي شكلية.

الدين ليس حراماً

الدَيْن في حد ذاته ليس أمراً حراماً، والمطلوب ليس محاربته لأنه كذلك، والبعض يرتكب أخطاءً إما إلى اليسار أو إلى اليمين عندما ينظر إليه هكذا. لكن هذه الإجراءات أصبحت ضرورية الآن من أجل وقف ديناميكية تسارع الدين العام إن حصلت على إثره أزمة، أو لم تحصل، ومن أجل أن يدفع الثمن من ربح بدلاً من أن يدفع الجميع الثمن عبر ما يمكن أن يكون «تخصيصاً للمنافع وتشريكاً في الخسائر». طبعاً المدافعون عن مصالح الرأسمال المالي هم كُثر لكن السؤال يبقى: هل يمكننا الاستمرار في ما نحن عليه من دَيْن مقارنة بالاقتصاد الحقيقي ونواجه تبعات «القوة العظمى للفائدة المركبة» وتحمّل الأكلاف المترتبة عليها؟ أم علينا اتخاذ إجراءات جذرية لوقفها؟ فالتاريخ مليء بالحطام الذي خلّفته الأزمات المالية ولبنان مرّ في مثل هذا الخراب في ثمانينيات القرن الماضي، وقد تم تشريك الخسائر آنذاك بحيث كانت الطبقات الوسطى والعاملة وبعض ملاكي الأصول المؤجرة الضحية الأساسية لهذه الأزمة. اليوم علينا أن نختار: إما أن يتم استعمال النظام الضريبي لاستغلال الريع وإنهائه أو يتم استعمال الأدوات القسرية للخروج من فخ الدَيْن ونضع الاقتصاد والمالية العامة على طريق الانتعاش والازدهار. وإما التدهور عبر انفجار كبير؛ أو موت بطيء يدفع ثمنه شباب اليوم كما الأجيال القادمة.